وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التجارة الدولية

التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتفعيل حركية التجارة الدولية

(الإشارة إلى تكتل الاتحاد الأوروبي)

من إعداد:

عيسى مداوي خير الدين

لجنة المناقشة:

أ/عابد عدة رئيسا

د/ سدي علي مناقشا

أ/طالم علي مشرفا

2016 –2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التجارة الدولية

التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتفعيل حركية التجارة الدولية

(الإشارة إلى تكتل الاتحاد الأوروبي)

من إعداد:

عيسى مداوي خير الدين

لجنة المناقشة:

أ/عابد عدة رئيسا

د/ سدي علي مناقشا

أ/طالم علي مشرفا

2016 –2015

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا الإنهاء هذا العمل المتواضع وعملا يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم

من لم يشكر الناس لم يشكر الله حاولت أن أجمع شتات أفكاري لأوفي أصحاب الخير حقهم لكن اللسان عجز عن التعبير لذا بأبسط عبارات الامتنان نتقدم باسمى التشكرات إلى الذي أضاء لنا الدرب لهذا العمل المتواضع الأستاذ المؤطر **"طالم علي"** الذي لم يبخل علينا بمعلوماته ونصائحه وإرشاداته القيمة.

والله ولي التوفيق

إهـداء

إلى الذين كانوا سببا في وجودي وألهماني معاني الحب والإبداع وأمداني بالعون والحنان والدي العزيزين أطال الله في عمرهما.

إلى كل أساتذتي بقسم العلوم التجارية و كل الاقارب واخص بالذكر الشهيد **عيسى مداوي كمال**، وكل الاصدقاء.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

قائمة الملاحق .....

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية.

مقدمة الفصل 07

المبحث الأول: ماهية التكتل الاقتصادي 08

المطلب الأول: مفهوم التكتل الاقتصادي 08

المطلب الثاني: عوامل إيجاد التكتل الاقتصادي ومزاياه 11

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي 15

المبحث الثاني: نظريات التكامل الاقتصادي 18

المطلب الأول: المدرسة الدستورية الوظيفية 18

المطلب الثاني: مدرسة العمل الوصفي المتماثل 22

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة 23

المبحث الثالث: أهم تجارب التكتل الاقتصادي 26

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.ALENA 26

المطلب الثاني: دول شرق آسيا.ASEAN 30

المطلب الثالث: دول شرق وجنوب إفريقيا COMESA 34

خلاصة الفصل 36

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الدولية.

مقدمة الفصل 38

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية 39

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها 39

المطلب الثاني: التجارة الدولية والتخصص الدولي 42

المطلب الثالث: تطور التجارة الدولية 44
المبحث الثاني: السياسات التجارية وأدواتها 47
المطلب الأول: تعريف وأهداف السياسات التجارية 47
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية 49
المطلب الثالث: أدوات وأساليب السياسة التجارية 53
المبحث الثالث: نظريات التجارة الدولية 57
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية 57
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية 61
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية 64
خلاصة الفصل 72

الفصل الثالث: أثر التكتلات على التجارة الدولية وتطبيقها على الاتحاد الأوروبي

مقدمة الفصل 74
المبحث الأول: آثار التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة الدولية 74
المطلب الأول: تأثير التكتلات الإقليمية على التجارة الدولية 75
المطلب الثاني: آلية عمل أثر التحويل 78
المطلب الثالث: آلية عمل أثر الخلق 81
المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي النشأة والتطور 84
المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي 84
المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي 88
المطلب الثالث: تطور التجارة الأوروبية 90
المبحث الثالث: تحليل أثر تكتل الاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية 92
المطلب الأول: الأثر الستاتيكي 92
المطلب الثاني: الأثر الديناميكي 98
المطلب الثالث: تحديات دول الاتحاد الأوروبي. 109
خلاصة الفصل 111
الخاتمة 113
قائمة المراجع 115

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	واردات تكتل النافتا ودول الأعضاء من2011-2015 بمليون اورو.	29
02	نسبة المئوية لتطور صادرات تكتل النافتا ودول من2011-2015 بالاورو	29
03	الصادرات البينية لدول الآسيان خلال الفترة 2011-2015 بمليون اورو	32
04	الواردات البينية لدول الآسيان خلال الفترة 2011-2015 بمليون اورو	33
05	نمو صادرات دول الآسيان بالاورو	33
06	تطور صادرات دول الكوميسا خلال الفترة (2011-2015) بالمليون اورو.	35
07	إنتاج سلعة بين بلدين	58
08	إنتاج القمح و القطن بين مصر و الولايات المتحدة	58
09	ملخص آثار على الرفاه الاقتصادي العام حالة تحويل التجارة	59
10	آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة .	83
11	قائمة لأهم الدول المصدرة للجبن بالقيمة والكمية بالمليون دولار	94
12	استيراد الجبن ، انجلترا من فرنسا في إطار الاتحاد الاقتصادي بالدولار الأمريكي	96
13	استيراد الجبن ، انجلترا من نيوزيلندا بالدولار الأمريكي	**96**
14	نتائج دراسة التجريبية لأثر الخلق و اثر التحويل لدول الاتحاد الأوروبي	**79**
15	نتائج الدراسة التطبيقية ل Fontagné, Freudenberg سنة 2000	**100**
16	صادرات السيارات الألمانية باتجاه دول اروبا 28 بالمليون وارو خلال الفترة 2011-2015	**101**
17	واردات السيارات الألمانية من دول اروبا 28 بالمليون وارو خلال الفترة 2011-2015	**101**
18	القيمة الوحدوية للسيارات المصدرة من ألمانيا خلال 2011-2015 بالاورو/طن	**102**
19	القيمة الوحدوية للسيارات المصدرة من المانيا خلال 2011-2015 بالاورو/طن	**102**
20	يبين حاصل قسمة قيمة وحدة مستوردة على وحدة مصدرة نسبة مئوية	**102**
21	ميزان التجاري لتجارة البضائع لدول الاتحاد الأوروبي	**103**
22	ميزان التجاري لتجارة الخدمات لدول الاتحاد الأوروبي	**104**
23	جدول رقم (3-15) صادرات دول الاتحاد الأوروبي 2001-2015 بالاورو	**105**
24	جدول رقم (3-16) واردات دول الاتحاد الأوروبي 2001-2015 بالاورو	**105**
25	نسبة نمو الواردات البينية لدول التحاد الاروبي فترة 2011- 2015	**106**
26	نسبة نمو الصادرات البينية لدول التحاد الاروبي فترة 2011- 2015	**107**
27	نصيب واردات الاتحاد العالمية نسبة مئوية	**108**
28	نصيب صادرات الاتحاد العالمية نسبة مئوية	**108**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل التكامل الاقتصادي	17
02	التكامل عند HASSP	21
03	أثار التكتل الاقتصادي على التجارة الدولية	75
04	تحويل التجارة	79
05	اثر خلق التجارة	81
06	اثر الخلق على تكتل الاتحاد الأوروبي	93
07	اثر التحويل على تكتل الاتحاد الأوروبي	95

مقدمة

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي إحدى صور العولمة الاقتصادية التي بدأت تتجسد بصورة واقعية مباشرة بعد انتهاء الصراع الأمريكي السوفيتي غير أن طابع تلك التكتلات لم يكن بنفس مستوى النضج، فعلى الرغم من إن هذه الظاهرة عرفتها مناطق عديدة من العالم إلاّ أن التجربة الأوروبية تبقى الأهم، حيث الخطوات العملية الجريئة وكذا للخلفية التاريخية التي اعتمدتها، تستدعي الدراسة والوقوف على إبعادها .

مثلت نضيرات التكامل في حالات كثيرة مرجعا يعتمد عليه من أجل تطوير ميادين التعاون الإقليمية والدولية، وقد زاد ولاء الأفراد لظاهرة التكتلات من جراء النتائج الإيجابية المسجلة وكذا للفعالية التي صاحبت إنشاء هذه التجمعات الاندماجية بحيث تراجع دور الدولة القومية ولم يعد دورها كما كان في السابق بحيث تشابكت العلاقات بين المكونة لتلك التكتلات افقد الدولة مكانتها السالفة، ونقل الاهتمام إلى المؤسسات التي امتعضت عن إنشاء هذه التجمعات الجهورية خير وسيلة لحفص السلم واستعادة الاستقرار مما جعل المتضررين في العلاقات الدولية أمثال "كارل دوتز" يركزون على الاندماج.

تتوزع التكتلات الإقليمية على جميع القارات وتشكل كيان اقتصادي للمفاوضة به، وتختلف أهداف التكتلات بين الدول المتقدمة عن تلك الأهداف المسطرة من طرف الدول النامية، كون أن هذه الأخير تسعى لمواكبة التطور الحاصل، أما الدول المتقدمة تسعى إلى المزيد من تحقيق معدلات النمو، ومن ابرز التكتلات نجد: الآسيان ، الكوميسا ، الاتحاد الأوروبي ...إلى غير ذلك من التكتلات الراهنة.

لقد أصبح من المستحيل اليوم أن تحقق دولة ما متطلباتها بجهد منفرد دون أن تلجا إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاوف والمخاطر ولا تستطيع الدولة منفردة أن تتحمل تلك المخاطر بل إن المخاطر تقل كلما كان التعاون والتبادل أكبر بين الدول لذا نجد أن التعاون والتوجه نحو الإقليمية والتكتلات الاقتصادية يزداد يوما بعد يوم.

من خلال ما سبق فان الإشكالية التي يراد معالجتها تكمن في السؤال التالي:

كيف يمكن أن تساهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التأثير على حركة التجارة الدولية؟

ومن أجل الوصول إلى إجابة موضوعية، لا بد من تسليط الضوء على مجموعة من الأسئلة:

- ما المقصود بالتكتل الاقتصادي، ما هي مراحله ؟
- كيف اثر التكتل لاقتصادي الأوروبي على تنشيط التجارة الدولية؟

الفرضيات:

إن محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة يستدعي صياغة الفرضيات التالية:

- التكتل الاقتصادي هو درجة معينة من التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديتا وجغرافيا تجمعها في الأخير مصالح اقتصادية مشتركة.
- يعتبر التكتل الاقتصادي منشط للتجارة البينية للدول الأعضاء ويزيد من حركيتها.

-أسباب اختيار الموضوع:

تمثل تجربة تكتل الاتحاد الأوروبي مهمة خاصة لارتباط المعاملات التجارية الجزائرية بها، في إطار اتفاق الشراكة المبرم منذ2005 ما يدفع إلى دراسة وتتبع أفاق هذا التكتل.

-أهداف البحث:

- إبراز تأثير التكتلات على مسار التجارة الدولية البينية.

- معرفة اتجاهات التجارة الدولية.

- معرفة إمكانية تطبيق هذا التكتل على بعض الدول .

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة لمالي التجارة الدولية من أهمية وتوجه نمسسه في الحياة اليومية خاصة مع التطور السريع للتكنولوجيا وظهور اقتصاد الإلكتروني، كذلك كون أن هذا النوع من التجارة قائم في إطار مجموعة من الدول ما يعطيه قوة منافسة تستدعي الوقوف عليها ودراستها.

-منهج وأدوات البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي وهذا عند التطرق لظاهرة التكتلات وتعريفها، ومراحلها، كذلك بالنسبة للتجارة الدولية والنظريات المفسرة لها، أما بالنسبة للعلاقة بينهما تم تحليل البيانات لاستخلاص نتائج العلاقة بينهما.

أمابالنسبة إلى أدوات البحث، فيمكن إجمالها في التقارير والدراسات والإحصاءات الصادرة عن المركز الدولي للتجارة.

محددات الدراسة:

- **المجال الزمني**: منذ نشأة الاتحاد الأوروبي 1958 إلى غاية 2015
- **المجال المكاني**: تم اختيار الاتحاد الأوروبي لأنها تعتبر من أهم التجارب التي مرت بكامل مراحل التكامل الاقتصادي.

الدراسات السابقة

عائشة خلوفي : تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية ،حالة الاتحاد الأوروبي، البحث هو أطروحة ماجستير مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف سنة 2012 عالجت إشكالية تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية ،كون أن التكتلات تساهم في التخصص وتقسيم العمل، وزيادة حجم المبادلات التجارية.

صعوبات البحث

أهم صعوبة تم مواجهتها في هذا البحث كانت في ضيق الوقت، وقلة المراجع الجديدة، والبيانات.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

- **تم التطرق في الفصل الأول:** إلى التكتلات الاقتصادية من تعريف، عوامل إيجاده، مراحله ومزاياه إضافة إلى بعض تجارب التكتل الاقتصادي عبر العالم من خلال ثلاث مباحث ،تناول الأول منها ماهية التكتلات الاقتصادية، أما الثاني ابرز أهم نظريات التكامل الاقتصادي ،والمبحث الثالث تناول أمثلة عن التكتلات الاقتصادية، كالنافتا، الآسيان والكوميسا.
- **في الفصل الثاني:** تم التفصيل في نظريات وسياسات التجارة الدولية وذلك بالإلمام بكل الجوانب النظرية للتجارة الدولية وضم هذا الفصل في مبحثه الأول ماهية التجارة الدولية، إضافة إلى سياسات التجارية في البحث الثاني، وخصص المبحث الثالث لأهم النظيرات المفسرة للتجارة الدولية.
- **أما الفصل الثالث:** تم دراسة العلاقة بين التكتل الاقتصادي والتجارة الدولية وتأثير على حركة التجارة مثال عن التحاد الأوروبي، حيث تطرقنا في المبحث الأول لأثر التكتل على التجارة الدولية، ثم في المبحث الثاني المرور على نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، وفي المبحث الثالث تحليل اثر التكتل على التجارة الدولية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية

مقدمة

يتوجه العالم اليوم على نطاق تكوين تكتلات اقتصادية سواء في إطار ثنائي، أو إقليمي، أو في شكل تجمعات ،لما يجمع الدول المتكتلة من روابط التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي ، او مقومات تاريخية او دينية ، مصالح سياسية، اقتصادية ،ولقد شمل هذا الاتجاه سياسات تكامل بلدان نامية ومتقدمة على حد السواء.

ويأخذ التكتل عدة صور و مستويات من الارتباط ما أهله لاحتلال مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية، حيث أصبح مصطلح التكتل يعد احد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الراهن، وهذا نظرا لما لهذه الظاهرة من آثار ايجابية ومكاسب اقتصادية .

ولفهم ظاهرة التكتل الاقتصادي، لابد من التطرق إلى الأساس النظري له، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث يتطرق فيها الأول لماهية التكامل الاقتصادي أما المبحث الثاني فيتناول أهم النظريات المفسرة له، في حين يحتوي المبحث الثالث على مراحل وأهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم.

المبحث الأول: ماهية التكتل الاقتصادية

يعد التفكير في إنشاء تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول مكسبا إيجابيا لهذه الدول ، لأن العوائد منه تعم على جميع أطراف الأعضاء ، ففي ظل التكتل الاقتصادي لا يتم فقط دمج أسواق السلع النهائية ،إنما يتم دمج أسواق عوامل الإنتاج أيضا، مما يحقق لهذه الدول مزايا و منافع كبيرة لا يمكن أن تتحقق لها منفردة، من هذه المزايا المهمة.

المطلب الأول : مفهوم التكتلات الاقتصادية

وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم.

1- **تعريف التكتل الاقتصادي**: يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي على انه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا و اجتماعيا ، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية، لتحقيق اكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينهما ،ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول .

إذن فالتكتل الاقتصادي يعكس في مفهومه الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي ،ويعبر التكتل أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل ويمثل ذلك صورة من صور هذا التكامل.

مما سبق وجب التطرق إلى تعريف التكامل الاقتصادي، حيث يمكن تعريفة حسب BALASSA" يرى أن التكامل الاقتصادي هو عملية وحالة":

فبوصفه عملية تتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة ،وإذا نظرنا إلى انه حالة : فانه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين اقتصاديات القومية.[1]

ويشير "ماشلوب" MACHLUP إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية التنظيم الصناعي، للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المتكاملة ،ومن الناحية الأخرى فان مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول المنفصلة قد ظهر أول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "فينر"VINER 1950، الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحر، الذي يرى أن التكامل الاقتصادي يعبر عن ظاهرتين هما : خلق التجارة ،و تحويل التجارة.[2]

تعريف شامل :التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين او أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود ،أو الحواجز الجمركية والكمية على تجارة السلع وانتقال عناصر الإنتاج ، كما يتضمن تنسيق سياسات اقتصادية واجدا نوع من تقييم العمل بين دول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعطي المصلحة لكل من الدول الأعضاء .

2-الفرق بين التكتل والتكامل: وهنا يشار في هذا المجال مصطلح التكتل الاقتصادي، وهل هو ومرادف للتكامل أم لا؟ والحقيقة أن اصطلاح التكتل ليس له معنى محدد ،فقد يقصد به كل تجمع اقتصادي أو سياسي، لمجموعة معينة من الدول وقد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لعدد من الدول مثل تكتلات حلف الأطلسي[3] .

[1] عبد المطلب عبد الحميد،السوق العربية المشتركة و المستقبل في الالفية الثالثة،دار النشر النيل العربية ،ط1،2003،ص13

[2] بوكساني رشيد ، مجلة دراسات اقتصادية ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد الرابع،2004،ص82

[3] نزيه عبد المقصود مبروك ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية،دار الفكر الجامعي،ط1،2006،ص14.

– **مفهوم اقتصاديات المشاركة الدولية** :حيث يعتبر مفهوم جديد على الدراسات الاقتصادية وقد استخلصت صورته من الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية وصولا إلى الكويز في بدية الألفية الثالثة، وقد اخذ يتجسد على عدة مستويات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وهي على النحو التالي :

المستوى الأول: عندما تقوم علاقة بين دولة ودولة أخرى من خلال إقامة منطقة تجارية حرة بين دولتين أو أكثر.

المستوى الثاني: عندما تقوم علاقة في شكل اتفاقية بين تكتل اقتصادي مكون من عدة دول ودولة من الدول خارج التكتل.

المستوى الثالث: عندما تقوم علاقة بين دولة ودولة أخرى عبر دولة ثالثة في صناعة معينة مثل اتفاقية الكويز ، أي المناطق الصناعية المؤهلة .

المستوى الرابع: عندما تقوم علاقة بين شركة متعددة الجنسيات واحد الاقتصاديات النامية أو المتقدمة عبر إثمار دولي وتحركات رؤوس الأموال من خلال ما يسمى بالعولمة المالية واستثمار الدولي .

إذن فاقتصاد المشاركة يشمل التكتل الاقتصادي الدولي وذلك من خلال صورة إتمام منطقة لتجارة الحرة بين دول أطراف التكتل.

3– مناهج التكتل الاقتصادي:

الجيل الأول: ويضم هذا الجيل بجانب كتابات Balasaو Viner أعمال و كتابات العديد من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي من أمثال ، J.EMead ,Melvin, Lipsey, Bhagwati, Gehrels ولقد انصب اهتمام هؤلاء الاقتصاديين على إبراز الآثار الأساسية لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ،فتكون الاتحادات الجمركية يؤدي طبقا لآراء و تحليلات هؤلاء الاقتصاديين إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج و الاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير أعضاء في المنطقة،

و قد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين المنتمين لهذا الجيل.

الجيل الثاني : ويتكون الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال ,Johnson،Cooper حيث كانت نقطة البدء في كتابات الجيل الثاني الانتقادات الشديدة الموجهة لأعمال الجيل الأول لإهمالهم الاهتمام بالبحث عن الدوافع من وراء تكوين الاتحاد الجمركي و السعي لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكاملي، و يرجع اقتصادي الجيل الثاني الإجابة عن هذا التساؤل إلى نقطة البدء في أن كتابات و تحليلات الجيل الأول كانت تقوم على التسليم بوجود الظاهرة التي يرغبون في تحليلها دون التعمق في البحث عن الأسباب التي دعت إلى وجود هذه الظاهرة أو ساهمت في نشأتها وينتقل مفكري هذا الجيل إلى خطوة ثانية و هي البرهنة على وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية و مقنعة للسؤال التالي :لماذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع الدول الأعضاء، و تستغني في الوقت نفسه عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير أعضاء في الاتحاد؟

و وفقا لوجهة نظر الجيل الثاني فإن السبب الجوهري ينحصر في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، و يرجع ذلك إلى أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية قد اختارت لنفسها منذ البداية طريقا فكريا نحو حرية التجارة الدولية، و هو ما أبعدها عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للمنتجات الحساسة، و هي المنتجات غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية.

المطلب الثاني: عوامل إيجاد التكتل و مزاياه

يعد التفكير في إنشاء تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول بحد ذاته مكسبا إيجابيا لهذه الدول،لأن العوائد منه تعم جميع الأطراف الأعضاء.

أولا: **عوامل إيجاد التكتل الاقتصادي الإقليمي**

العامل الجغرافي: من أهم العوامل التي تؤثر في نشوء أو إيجاد التكتل الاقتصادي ذلك لأنه من غير المعقول أن يقوم اتحاد اقتصادي بين العراق والأرجنتين مثلا للبعد الجغرافي بينهما لذا نجد التكامل الاقتصادي قائما و ممكنا بين الدول الأوروبية، أو دول أمريكا اللاتينية و بين بعض الدول الإفريقية، كما هو بين بعض الدول العربية ، وللعامل الجغرافي أثره على تكاليف النقل و الوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول الراغبة في التكامل، من هنا يمكن القول أن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقة بين الدول المتباعدة جغرافيا دونما حصول تكامل اقتصادي فعلي بينهما.

البعد الحضاري والثقافي : على أرض الواقع تسعى الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها، تنتمي إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة، أو دين واحد، أو لغة واحدة، أو أية صفة مشتركة أخرى. و ذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر على تكتل هذه الدول و تحفيزها على الدخول في اتفاقيات اقتصادية تخدم أغراضها ،و أهدافها كما حصل بين الدول الأوروبية و الدول الخليجية مع الانتباه للاختلافات في هذه العوامل بين الدول العربية و الأوروبية.

المصالح المشتركة : و هناك عامل آخر يحفز بعض الدول على التكامل إضافة إلى العوامل السابقة يتمثل في وجود هموم و تطلعات مشتركة بين هذه الدول، كأن تكون مثلا دولا في طريقها إلى النمو و تشعر بضرورة تعاونها لتتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية اقتصاداتها، و النهوض بظروفها المعيشية و الاجتماعية ، كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث، أو كأن يكون هناك أهداف و أغراض سياسة معينة تسعى بعض الدول لتحقيقها من الاتفاق كتحقيق الوحدة السياسية بينها انطلاقا من التكامل الاقتصادي، كما هو الحال فيما بين الدول الأوروبية.[1]

[1] شريف علي الصوص:التجارة الدولية الأسس و التطبيقات،دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن،ط1،2012،ص58.

ثانيا: مزايا التكتلات التكتلات الاقتصادية

1- **توسيع حجم السوق:** من الدوافع للتكتل الاقتصادي، عادة ضيق السوق الدولة الواحدة و عجزه عن استيعاب جميع ما تنتجه مشروعات هذه الدول، فدخول هذه الدولة و دول أخرى في تكامل اقتصادي، يؤدي هذا إلى اتساع سوق السلع و الخدمات المنتجة لهذه الدولة ، و يوسع دائرة تصريف المنتجات لهذه الدول، مما يترتب عليه نتائج اقتصادية إيجابية لكل دولة من دول التكتل. و اتساع السوق يحقق مزايا إضافية مضاعفة للدول الأعضاء، منها زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروعات هذه الدول و الاستفادة من الحجم الكبير في الإنتاج و كذلك يؤدي إلى التخصص و تقسم العمل بين الدول الأعضاء.

2- **تحسين شروط التبادل التجاري:** من المعروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة بمدى التقارب بين الدول الداخلة في المعاملات التجارية و الاقتصادية بعضها ببعض ، فكلما قويت هذه العلاقات من خلال التكتل كلما كان لها أثر على شروط التبادل التجاري (Termes of Trade) ذلك لأن التكامل بين بعض الدول يعطي هذه الدول مكانة و أهمية في نطاق العمليات الدولية تستطيع من خلالهما فرض شروطها و مطالبها على الدول غير الأعضاء أكثر مما لو كانت منفردة . فالتكتل الاقتصادي يعني قوة تفاوضية فاعلة لتحقيق مصالح الدول الأعضاء ، أمام غير الأعضاء فتتمثل هذه القوة التفاوضية في زيادة درجة تحكم دول الاتفاق في إنتاج و تداول بعض السلع الهامة و هي بذلك تمكن هذه الدول من فرض شروطها على غيرها من الدول ، إضافة إلى تحكمها في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة الدول الأعضاء ، حيث تمثل سوقا واحدة.

3- **زيادة فرص العمل** : بعد انتقال الأيدي العاملة بحرية و دون قيود بين الدول الأعضاء الداخلة في الاتفاق الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل الناتجة عن التطور و الازدهار الحاصل في هذه الدول نتيجة الاتفاقية، سيؤدي حتما إلى زيادة التوظيف و بالتالي ستقل نسب البطالة و ما يترتب عليها من مشاكل، و هذا بدوره يعود بالفائدة على الدول الأعضاء و يرفع من مستوى المعيشة ضمن حدودها مجتمعة و كل على حدة.

4- **تصاعد معدلات النمو الاقتصادي:** من نتائج انتقال رؤوس الأموال و الأيدي العاملة الماهرة في الأمد البعيد زيادة فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، كل ذلك يأتي من خلال أتساع السوق و خلق

فرص جديدة يترتب عليها خلق استثمارات في مجالات مختلفة و زيادة في عدد و نوعية المشاريع الإنتاجية، و بالتالي تحقق و وفرات لا حصر لها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي للأعضاء و هذا بدوره يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادية.

5- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة : حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية ، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية ، وبذلك تتحقق مصلحة المنتج الذي يسعى لتحقيق الربح ، كما تتحقق مصلحة المستهلك كذلك، حيث يحصل على السلعة ممن ينتجها داخل السوق بأقل تكلفة ، أيا كانت الدولة التي يتبعها المنتج طالما أنها إحدى الدول الداخلية في إطار التكامل وقد كان المستهلك قبل ودون التكامل يضطر إلى شراء نفس السلعة من المنتج الوطني داخل البلد الذي ينتمي إليه حتى ولو كان هذا المنتج ينتجها بتكلفة كبيرة ومستوى اقل في الجودة [1].

6- حرية انتقال رأس المال والعمل: وهذا في البلد الذي تقل فيه الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمل في مصلحة البلدين المرسلة والمستقبلة وبالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل حيث يتم استخدام عنصر العمل على أخر وجه ممكن ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة.

7- **القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى** : من مزايا التكامل انه يمنح الدول المتكتلة القوة مما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها ،فالتكامل الاقتصادي يؤدي حتما إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية اكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة حدة والقدرة على المساومة تؤدي إلى تحسين وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية حيث تستطيع الدول المتكاملة استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها من رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج وبالتالي تستطيع الدول المتكاملة وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادراتها والتي تحدث نتيجة لتقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة .

[1] نزيه عبد المقصود مبروك: مرجع سابق، ص 33

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي

في ضل التكتل الاقتصادي لا يتم فقط دمج السلع النهائية إنما يتم دمج أسواق عوامل الإنتاج أيضا، مما يحقق لهذه الدول مزايا ومنافع كبيرة.

1) **اتفاقية التجارة التفضيلية:** (PTA) preferential Trade Agreement

تعتبر المرحلة الأولى و هي أضعف شكل من أشكال التكامل الإقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة، و هذه المعاملة مرفوضة طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية العضو منطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى (أحد المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية) .

2) منطقة التجارة الحرة: free Trade area تتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة فيما بينهم مع احتفاظهم بها اتجاه العالم الخارجي.

نظرا لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى اتجاه العالم الخارجي فان دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنح هده القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدول العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدول ذات تعريفة جمركية اعلي.

وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ولذلك تقتصر في هذه المرحلة على السلع فقط وتصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر[1].

3) الاتحاد الجمركي: يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعريفة الجمركية فيما بينها والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة مثال: مجلس التعاون الخليجي سنة 2003 وكذلك منطقة

[1] زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، ط 1، ص213.

التجارة الحرة منذ عام 2005، وفي الوقت التي تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأ فإنها تواجه مشكلة تنسيق السياسات، حيث يجب اتفاق جميع دول الاتحاد على تعريفات جمركية لكافة السلع[1].

تعتبر هذه المرحلة استكمالا لسابقتها من إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى ذلك التزام الأعضاء بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي وهنا يمكن منح تعويض للدول المتضررة عند تطبيق هذا المستوى من التعريفات، والاتحاد الجمركي الكامل من شروطه وضع السياسات التجارية من اجل الأعضاء كمجموعة واحدة من التخاطب في أي مفاوضات تجارية مستقبلية مع الدول الأخرى بصوت واحد.

4) السوق المشتركة: COMMON MARKETيتطلب الأمر في هذه المرحلة حرية انتقال عوامل لإنتاج من :العمل، ورأس المال أساسا وتعمل هذه المرحلة على إزالة كافة العقبات التي تحول دون انتقال عناصر الإنتاج وتجعله تعمل بحرية تامة.

حيث في هذه المرحلة تبدأ ترتيبات تنسيق البيانات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل البيانات، وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياسته الاقتصادية و يقوي الاتجاه نحو الالتزام بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منطقة التكامل، و توصف هذه المرحلة بالتكامل العميق deepintegration حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج و يتوقع في هذه المرحلة مضاعفة الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج.

5)الإتحاد الاقتصادي : ECONOMIC UNION) بالإضافة إلى شروط المراحل السابقة فإن الاتحاد الاقتصادي يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن بعض مسؤولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية، حيث تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى اكتمال إتباع سياسات مالية و ضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية بل اجتماعية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص18.

فن هذه المرحلة تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية و إنشاء سلطة عليا فوق القومية يكون لها الحق في اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء. وهنا يكون الهدف إلى التحطيم للاتحاد النقدي[1] .

6) الاتحاد النقدي:(**MONETARY UNION**) و هنا يتم إنشاء هيئة نقدية مركزية تحد عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الإقليمية (مثل اليورو) الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

شكل رقم (1–1): مراحل التكامل الاقتصادي

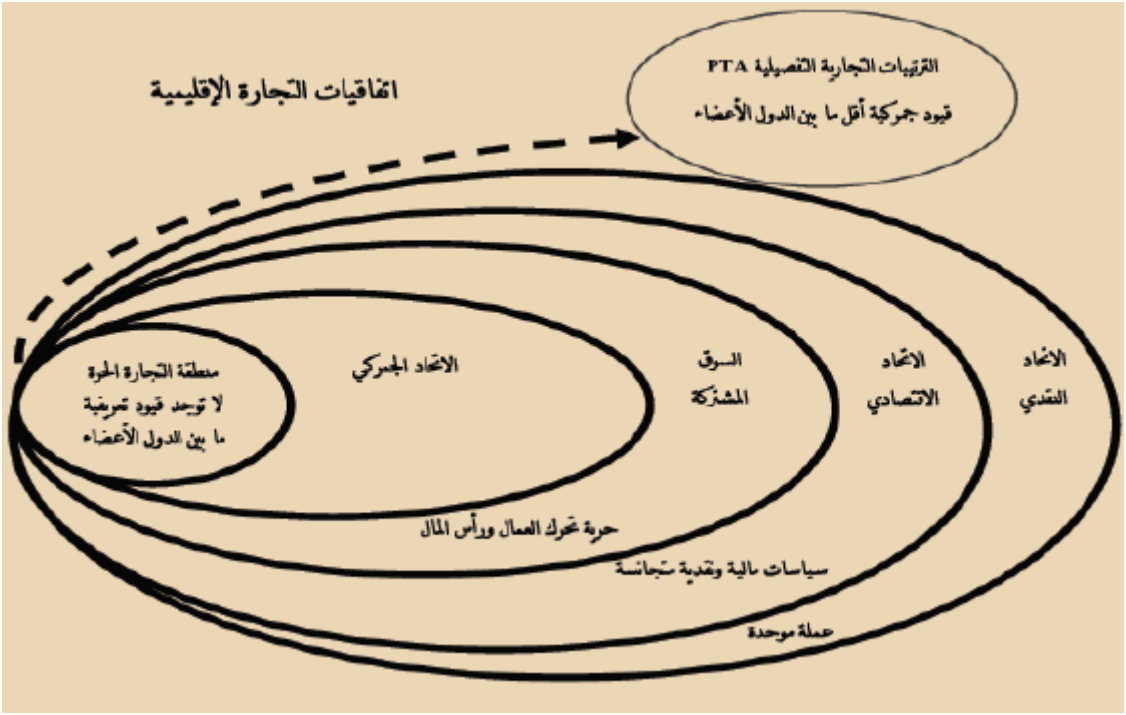

المصدر: الكواز احمد، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد81، مارس2009، ص9.

[1] محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعة،بدون ذكر بلد النشر، 2007، ص146

المبحث الثاني: نظريات التكتل الاقتصادي

وتتمثل عموما في المدرسة الدستورية، الوظيفية، الوظيفية الجديدة، الليبرالية المؤسساتية بالإضافة إلى اتجاهين آخرين وهما: الاعتماد الوطني المتماثل و الآخر ما عرف.(consociationalism) بالكونسوسياسيوناليزم.[1]

المطلب الأول: المدرسة الدستورية والوظيفية

تعتبران من أهم المدارس المفسرة للتكامل الاقتصادي و دوافع نشوئه.

1 – المدرسة الدستورية: تعني اتحاد يضم مجموعة من الدول و يتم هدا على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية، تعاونية و يتباين الاتحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هدا الأخير وهنا يمكن التمييز بين الفدرالية و الكون فدرالية.

– **الفدرالية:** هي توجه يسعى إلى تذويب الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفدرالي ضمن هدا الأخير، تفقد الوحدات المشكلة له سيادتها هناك مستويين للتعامل يمكن توضيحهما:

أ)تعاون عمودي: وهو التعاون القائم بين الحكومة المركزية أو السلطة الفدرالية والسلطة المحلية.

ب) تعاون أفقي: لقائم بين السلطات المحلية فيما بينها أين يقومون بتبادل المعلومات و العمل على خلق توافق بين تدخلاتهم حتى لا يكونون تابعين مباشرة وبصورة صلبة للهيئة المركزية[2].

– **الكونفدرالية:** عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات الأساسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف بإخلاف التنظيم الكون فدرالية، يهدف هذا النوع من الاتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية والأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الاستراتيجية.

2 –المدرسة الوظيفية: يعتبر "دافيد متيراني" من أهم منظري الوظيفية حيث بلور مجمل أفكاره في فترة ما بين الحربين وكذلك الحرب العالمية الثانية بحيث انطلق من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ونفعية لذلك وهذا ما ضمنه في كتابه الذي أصدر في سنة1944

[1] www.hamdoucheriad.yolasite.com

[2] عائشة خلوفي،تأثير التكتلات لاقتصادية على حركة التجارة الدولية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،،جامعةسطيف ،2012،ص62.

كتاب "**عمل لنظام سلام WORKING PEACE SYSTEM**" ترتكز الوظيفية على مجموعة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:

– لابد أن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا بالبدء بالأمور التقنية.

– الصراع سببه الدول ولهدا وجب خلق شبك من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية وليس عن طريق المواثيق والاتفاقيات.

– رضي الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي لتحويل الولاء آليا ولا تكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية

–الشكل يتبع الوظيفة أي أن مجموع الوظائف التي يؤديه الأفراد تولد مجموعة من التفاعلات التي تحدد شكل التنظيم.

يؤكد "متراني" على مبدأ الانتشار(ramification) الذي يعني به أن تطور التعاون في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى نتيجة الحاجة.

–تركز الوظيفية على التكامل الدولي كأساس لتحقيق السلم بدلا من التكامل الإقليمي.

تعرضت الوظيفية للعديد من الانتقادات منها:

–لا تسعى لحل المشكلات على المستوى الأعلى واكتفت بالمشكلات الفنية و التقنية.

–الحرب ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية على رغم من التعاون.

–تحقيق تكامل على المستوى الواقعي دون توفر إرادة سياسية يكاد يكون أمر مستحيل.

– فصل القضايا السياسية والأمنية على التعاون الدولي والقضايا الاقتصادية مسألة غير واقعية .

3– المدرسة الوظيفية الجديدة: وظهرت نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية في محاولة منها لتغطية نقائص سبقتها –الوظيفية–والعمل على وضع تصوري جديد قائم على أساس متكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي من أهم مركزاتها الوظيفية الجديدة نجد[1]:

– البدء في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.

[1] خلوفي عائشة : مرجع سابق، ص 63 .

– أداء المنظمات و تحقيقها لأهداف الأفراد هو شعور الفرد بالولاء للمنظمة و يتم هذا بعد انتقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.

–أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنيوي.

– أهمية دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية و اجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية.

– ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

– الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا قاعدة القيم .

تتجسد الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين وتركيزهم على متغيرات معينة في تحقيق التكامل و انطلق معظم الباحثين ونماذج واقعية وعملوا على مقارنتها ببعضها البعض من أمثال هؤلاء الباحثين نجد "هاسب" HASSP الذي أكد على مجموعة من العوامل نذكر من بينها ما يلي:

أ–قيام العملية التكاملية أو رفضها قائم على توقعات الربح و الخسارة (التكلفة).

ب–التكامل ناتج عن عمل النخب المدفوعة بدوافع مصلحة.

ج–ركز على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء.

د–استخدام "هاسب" مصطلح الانتشار spillover"" و يعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى،كما يوضح الشكل ذلك.[1]

[1] شحاب نوال،اثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،2010،جامعة الجزائر، ص14

الشكل (2–1): التكامل عند HASSP

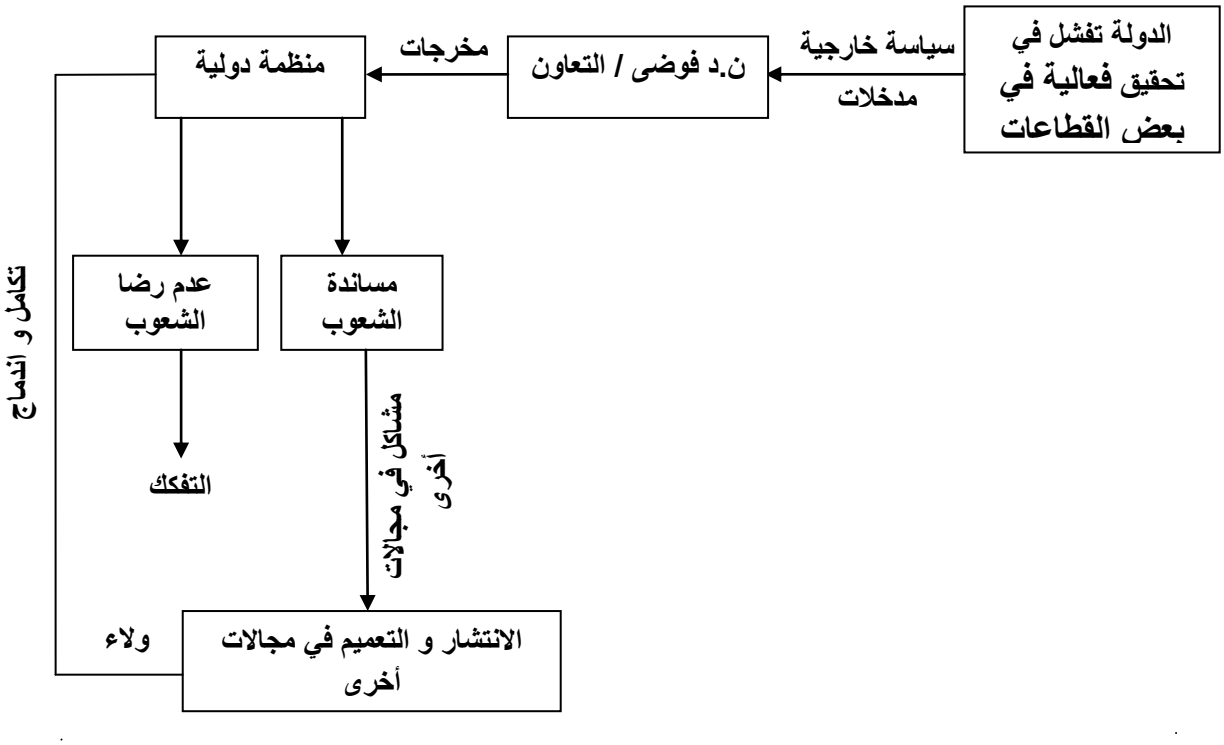

المصدر:**www.hamdoucheriad.yolasite.com**

أما "دوتش" فركز على الاتصال بين الشعوب و النخب والدول والتقارب الجغرافي كلها من شأنها توطيد أوامر التكامل، وكز "أمتياي ا تزيوي" ر على دور النخب الخارجية ودفعها للنخب الداخلية وتوجيهها نحو التكامل.

ويعبر جوزيف ناي: «الوظيفة الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدو وبوسائل وظيفية».

تعرضت الوظيفة الجديدة لمجموعة من الانتقادات منها:

- التكامل الوظيفي في أداء وظائفه لا يؤدي بالضرورة إلى قيام الشعوب بتحويل ولائها.
- قد تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسية في أي دولة باتجاه مضاد.
- إعطاء أولوية للقيم المنفعة الاستهلاكية على القيم الرمزية كعوامل في تحفيز السلوك وهي فرضية خاطئة فالقيم الرمزية لها قدرة على استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي أكثر.
- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.

- غموض في بعض المفاهيم وتحديد البيئة الدولية.

المطلب الثاني: مدرسة العمل الوطني المتماثل

تنطلق نظرية العمل الوطني المتماثل في ظل ظروف موضوعية تسم بغياب مدخل الانصهار الدستوري أو المؤسسات (ما فوق الدولة) في عملية التكامل فهي تتسم بالإبقاء على البني السياسية القائمة للدول الأعضاء وأيضا على إبقاء مجالات السياسة العليا من شؤون الأمن القومي والتحالف العسكري والاستراتيجي.

– شددت هذه المدرسة على توسيع بناء أرضية مشتركة للعمل التكاملي الاندماجي في ضل شبكة من المنظمات الإقليمية تربط بين القطاعات السياسية و الوظيفية المختلفة في الدول الأعضاء.

– تبدأ عملية التكامل بالتعاون المكثف و المستمر بين السلطات السياسية وبإرادة سياسية يسهل تواجدها بعدم إضعاف السلطة السياسية بنتيجة المسار التعاوني والمردود النفعي في الوقت ذاته.

هذه المدرسة تركز على أهمية التوجه التغيري للسلوكية السياسية العملية من الدول الأعضاء بدل التركيز على التغيير السياسي البنيوي فالسلوكية السياسية لهذه الدول تحددها، إذن محاولات التكيف مع تنامي الترابط و التداخل الاقتصادي والاجتماعي بينها دون التخوف من أي انعكاسات سياسية على البنية السياسية للدول، فتنتج سياسات متماثلة بين هذه الدول وتنسيق في السلوكية السياسية في مجالات السياسية الدنيا.

تعتبر التجربة الإسكندنافية (النرويج، السويد، الدانمرك، فنلندا، أيسلندا) فريدة في خصوصيتها نتيجة التجانس المجتمعي القائم بين هذه الدول ومستوى تطورها السياسي و التشابه بين أنظمتها السياسية بشكل عام وخاصة على المستويات الدنيا من التعاون و التشاور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، بذلك تعطي نموذجا جديدا للتكامل يتم التركيز على مفهوم أساسي مختلف عن المفاهيم الأخرى وهو أهمية التوجه التغييري في السلوكية السياسية العملية بين الدول الأعضاء بذل التركيز على التغيير السياسي البنيوي.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة

تدرس العلاقات التي من شانها التأثير في التكامل الاقتصادي، ودراسة الصور التفاعلية المحيطة باقامة تكامل اقتصادي.

1-كونسوسياسيونااليزم (consociationalism) :المقصود به هو العلاقات العمودية بين الدول و الجماعات هذا في شقه الأول Consociation أما في الشق الثاني من المصطلح Symbioses فيعني العلاقات النقية بين الدول، استعمل المصطلح لأول مرة من قبل "أرند لجفار" Arend Lijphart سنة 1963 ثم أعيد توظيفه من قبل هانس "دولدر" Hans Doalder سنة 1974.

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة.

كما يشير الكونسوسياسيونااليزم إلى نموذج من المجتمعات التي تتعرض أو تتميز بانقسام عميق وهو بالتالي يمثل أداة احتكارية (spéculative) لحل الخلافات ذات الطبيعة "بين عرقية" ويشكل من جهة أخرى نمطا لتكامل الدولي بناء على محاولة تطبيقه على مسار الاندماج الأوروبي، وكان ذلك موضوع الدراسة التي قام بها Paul Taylor سنة 1990 وتكمن ميزة هذه المقاربة في قدرتها على دمج تكامل إقليمي في مرحلة متقدمة ببقاء السيادة الوطنية[1].

وتعتمد هذه المقاربة في تحقيق ذلك ليس عل التركيز بتخفيف التناقضات و الخلافات بين الأمم بل على محاولة بناء إطار من خلاله تستفيد الأقليات المنفصلة بدرجة معنية من الاستقلالية.

وبهذا فللوحدات المشكلة من الدول والأقليات في إطار النموذج "الكونسوسياسيونااليزم" تستطيع اختبار مجهوداتها ضمن تفاعلات تعاونية هذا إلى جانب محاولة تقريب مصالحها المتنازعة بطريقة جماعية عوض الدخول في منافسة ربما كون على حساب مصالح حيوية لطرف من أطراف اللعبة سواء الدولة أو الأقليات.

2-الليبرالية المؤسساتية: جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها:

[1] شحاب نوال ،مرجع سابق،ص 14

–تركيبة المجتمع الدولي : كبروز المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.

– تغيير نمط التفاعل : بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى اقتصادي و تصاعد البنية التكنوقراط في اتخاذ القرار.

التغيير في قيم التعاون: حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، و من خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها.

في هذا الصدد يقول الأستاذ هوفمان Hofman :" في وضع دولي كهذا قد لا تتشارك الدول في قيم واحدة، ولكن قد تتشارك في إجراء واحد و انشغالات واحدة " [(1)]. و من أهم أسس هذه النظرية:

1. التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة Obsolut Gains بالنسبة للدول.

2. يعتبر مبدأ التبادليةReciprocityو الذي جاء به أكسلور Axelord ، من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، و ذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين ، و قد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية[1].

3. طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي Global civil society ، و الذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية، واعتبره جون كين John Ken أداة لنشر السلام.

–الطرف الفاعل(actor)يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلّم به أن الدولة الفاعلة من غير الدول إلا أنه تدارك الأمر واقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

–البنية (structure) : سلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر.

[1] شحاب نوال، مرجع سابق،ص15 .

-العملية (process): إن التكامل على الصعيدين الإقليمي و العالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة لهذه النظرية.

-الحافز (motivation): تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة هي الأكثر أهمية.

ويرى كيوهان أن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه حيث يقول: « إلا أن التعاون ليس شيئا تلقائيا بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات»، وقد تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها:

* المؤسسات تأثير ضئيل على سلوك الدول وبالتالي ليس ها إلا تأثير ضئيل على ترقية الاستقرار في العالم ما بعد الحرب الباردة.

* إذا قلنا أن المؤسسات الدولية مكونة من دول فهي لا تعدو أن تكون وسائل لممارسة الدولة لسلطتها فهي ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدول وإذا قلنا أنه من المحتمل أن بعض المؤسسات قد تخلق تعاونا مهما فإن الفواعل سيقيمون مثل هذه الترتيبات فقط عندما يرغبون في تحقيق بعض النتائج.

. منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا و حكاما في التعاون بل في تحقيق المصالح.

. اعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات و الحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.

. ترى الليبرالية أن عولمة الاقتصاد و القيم عامل إيجابي، غير أن هذا الطرح لا يؤيده الكثير، و ذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

رغم ما تقدم من انتقادات يبقى المنظور الليبرالي أهم من المنظور الواقعي في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية، حيث ذهب الأستاذ "تشمبيل" E.Jempiel بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي (Nato) و المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) و اعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية و الاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل و الاندماج الدولي.

المبحث الثالث: أهم تجارب التكتل الاقتصادي

ينقسم العالم اليوم إلى مجموعات اقتصادية موزعة عبر جميع القارات، حيث تمثل التكتلات ثقل هامة في النظام الاقتصادي العالمي على العولمة، وتتزايد المباحثات الإقليمية الدولية و الجهوية في المفاوضات والمنافسة فيما بينها لتحقيق أهداف سياسية و اقتصادية معينة وهذا عن طريق التوسع حيث نجد بعض الدول متكتلة اقتصاديا وتبحث عن المزيد من الاندماج الجهوي تحت رايات ومنضمات عالمية.

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ALENA

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات بدأت تفكر انتهاج سبل مختلفة لربط علاقاتها مع القترة الأمريكية.

1-**النشأة والتطور**: توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا و المكسيك عام 1992إلى لتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة ب "NAFTA" بعد أن تم التوقيع قبل هذا الموعد على اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا في بداية عام 1989 ، أين تم توسيع هذا الاتفاق إلى الجنوب لتكون أعم و أشمل ،بحيث أصبح هذا التكتل أكبر تجمع اقتصادي و تجاري ،يضم بمفرده مائة مليون وست مائة ألف مستهلك، ويبلغ حجم التجارة السنوي مائتي مليار دولار، كما يصل الناتج المحلي ستة مليار دولار سنويا، بل أن حجم الإجمالي للدخل السنوي وصل إلى ستة ألاف و مائتين مليار دولار ،و تقدم هذه الأرقام المذكورة مدى قوة هذا التكتل الجديد الذي فاق من تلك الفترة المجموعة الأوربية بمراحل عديدة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، فإن نافتا تسجل تفوقها على المجموعة الأوربية في نصيب الفرد من الدخل و إجمالي القوة العاملة و معدل نمو دخل الفرد سنويا ،كما تتفوق بنسبة الإنفاق الصحي و العسكري من الدخل الوطني .

بدأ العمل في نافتا أول جانفي 1994 ولم تحظى باهتمام من قبل العالم، مثل ما حدث مع التجربة الأوربية أو تكتل جنوب شرق أسيا ،حيث انصب الاتفاق بأساس على نشاطات اقتصادية متنوعة تتقدمها صناعة السيارات والنسيج و شملت أيضا الاستثمار المالي و الطاقة و الزراعة و البيئة ، كما أن هذه الاتفاقية

تضمنت العديد من المبادئ منها التحرير التصاعدي لتجارة السلع و الخدمات ،و إلغاء الرسم الضريبي المحلي و متطلبات أداء التصدير و موازنة التجارة والالتزام بتطبيق قوانين المنافسة و التوصل إلى إجراءات تفصيلية لتسوية النزاعات .

كما أن اتفاقية NAFTA سعت منذ البداية، إلى اعتماد عدة أساليب بغية الوصول إلى تحرير التجارة في أيطار التكتل و تضم هذه الإجراءات أو الأساليب إزالة التعريفات الجمركية، دفعة واحدة أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة لتصل إلى 15 عاما ، و تجدر الإشارة إلى أن حوالي 50 % من الصادرات الأمريكية للمكسيك و 70% من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكي، وأصبحت محررة تماما من التعريفات و الحصص بمجرد أن دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ، هذا دون أن نغفل بأن إجراء إزالة القيود عل الاستثمار و تحرير تجارة الخدمات و منح معاملة متساوية من الدول الثلاث سمحت بتدفق الاستثمارات على دول تكتل نافتا، ولاسيما المكسيك التي إشارة التقديرات بشأنه بأنه تحصل على نسب معتبرة من الاستثمارات الأجنبية في الفترة التي أعقبت 1992 ،بحيث قدرت بنحو 37.5 مليار معظمها من شركات متعددة الجنسيات، و لكنها من أصل أمريكي بحوالي 62% مما انعكس هذا التدفق الاستثماري بشكل إيجابي على الاقتصاد المكسيكي حيث تم توفير 96 ألف فرصة عمل ، ولكن رغم هذا فإن مستوى الاستثمار بين دول نافتا تميز بتناقص كبير مقارنة بمناطق أخرى من العالم[1] .

2- **تقويم أبعاد الاتفاقية:** تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العالم ،حيث ذهب تركيزها إلى مدى يتعدى النطاق التقليدي للاتفاقيات التقليدية ،ذلك بتركيزها على إجراءات الحدود لتشمل نطاقا متسعا من السياسات الوطنية و المعايير مما فتح مجالات جديدة للتحرير مثل البيئة و العمالة ،بالإضافة إلى دمج السياسات على المستوى الإقليمي، وهو ما يعد ابرز الملامح التي تميز هذه الاتفاقية، وبالرغم مما حققته نافتا من مكاسب لأعضائها إلا أنها تثير المخاوف للعديد من شركائها من غير الأعضاء حول آثارها المحتملة على صعيد تحويل التجارة والاستثمار بعيدا عنهم باتجاه الداخل .

[1] إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ،ص 5 .

هناك أساس موضوعي لبعض المخاوف، مثل قطاع الزراعة ،فإن طلب الولايات المتحدة الامريكية على المنتجات المكسيكية على حساب منتجات البرازيلية ، و بالنسبة للسلع الصناعية يتوقع أن تستفيد بعض الصناعات الأمريكية من فرص تصديرية جديدة في أسواق المكسيك على حساب مستوردين في دول أخرى متقدمة و نامية ، و كذلك تفضل المكسيك استيراد السلع المصنعة في شمال أمريكا على حساب موردين آخرين من دول أخرى بما فيها آسيا كما ستصبح المنتجات المكسيكية أكثر تنافسية نظرا لتحرير النقل البري بين دول نافتا مما يخفض نفقات الشحن، وتعد آثار الناجمة عن اتفاقية الاتحاد الجمركي، حيث أنها لا تضع تعليمات جمركية موحدة أو سياسة تجارية مشتركة للدول الأعضاء و يتمتع أعضاؤها بالحرية إلى دخول في اتفاقيات مع شركاء أجانب خاصة في الدول النامية ،فقد وسعت المكسيك نطاق ترتيباتها التجارية التفضيلية مع أمريكا اللاتينية ، سواء مع كولومبيا و فنزويلا في إطار مجموعة الثلاث أو مع الشيلي و شركاء آخرين في أمريكا الوسطى[1].

ترغب العديد من الدول من الأمريكيتين العضوية في النافتا كدول أمريكا الوسطى و التي تضم جواتيمالا ، سالفدور ، نيكاراجوا و كوستاريكا ، كما أن الأمر ازداد نحو إقامة مشاورات و مباحثات من أجل إقامة منطقة حرة بين دول المحيط الهادي في آسيا و أمريكا ، و تضم عددا كبيرا من الدول المطلة على هذا المحيط من بينها "و. م .أ" ، كندا ، المكسيك ، اليابان ، الصين ، أندونيسيا و عددا من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية و يسمى بالتجمع "**أبيك**" و يخطط لإتمام هذا المشروع الطموح لجنة مشتركة و تضع عام 2020 كحد زمني لتجسيده.

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،2005،ص406.

جدول رقم (1-1) واردات تكتل النافتا ودول الأعضاء من2011-2015 بمليون اورو.

Importateurs	valeur importée en 2011	valeur importée en 2012	valeur importée en 2013	valeur importée en 2014	valeur importée en 2015
Monde	13 238 830 840	14 462 628 495	14 263 742 107	14 315 304 969	14 846 933 606
l'Accord de libre-échange nord-américain (ALENA) Aggregation	2 200 577 478	2 463 132 626	2 386 261 946	2 462 944 350	2 811 595 354
Etats-Unis d'Amérique	1 625 188 216	1 815 338 524	1 751 614 041	1 813 699 985	2 078 228 403
Canada	323 498 119	359 514 778	347 647 191	348 339 546	377 300 132
Mexique	251 891 143	288 279 323	287 000 713	300 904 820	356 066 818

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم (1-2) نسبة المئوية لتطور صادرات تكتل النافتا ودول من2011-2015 بالاورو

Exportateurs	Croissance des exportations en valeur entre 2011-2012, %	Croissance des exportations en valeur entre 2012-2013, %	Croissance des exportations en valeur entre 2013-2014, %	Croissance des exportations en valeur entre 2014-2015, %	valeur exportée en 2015, Euro milliers
Monde	N/D	N/D	N/D	N/D	14 711 136 744
l'Accord de libre-échange nord-américain (ALENA) Aggregation	N/D	N/D	N/D	N/D	2 064 659 159
Etats-Unis d'Amérique	13	-1	3	11	1 354 844 908
Canada	9	-3	4	3	366 794 610
Mexique	15	-1	4	15	343 019 641

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

المطلب الثاني : دول شرق أسيا ASEAN

لقد نجحت الدول الأسيوية في تطوير ونمو اقتصاداتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان، وهونغكونغ ،كوريا الجنوبية و سنغافورة وأطلق عليها مصطلح النمور الأسيوية.

1- النشأة و التطور: تعود الفكرة إلى ما يسمى الاعتماد المتبادل في الستينيات، كون أنها استفادت من معاملات تفضيلية و تسهيلات من "و م أ" نظرا للحرب الباردة، حيث شهدت السنوات الأخيرة أكبر نمو في المؤسسات الآسيوية متعددة الأطراف.

تأسست ASEAN بموجب إعلان بانكوك الصادر في اوت 1967 مكونة من اندونيسيا ، ماليزيا ، الفيليبين ، سنغافورة و تايلنديا و انضمت بروناي إليها سنة 1984 ثم الفيتنام سنة 1995 ولاوس و ميانمار سنة 1997 و أخيرا كمبوديا سنة 1999 أي عشر دول أعضاء ، حيث يعد مؤتمر القمة هو أعلى جهاز لاتخاذ القرارات في آسيان ، يجتمع سنويا و له أمانة دائمة مقرها جاكرتا.

ركزت دول الآسيان في البداية على السياسة، وتم إعلانها في 1951 منطقة للسلام والحياد، وذلك لمنع أماد الصراعات الإقليمية إليها، ومنذ منتصف السبعينيات تحولت الرابطة إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية ،فجاء إعلان سنغافورة ليدشن الاتجاه لإنشاء منطقة تجارية حرة بين الدول الأعضاء كما ركزت على المشروعات المشتركة مما أدى إلى نمو التجارة إلى نحو 35% من إجمالي تجارتها الخارجية وقد حققت هذه الدول معدلات في النمو في فترة من 1967 إلى 1995 لم يشهدها العالم الصناعي من قبل وكان نموها نموذج خاص بالنمو الرأس مالي يختلف عن النماذج الرأسمالية و الاشتراكية التقليدية ويدور هذا البرنامج حول مفهوم المزج بين التخطيط القومي للدولة، والمبادرة الفردية للقطاع الخاص الرأسمالي، حيث تقوم الدولة بتحديد أهداف التنمية وقطاعات الإنتاج المطلوب التركيز عليها، و هي تغطي القطاع الرأسمالي بالحوافز والإعفاءات وتفرض الضرائب والعقوبات ولكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج، وفي تطبيق هذا النموذج، ركزت الدول الأسيوية على تعبئة الموارد الذاتية، ودفع القطاع الرأسمالي إلى تطوير التكنولوجيا المحلية مع الاستفادة من التكنولوجيا العالمية.

لعل أهم ميزه لدول آسيا هي التقيد التجاري في المراحل الأولى للتكتل و هذا من أجل حماية المنتجات الصناعية الداخلية و من ثم تسمح لها بالإنتاج أمام المنافسة الخارجية، بتحرير التجارة الخارجية حيث بدأت في الاندماج تدريجيا في الاقتصاد العالمي لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية مع بلدان مختلفة ،مستغلة السوق الرأسمالية العالمية في تحسين الإنتاج كما و كيفا ، و هنا نشير إل أثر التكتل في الخروج من الأزمة المالية التي شاهدتها المنطقة الأسيوية في جويلية 1995 حيث استطاعت دول جنوب شرق أسيا عدا أندوسيا، أن تتغلب على هذه الأزمة نتيجة قوة نماذج التنمية التي طورت بنية تكنولوجية و بشرية.

2-المعايير المقدمة في دول جنوب شرق آسيا :تطبق دول جنوب شرق آسيا أسس الاقتصاد السلمي، عن طريق زيادة الاستثمار المحلي الخاص، و كذا السماح للرأسمال البشري من أن يتطور، و ينمو بشكل سريع هذا دون إغفال المستويات العالمية للمدخرات المالية المحلية التي ساهمت هي الأخرى في تعزيز مستويات الاستثمار العالمي، كما أن القطاع الزراعي المهمل نسبيا مقارنة بالقطاع الصناعي والخدماتي سجل مردودا مرتفعا و عاليا ،و جاءت إنتاجيته مخالفة لكل التوقعات، كما أن تراجع معدل النمو السكاني بفضل سياسات القومية المعتمد من قبل الحكومات الأسيوية و القاضية بضرورة تحديد النسل كضرورة من أجل الإقلاع الاقتصادي و تحقيق الرفاهية المنشودة مما خلف حالة من الوعي لدى السكان الأسيويين، بأهمية الإقلاع عن الأسر الكبيرة العدد، كما تم الاعتماد على نموذج التحيز التصديري و ارتباطه بالتقدم التقني و الجهد الإنمائي الذاتي هي التي دفعت إلى القفزة التصديرية الكبرى التي عرفتها الدول الأسيوية أما فيما يخص تحرير الواردات فلم تتم دفعة واحدة بل أخذت طابع التدرج بحيث تجاوزت مع كل مرحلة من مراحل النمو، أيضا بمراعاة ظروف كل بلد من بلدان جنوب شرق أسيا، و في هذا الصدد قدم الباحث **" كيم** " دراسة عن تجربة كوريا الجنوبية في عملية تحرير الواردات، التي أدركت أن لها من الإمكانيات لا يسمح لها بتوسع حجم صادراتها بمعنى أن هناك نوع من التوافق بين عملية تحرير الواردات من ناحية ،و عملية تطوير القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، و ذلك حتى لا تحدث فجوة كبيرة في الميزان التجاري.

كما كان لمنظمة القيم التي أرساها الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" الأثر داخل بلدان الآسيان بحيث في زمن وجيز أرتفع مستوى تراكم رأسمال البشري بشكل ملحوظ، و ذلك من خلال تعليم متقدم متكيف مع المناهج المتطورة مما أنعكس إيجابيا على نوعية العمل المقدم، بحيث أصبح أكثر اتقانا من ذي قبل

لدرجة أن العديد من الباحثين أعتبر أن التجربة الأسيوية هي تحدي حقيقي في حقل التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي و الإنساني، حيث أن البلدان الأسيوية نهضت كالنمور و حققت قفزات نوعية في معدلات الادخار و الاستثمار، إذ أن هذه الأخيرة حققت معدلات لا تقل عن 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي اقتربت في تلك الفترة من الثلث، و قد أعتبر هذا الرقم حدث تاريخي غير مسبوق حيث حققت كوريا 30 % نسبة استثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، سنغافورة 42 % ، هونغ كونك 28 % ، أندونوسيا 31% ، ماليزيا 30 %[1]، ويتضح مما سبق أن البلدان الأسيوية الناهضة انتزعت حصة مهمة من الصادرات العالمية، الشيء الذي دفعها إلى الرضوخ إلى مقررات دورة أورغواي للغات، و على رأسها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، لأن تلك الدول كانت تنجح في كثير من الأحيان في تقليد المنتجات ذات العلامات التجارية المعروفة مع تقديم جودة مماثلة تماما.

جدول رقم(1-3): يبين الصادرات البينية لدول الآسيان خلال الفترة 2011-2015 بمليون اورو

Exportateurs	valeur exportée en 2011	valeur exportée en 2012	valeur exportée en 2013	valeur exportée en 2014	valeur exportée en 2015
Monde	13 083 947 338	14 355 000 488	14 248 081 903	14 283 387 784	14 711 136 744
l'Association des nations de l'Asie du Sud-Est (ASEAN) Aggregation	893 551 473	975 506 765	959 079 236	985 176 603	1 076 212 992
Singapour	294 007 276	317 547 719	308 863 624	308 271 250	312 440 095
Thaïlande	164 286 487	178 483 306	172 050 871	171 204 256	189 986 142
Malaisie	162 971 693	176 854 320	171 891 766	176 141 046	180 371 044
Viet Nam	69 574 409	89 052 641	99 403 238	113 009 189	161 395 063
Indonésie	146 102 457	147 760 059	137 437 274	132 433 008	146 651 571
Philippines	34 492 333	40 429 106	42 685 930	46 499 823	52 836 637
Cambodge	4 813 303	6 094 549	6 962 619	8 035 674	12 089 410
Myanmar	6 076 104	6 662 181	8 210 562	18 171 294	11 635 193
Brunéi Darussalam	9 067 892	10 108 849	8 618 215	7 905 854	5 714 380
Lao, République démocratique populaire	2 159 517	2 514 036	2 955 136	3 505 210	3 093 457

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

[1] سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق، ص 402

جدول رقم1(-4): الواردات البينية لدول الآسيان خلال الفترة 2011-2015 بمليون اورو

Importateurs	valeur importée en 2011	valeur importée en 2012	valeur importée en 2013	valeur importée en 2014	valeur importée en 2015
Monde	13 238 830 840	14 462 628 495	14 263 742 107	14 315 304 969	14 846 933 606
l'Association des nations de l'Asie du Sud-Est (ASEAN) Aggregation	830 134 310	953 545 455	942 806 447	939 706 521	1 005 294 788
Singapour	262 608 626	295 255 137	280 831 410	275 529 898	267 468 027
Thaïlande	164 041 899	192 503 650	188 750 072	171 474 141	182 009 963
Viet Nam	76 642 138	88 470 455	99 402 995	111 220 138	170 076 679
Malaisie	134 669 940	152 553 510	154 950 304	157 099 027	158 716 636
Indonésie	127 391 649	149 050 076	140 506 622	134 045 309	123 987 260
Philippines	45 728 807	50 812 998	49 467 480	50 945 282	63 231 057
Myanmar	8 969 747	12 111 959	14 203 536	16 951 439	19 117 855
Cambodge	4 410 668	5 491 568	6 947 032	14 273 644	12 337 972
Lao, République démocratique populaire	3 046 672	4 518 502	5 027 312	5 460 292	5 433 025
Brunéi Darussalam	2 624 164	2 777 600	2 719 685	2 707 352	2 916 315

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم(1-5): نمو صادرات دول الآسيان بالاورو

Exportateurs	Croissance des exportations en valeur entre 2011-2012, %	Croissance des exportations en valeur entre 2012-2013, %	Croissance des exportations en valeur entre 2013-2014, %	Croissance des exportations en valeur entre 2014-2015, %	valeur exportée en 2015, Euro milliers
Monde	N/D	N/D	N/D	N/D	14 711 136 744
l'Association des nations de l'Asie du Sud-Est (ASEAN) Aggregation	N/D	N/D	N/D	N/D	1 076 212 992
Singapour	8	-3	0	1	312 440 095
Thaïlande	9	-4	0	11	189 986 142
Malaisie	9	-3	2	2	180 371 044
Viet Nam	28	12	14	N/D	161 395 063
Indonésie	1	-7	-4	N/D	146 651 571
Philippines	17	6	9	14	52 836 637
Cambodge	27	14	15	N/D	12 089 410
Myanmar	N/D	N/D	N/D	N/D	11 635 193
Brunéi Darussalam	11	-15	-8	-28	5 714 380
Lao, République démocratique populaire	N/D	N/D	N/D	N/D	3 093 457

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

المطلب الثالث: دول شرق وجنوب إفريقيا COMESA

قامت الكوميسا على مجموعة من الأهداف و المبادئ وذلك لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.

1- النشأة و التطور: هي السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا، ظهرت من منطقة التجارة التفضيلية و التي كانت تضم دول شرق إفريقيا فقط ثم تطورت و أصبحت تضم شرق و جنوب إفريقيا ، لتعرف عندئذ بالكوميسا عام 1993 ،و تعقد دول الكوميسا اجتماعاتها في العام مرتين على المستوى الوزاري و مرة واحدة على مستوى القمة.تضم في عضويتها 19 دولة من شرق و جنوب إفريقيا و هي أنجولا، بورندي، جزر القمر، الكونغو، إيريتريا، كينيا، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا ، زواندا، سيشل، السودان، زيمبابوي، زاميا ، أوغندا، تنزانيا، سوازيلاند، إثيوبيا، منذ نشأة التكتل تم العمل على تعزيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية و تحقيق التنمية الجماعية، و تجلى ذلك من خلال مؤتمر كمبالا لإنشاء منطقة تفضيل تجاري التي دخلت حيز التطبيق، والتي حولت فيما بعد لتجمع السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا.

وقد نجحت الدول الأعضاء في تخفيض 20 % من إجمالي الضرائب الجمركية في عام 1993 ثم وصلت إلى 50 % في عام 1990 و قد نتج عن ذلك زيادة حجم التجارة البينية بين الدول إلى 2.5 مليار دولار عام 1991 ، و مع إزالة الحواجز الجمركية يتوقع أن ترتفع حجم التجارة البينية [1].

2-أهداف الكوميسا :أقدمت دول الكوميسا على العمل بمجوعة من الخدمات التي تحفز التصدير أهمها:

* تقديم خدمة تأمينية ضد مخاطر التجارية و السياسية تدفع بالتجارة البينية لدول الكوميسا .

و تجارتها الخارجية مع دول العالم و يطلق عليها تسمية تسهيلات الضامنات الإفريقية.

* الوصول إلى درجة عالية من التكامل الاقتصادي يكون له توجه خارجي.

العمل على إزالة معوقات التجارة الإقليمية و الاستثمارات و تدعيم الهيكل الإقليمي للدول الأعضاء و زيادة المنافسة بينها.

*تبني برامج و سياسات اقتصاد كلي مشترك لرفع مستويات المعيشة لشعوب الدول الأعضاء و تدعيم العلاقات بينها.

[1] إسماعيل معراف :التكتلات الإقليمية في إطار العولمة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2012،ص 11

*مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق الإصلاحات اقتصادية اللازمة لزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي في ظل قوانين التجارة العالمية و أعراف الدولية الأخرى، كما أن لدول تجمع الكوميسا مجموعة من الهيئات التي تسهر على إنجاح التجمع أهمها سكرتارية الكوميسا، المجلس وزاري مكون من لجان (لجنة محافظي البنوك المركزية، اللجنة الاستشارية لمجتمع الأعمال و المجمعات الفنية) بنك التجارة و التنمية ،تمثل سوقا إفريقيا واسعا يضم عدد كبيرا من سكان و صل سنة 2014 إلى 475 مليون نسمة أكبر تجمع وهو الاتحاد الأوروبي، و يمثل الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة حوالي 677 مليار دولار[1] .

جدول رقم(1-6):تطور صادرات دول الكوميسا خلال الفترة (2011-2015) بالمليون اورو.

Exportateurs	valeur exportée en 2011	valeur exportée en 2012	valeur exportée en 2013	valeur exportée en 2014	valeur exportée en 2015
Monde	13 083 947 338	14 355 000 488	14 248 081 903	14 283 387 784	14 711 136 744
le Marché commun de l'Afrique orientale et australe (COMESA) Aggregation	69 929 077	101 075 655	92 813 685	78 059 907	62 038 399
Egypte	22 674 932	22 873 317	21 667 080	20 170 964	18 108 586
Libye, Etat de	13 453 306	46 290 625	32 151 281	15 803 180	8 586 448
Zambie	6 462 320	7 281 526	7 975 930	7 288 275	6 291 188
Ethiopie	1 877 388	2 248 179	3 069 398	4 263 232	4 529 343
Congo, République démocratique du	4 978 959	5 554 534	6 119 401	6 289 611	4 379 055
Soudan (Nord + Sud)	6 448 519	5 500 969	6 461 582	7 548 926	4 152 309
Kenya	4 202 443		4 168 592	Données miroirs	3 841 439
Zimbabwe	2 521 566	3 018 799	2 640 529	2 304 869	2 436 135
Maurice	1 619 302	1 755 513	1 762 688	2 003 389	2 235 230
Ouganda	1 550 131	1 833 079	1 812 706	1 701 688	2 042 361
Madagascar	904 402	952 126	1 224 832	1 687 564	1 761 429
Swaziland	1 153 878	1 326 113	1 401 676	1 417 057	1 441 296
Malawi	1 023 301	919 742	909 452	1 009 517	973 069
Erythrée	243 289	461 674	246 353	440 540	398 867
Seychelles	284 507	366 399	451 219	418 910	398 648
Rwanda	288 125	394 211	457 816	491 530	238 874
Burundi	142 038	188 712	154 902	106 452	103 047
Djibouti	84 592	100 439	130 619	114 739	87 660
Comores	16 078	9 697	7 630	45 437	33 417

المصدر:W WW.TRADE MAPE.ORG

[1] اسماعيل معراف: مرجع سابق ،ص 12 .

خلاصة الفصل:

أن للتكتلات الاقتصادية اثر بالغ في تحولات القوة في النظام الدولي أو في نظام التجارة العالمي، وذلك في ظل سعي بعض الدول إلى المنافسة أو إلى تعظيم قوتها الاقتصادية، أو لمواجهة تكتلات اقتصادية جديدة من الممكن أن تؤثر على غير أعضائها سلباً.

فبعد الموجة الواسعة من التكتلات الاقتصادية التي شاهدتها الدول المتقدمة اتخذت الدول النامية منهاج التكامل الاقتصادي في الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي، والتي ارتكزت معظمها على الميزات النسبية التي تتمتع بها ،إلا أن معظمها باءت بالفشل وتحاول في الوقت الراهن الاستجابة لتحديات القرن الواحد و العشرين.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتجارة الدولية

مقدّمة

تعتبر التجارة الدولية من الأنشطة التي مضى عليها ردحاً من الزمن والتي تشمل حركة وتبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. لقد أصبحت التجارة الدولية في العصور الحديثة تمثل ضرورة ملحة لاستمرار وبقاء ونمو الدول المتقدمة.

إن التطور الحاصل على مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية، نتج عنه تكييف القوانين المنظمة لهذه القطاعات، تماشيا مع الوضع الراهن، و هذا ما وقع فعلا في مجال التجارة الدولية، ففي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية و التوجه المتزايد إلى التكتلات الإقليمية، أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الدولية،وهو الآمر الذي دفع العديد من الباحثين في مجال التجارة الدولية إلى مسايرة التطور الحاصل وإعطاء تفسيرات ومفاهيم جديدة لتوجه التجارة الدولية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

تشمل التجارة الدولية حركة وتبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. وقد أصبحت التجارة الدولية في العصور الحديثة تمثل ضرورة لنمو الدول المتقدمة ، كما أنها تتيح الفرصة للدول النامية لتحسين رفاهية مواطنيها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية، وأهميتها

1- تعريف التجارة الدولية :يمكن تعريف التجارة الدولية بأنها عبارة عن تبادل السلع و الخدمات بين الدول ، وكذلك يبين الشركات و الأشخاص على المستوى الدولي كما يمكن على نحو أعمق تعريفه بأنها عبارة عن منظومة (مجمل) العلاقات السلعية – النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة و يمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذا الحكومات و مختلف الشركات العالمية ، و بالتالي فان العلاقات تنشأ بين العناصر التي يتكون منها النشاط الاقتصادي لمختلف بلدان العالم وكذا العلاقات بين الدول ، فضلا عن حركة عناصر الإنتاج ، (قوة العمل و رأس المال) على المستوى الدولي و العلاقات النقدية الائتمانية الدولية و التعاون الإنتاجي والعلمي و التكنولوجي. فالتجارة الدولية هي المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولة اذ انّها الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات وقد تكونت قبل نشوء الاقتصاد العالمي بفترة طويلة.[1].

ويمكن تناول التجارة الدولية ضمن منظومة العلاقات الاقتصادية ، فنجد أن مصطلح التجارة الدولية يعني حصرا التجارة الخارجية للبلدان التي تشمل الصادرات و الواردات ، المنظورة و الغير منظورة أي سلعية وخدمية فقط .

[1] محمد دياب :التجارة الدولة في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ،بيروت، ط 1 ، سنة 2010 ، ص 10.

أما مصطلح التجارة الدولية بالمعنى الواسع يشمل الصادرات و الواردات المنظورة و الغير المنظورة ، الهجرة الدولية، و حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي و تشكل الصادرات و الواردات الغير منظورة ، الخدمات التالية :

- الخدمات المصرفية الدولية.
- خدمات النقل البحري التي تقدمها شركات الملاحة البحرية .
- خدمات النقل الجوي التي تقدمها شركات الطيران المدني.
- خدمات التأمين البحري التي تقدمها شركات التأمين.
- خدمات السفر لاسيما الخدمات السياحية العالمية .
- خدمات النقل الملكية الفكرية وتجارة براءات الاختراع والخدمات المرتبطة بنقل التكنولوجيا [1].

كما يمكن تعريف التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركات السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن بيانات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة[2]

2-أهمية التجارة الدولية:

تتضح أهمية التجارة الدولية في توفير السلع و الخدمات التي يمكن إنتاجها محليا وتلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة لأقل نسبيا من يكلف إنتاجها محليا، ولذا فإن التجارة الدولية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثمّ تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.

وتنشأ أهمية التجارة الدولية من حاجة دول العالم إلى الحصول على السلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

[1] محمد دياب: مرجع السابق ص12.

[2] محمد أحمد السيرتي :اقتصاد التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق، رؤية للنشر، مصر، ط1، 2011، ص08.

– عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع و الخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عد توافر المواد الأولية.

– اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلع بين العالم.

بناء على ما سبق يكون من الأفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم لن تقوم بمبادلتها بالأسعار الأخرى.

تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة لأخرى حسب تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عوامل الإنتاج حيث تنخفض أهمية التجارة الدولية في الدول الكبيرة الحجم ذات إمكانيات الضخمة مثل الو.م.أ لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا ولكن يمكنها رفع مستوي رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول صغيرة الحجم.

كما تختلف أهمية التجارة الدولية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارة الخارجية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي ، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الدولية ، ولعل أهم المزايا المترتبة عن التجارة الدولية:

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي
- منع الاحتكار
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة
- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية
- تخفيض تكاليف أسعار السلع و الخدمات.

كما أن للتجارة الدولة أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي ، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب

الدخل القومي ومستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدفه زيادة إنتاج السلع ، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلا، يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول[1] .

المطلب الثاني: التجارة الدولية والتخصص الدولي

1- التخصص كأساس لقيام التبادل الدولي: من المعروف أن أي دولة لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن ، ذلك لان إتباع مثل هذه السياسة يجعل الدولة تنتج كل احتياجاتها بنفسها حتى و لو كانت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لا تمكنها من تحقيق ذلك و إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تأهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية لإنتاجها بتكاليف أقل وبكفاءة أعلى ثمّ تبادل الفائض منها بمنتجات دول أحرى لا تستطيع أن تنتجها هي داخل حدودها ، أو يمكن أن تنتجها ولكن بكميات أقل من حاجاتها أو بتكلفة مرتفعة بحيث يصبح استيرادها من الخارج أكثر تفضيلا ، من هنا و بمعنى آخر فان ظاهرة التخصص وتقييم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية والتخصص الدولي يقوم على المبدأ نفسه فإذا كان الفرد يستفيد من تخصصه ويرفع من مستوى رفاهيته، ولهذا لا تخصص الدول في إنتاج أنواع معينة من السلع ، تستطيع إنتاجها بكفاءة عالية وبكلفة أقل ثمّ تقوم بمبادلة ما يفيض على حاجاتها بسلع أخرى من دول أخرى، فالتخصص الدولي وما ينتج عنه من تبادل تجاري بين الدول ، يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدول المشاركة في هذا التبادل، و بالتالي إلى زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى رفاهية الاقتصادية ومن هنا فإن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية الدولية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية فكلاهما نتيجة تخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة للتبادل[2].

[1] جمال حويدان الجمل :التجارة الدولة ، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، ط1 ، سنة 2010، ص 12.

[2] محمد دياب : مرجع سابق، ص من 12الى14

2-عوامل مؤثرة في قيام التخصص الدولي:

أ- المناخ وظروف والموارد الطبيعية: فالمناخ والظروف الطبيعية السائدة في بلد ما تدفع، به إلى إنتاج أنواع معينة من الزراعات التي تتلاءم مع التربة أو المناخ أو درجات الحرارة أو متوسط كمية المياه.

رغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي، إلا أن دوره يضعف تدريجيا نتيجة التقدم التكنولوجي و العلمي، حيث أصبح من الممكن القيام بتغييرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية والزجاجية، فضلا عن ذلك استطاعت عدّة بلدان استبدال المنتجات الصناعية بتكنولوجيات صناعية بديلة.

ب- التفاوت في عرض العمل ورأس المال: لا يتحدد تخصص البلد المعني على أساس مواردها الطبيعية فحسب بل كذلك على أساس المعروض من اليد العاملة و رأس المال في هذا البلد، فبعض الدول قد توجد بها يد عاملة، مع غلبة لليد العاملة الغير الماهرة "بلدان نامية" و لا تتوفر لديها الكميات الكافية من رؤوس الأموال اللازمة للصناعة في مثل هذه الحالة قد تتجه هذه البلدان إلى الصناعات الخفيفة، ذات الكثافة العمالية والتي لا تتطلب مهارات و رؤوس الأموال كصناعة النسيج و المواد الغذائية، و على العكس قد يقل العرض في بعض الدول الصناعية الكبرى وعندئذ تتجه هذه الدول إلى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية.

ج- تكاليف النقل: من المعروف أن تكاليف نقل سلع ما تأثر على مدى اتساع السوق هذه السلعة، إذ أنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثمّ إلى الثمن وعلى ذلك فان الدولة التي تستطيع إقامة بعض الصناعات بالقرب من الساحل و الموانئ يمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تتهيأ لها نفس الظروف ذلك لأن تكاليف النقل البحري تقل عن التكاليف الجوية و البرية.

د- توافر التكنولوجيا الحديثة: حيث أن الدولة التي تحقق السبق في امتلاك خاصية التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار ووضع نتاج الثورة المعرفية موضع التطبيق تصبح في وضع متميز، لها

إنتاج سلع تعتمد على التكنولوجيا الحديثة فتظهر الهوة المعرفية بين الدول وتخصص دول معنية اليوم، محدودة العدد في إنتاج سلع ذات الكثافة المعرفية العالمية.

هـ- الاختلاف في الأسعار: الأساس الجوهري لقيام التجارة الدولة يكاد ينحصر في اختلاف الأسعار بين السلع المنتجة محليا وتلك المستوردة من الخارج ، فالمستهلك يسعى إلى الشراء من ارخص الأسواق لكي يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته من دخله المحدود.

إن الفرق بين ثمن سلعة ما في بلد الاستيراد سيؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينهما إلا أن وجود نفقات النقل والرسوم الجمركية ،أو تفاوت أسعار الصرف، يؤدي إلى تغيير الظروف السعرية بين البلدان مما يؤثر على حجم التبادل الدولي [1].

المطلب الثالث: تطور التجارة الدولية

كان لأثر الثورة الصناعية والتوسع الأوروبي الاستعماري بحثا عن المواد الخام لسد حاجات المصانع، وسعيا لإيجاد أسواق المنتجات تلك المصانع، وربما هذه المواد متوفرة بكثرة في قارتي إفريقيا وآسيا، وبما أن القارتين كانتا بمثابة أسواق ضخمة للسلع الأوروبية كالأسلحة والملابس و الحديد، فقد أصبحتا هدف للتوسع الاستعماري الأوروبي، ونسبة لهذه الأسباب مجتمعة سارعت الدول الأوروبية بصفة رئيسية وخاصة فرنسا وانجلترا إلى إقامة العديد من المستعمرات في هاتين القارتين وعلى الرغم من فشل بعض الدول الأوروبية بالتوغل داخل القارة الإفريقية لأسباب يمكن إيجازها :

1- وجود المساقط المائية على مجاري الأنهار الرئيسية مما كون شلالات من المياه حالة دون التوغل داخل القارة.

2- انتشار الأوبئة و الإمراض و الحشرات (ذبابة tctc) التي أصبحت فتاكة بالنسبة للأوروبيين، بالإضافة إلى تفشي كثير من الأمراض الفتاكة كالطاعون

[1]- محمد دياب: مرجع سابق ،ص 16.

3- سيادة السواحل الرملية المطلة على المحيط الهندي و الأطلسي مما أدى إلى إقامة بعض المدن الساحلية و المحطات التجارية و استراحة الوصول إلى مناطق الشرق الأقصى دون الاستقرار في القارة الإفريقية.

وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلادي أصبحت معظم موانئها منافذ للمنتجات الصناعية ومستقبلة للسفن الوافدة من الخارج ،حيث تحولت معظم دول إفريقيا وآسيا إلى مستعمرات أوروبية كما ظهرت بعض الأحداث العالمية كان لها الأثر على التجارة العالمية نذكر منها[1]:

1- بدأ عصر النهضة في بريطانيا في القرن 18م.

2- بين عامي 1789 و 1799انهت الثورة الفرنسية النظام الملكي في فرنسا و في 1815 هزم نابوليون في معركة واسلو.

3- خلال القرن 18 عشر إلى منتصف القرن 19 اكتسحت الثورة الصناعية جميع دول أوروبا.

4-بين عامي 1914 و 1918 مرتزقة الحرب العالمية الأولى أوروبا إلى أشلاء مقطعة.

5-اندلا ع الثورة البلشفية لقيام الدكتاتورية شيوعية في روسيا 1917 خلال فترة الحرب العالمية مما أدى إلى خروج روسيا من هذه الحرب.

6-انتصار الحلفاء على ألمانيا وايطاليا و بقية دول المحور في العرب العالمية الثانية.

7-هيمنة الديكتاتورية الشيوعية السوفيتية على ول الشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتكوين حلف وارسو.

8-في عام 1949 كونت الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و عشر دول من غرب أوروبا حلف شمال الأطلسي (ناتو).

[1] كاظم عياد الجاسم :جغرافية التجارة الدولية، ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،الاردن، ط1، 2015، ص 26.

وخلال هذه الفترة تكون سنة 1949 المجلس الأوروبي لربط أوروبا ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا و أنشئت المجموعة الأوروبية للفحم الحجري في سنة 1951 وهذا لتطوير صناعة الفحم والحديد والفولاذ في بلجيكا ، فرنسا و ايطاليا و لكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية وكان الهدف هو إزالة الحواجز و القيود التي كانت تعرف حرية حركة السلع و العمالة ورأس المال و الخدمات من الدول الأعضاء إلى أن أصبح ما يعرف بالمجموعة الأوروبية مشكلة تكتل إقليمي حيث في اتفاقية هلسنكي، التي حضرها وفود من الدول الأوروبية وكندا وقبرص و الولايات المتحدة الأمريكية ثم توقيع على اتفاقية هلسنكي الأولى التي سميت بقانون هلسنكي الختامي ثم تعهد المرقعون على بذل المزيد من التعاون في الشؤون الاقتصادية وحفظ السلام وتعزيز حقوق الإنسان، فالأحداث التاريخية السياسية والاقتصادية والعسكرية كان لها الأثر الواضح على سير عمليات التبادل التجاري، بين دول العالم مما أدى إلى قيام مجموعة من الدول الأوروبية الغربية على (1950-1959)إلى تكوين عدّة منظمات اقتصادية دمجت فيما بعد لتكوين المجموعة الأوروبية و في عام 1957 وقعت عدة دول على معاهدة روما لتكوين السوق الأوروبية المشتركة، وفي نهاية التسعينات من القرن العشرين تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي والتقدي الأوروبي.

أما التجارة في يومنا هذا أصبحت تأثر في حياة الناس، حيث أن تطور وسائل النقل التكنولوجي والاتصالات أصبح العالم التجاري قرية صغيرة من العالم من خلال التخصص، تنتج سلع وخدمات أكثر و أفضل، و قد أدى زيادة الإنتاج إلى ارتفاع الدخل وبالتالي تمكين الناس من شراء كميات أكبر من هذه السلع والخدمات فنلاحظ المنتجات الأوروبية و الأمريكية في الأسواق الأسيوية والإفريقية والعكس.

المبحث الثاني: السياسات التجارية و أدواتها

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و توجهاتها السياسية و الاقتصادية و طبيعة الاقتصاد السائد فيها.

المطلب الأول: تعريف وأهداف السياسات التجارية

1-تعريف السياسة التجارية: يمكن تعريف السياسة التجارية بمجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة.

كما تعرف السياسة التجارية بأنها مجموع الأساليب و الإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية ،لتحقيق أغراض و أهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى، ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات ورفع معدلات النمو الاقتصادية واستقرار عملتها الوطنية.

كما يقصد بالسياسة التجارية الحكومية الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين باقي البلدان، أو التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين باقي البلدان أو التأثير على نوعية التبادل واتجاهاته[1].

تختار الدولة وجهة معينة و محدد في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أو حماية التجارة)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

2-اهداف السياسات التجارية: يمكن تقسيمها إلى:

– أهداف اقتصادية تتمثل:

* زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

[1] يوسف مسعداوي :دراسات في التجارة الدولية ، دار هومه للطباعة و النشر ، الجزائر،ط1 ، 2010 ص 70.

*حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

*حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر اقل من سعر الإنتاج.

*حماية الصناعات الناشئة أي الصناعات الحديثة العهد في الدول حيث يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها.

*حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش و التضخم.

- **الأهداف الاجتماعية**

*حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعة أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

*إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة.

*العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر وتجدر الإشارة إلى أن ثمة ارتباط وثيق بين سياسة التجارة الخارجية للدولة و سياستها الاقتصادية الداخلية كالسياسة النقدية والضريبية أو سياسة الاستثمارات العامة ولذلك فإن (أي سياسة للتجارة الخارجية) تعتبر جزءا مكونا من السياسة الاقتصادية العامة للدولة لذلك فان محتوى هذه السياسة تحدد تلك المهام التي تعمل على تحقيقها في اقتصاد وطني، ومن هنا يمكن القول أن المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية ينبغي إن تتمثل في خلق الظروف التجارية الخارجية الملائمة لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وهذا ما تصبو إليه في الواقع غالبية البلدان[1].

[1] محمد دياب : مرجع سابق ص 301.

- **الأهداف الاستراتيجية**

*المحافظة على الأمن في الدولة من ناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية .

*العمل على توفير الحد الأدنى من إنتاج مصادر الطاقة كالبترول مثلا : تنويع سياسة التجارية الخارجية.

فضلا عن ذلك ثمة سمات عامة أخرى للسياسة الجارية ناجمة عن العمليات الموضوعية الجارية في الاقتصاد العالمي و العلاقات الاقتصادية الدولية، و بالدرجة الأولى التحول المتسارع للإنتاج و رأس المال تحت تأثير الثورة العلمية التكنولوجية على أساس تعمق التقسيم الدولي للعمل، وتنعكس هذه العمليات في التطور العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الدول، و في طور نشاطات الشركات العابرة للقارات وازدياد عددها و في الاتساع الحاد لنشاطاتها وكذلك في اشتداد التبعية الاقتصادية المتبادلة بين الدول أي كل ما يندرج تحت مصطلح العولمة الاقتصادية .

وتختلف السياسة التجارية عموما باختلاف النظم الاقتصادية ومستوى و ظروف التطور الاقتصادي الذي يمر بها هذا البلد أو ذاك فهي في الدول الرأسمالية كغيرها في الدول الاشتراكية، كما أنها في الدول الصناعية المتقدمة كغيرها في الدول النامية ولكل دولة أهدافها الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

ثمة اتجاهين أو مذهبين رئيسيين للسياسة التجارية الخارجية للدول هما: سياسة حرية الجارة الخارجية وسياسة حماية التجارة الخارجية.

1-**سياسة حرية التجارة الخارجية:** تتمثل هذه السياسة في إزالة كل القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع و الخدمات من دول إلى أخرى ولكن لا يعني انه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فان كل السلع و الخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى دول أخرى وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلعة هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية.

فالسلع التجارية هي تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما استيرادا أو تصديرا بغض النظر عما إذا كانت السلع تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر.

السلع الغير تجارية " هي تك السلع الغير القابلة للاتجار دوليا أي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية[1]، كما تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و بالوسائل الأخرى.

نستنتج أن سياسة حرية التجارة تركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواءا كانت الصادرات أو الواردات حيث تمكن من:

- تتيح لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة تشبيه على أن تستورد من الخارج السلع التي ليست فيها هاته الميزة بتكلفة اقل منها لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشبع حرية التجارة ، التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين الدول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.
- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و التحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- تحفز حرية التجارة كل دولة على توسيع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- تساعد حرية التجارة على استخدام كل بلد الموارد الإنتاجية استخداما عادلا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة، كما أن لحرية التجارة أثار نذكر منها:[2]

- **أثر على التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية** :قبل تطبيق الدولة لسياسة الحرية تكون مكتفية ذاتيا أي أنها تنتج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها بغض النظر عن كفاءاتها النسبية في إنتاج هذه السلع فقد تنتج دول سلعة بتكلفة مرتفعة رغم أن هذه السلعة أو الخدمات متاحة في بلد آخر بنسبة منخفضة

[1] محمد أحمد السيرتي : مرجع سابق ص 114.
[2] كاظم الجاسم: مرجع سابق، ص 67.

،وحيث تحصل الدولة على نفس كمية السلعة و الخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة و لاكن بتكلف اقل.

- **أثر على توزيع الدخل:** حيث وفقا لنظرية "**هيكشر أوين**" التي تتخصص كل دولة في إنتاج و تصدير سلعة التي يتوافر لديها نسبيا عناصر الإنتاج، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تتوافر لدى الدولة نسبيا بدرجة اكبر من زيادة الطلب على عناصر الإنتاج النادرة نسبيا ، وبالتالي ارتفاع السعر النسبي للعنصر الوفير نسبيا وانخفاض السعر النسبي للعنصر الناذر، وهذا يعني أن سياسة الحرية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب عناصر الإنتاج النادرة[1]
- **أثر سياسة الحرية على كفاءة التشغيل:** تؤدي هذه السياسة إلى فتح باب المناقشة بين المشروعات المحلية والأجنبية الأمر الذي يقضي على طاهرة المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر المستهلك في السوق المحلية، كما تحفز المنافسة المشروعات المحلية على تحسين أداءها ومحاولة تخفيض كلفة الإنتاج.
- **أثر سياسة الحرية على مستوى التشغيل:** إن الاستخدام الأمثل للموارد استخداما كاملا يقضي على ظاهرة الطاقات العاطلة، فإذا كانت السوق المحلية أضيق من أن تستوعب الإنتاج المحلي فان حرية التجارة تفتح السوق أمام الدول الأخرى التي هي في حاجة إلى هذه الطاقات.

2- **سياسة حماية التجارة:** ترجع فكرة حماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد بين نهاية القرة الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، و من بين ابرز كتاب هذه المذاهب نجد "توماس مان" الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664، عالج فيه مجموعة من القضايا تتعلق بالحماية التجارية ، حيث قدم مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري مثل:

-العمل على تشجيع الصادرات و تخفيض الواردات.

-عدم المغالاة في استهلاك السلع المستوردة.

[1] محمد احمد السيرتي: مرجع سابق، ص 121.

-السماح بضرورة النفوذ فقط للضرورة[1].

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة الحماية :بأنها عبارة عن "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، تعريفية أو غير تعريفية ،على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معية، حيث ينادي أنصار الحماية بضرورة تدخل الدولة في تسيير المبادلات الدولية التجارية، إذ لا تترك الدولة تجارتها الدولية حرة طليقة بدون قيد، وإنما ينبغي أن تقيدها بوسائل الحماية المختلفة وهذا لأجل:

- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها.
- الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل التجاري.
- تؤدي الحماية إلى توسيع الصناعات المحلية وزياد توظيف المال فيها.
- يقول أنصار الحماية إن التعريفة الجمركية ضرورية لتعويض المنتج المحلي عن الفروق بين نفقات الإنتاج في الداخل و الخارج، فإذا كانت نفقات الإنتاج لمنتج معين في الجزائر مرتفعة عنها في فرنسا، فينبغي على الدولة الجزائرية أن تفرض تعريفة جمركية لحماية المنتج المحلي، بالإضافة إلى هذه الحجج توجد حجج اقتصادية أهمها:

- حماية الصناعات الناشئة: حيث أن النفقات الصناعية في مراحلها الأولى مرتفعة ولذلك يجب حمايتها حتى تنخفض في المرحلة الثانية عندئذ تستطيع الدولة إزالة لحماية دون أن يصيبها ضرر.
- الحماية من الإغراء: طالب البعض بحماية الصناعة من الإغراء، والذي يعرفه بعض الكتاب بأنه بيع السلعة في الأسواق الخارجية بثمن اقل من الثمن الذي تباع فيه نفس السلعة في نفس الوقت ولنفس الظروف في السوق الداخلية.
- الحماية بغرض تنويع الإنتاج: يؤدي تنوع النتاج إلى تقليل اثر الكساد لأن الدولة ستقلل من اعتمادها على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها وفي الحصول على بعض حاجاتها.

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 73

- الحماية لغرض الحصول على موارد مالية: حيث تلجا بعض الدول إلى فرض رسوم جمركية كوسيلة للحصول على مدا خيل، إلا أن المغالاة في فرض هذه الرسوم يقلل الواردات والى نقص حقيقي في الإيرادات وذلك راجع إلى إتباع الدول الأخرى لسياسة المعاملة بالمثل.
- الحماية لمواجهة العجز في الميزان التجاري: حيث يتم فرض رسوم مرتفعة على واردات بعض السلع وخاصة من الكميات، وبذلك تقلل الواردات فيقل طلب الدولة على المعاملات الأجنبية.

المطلب الثالث: أدوات و أساليب السياسة التجارية

تلجأ الدولة إلى استخدام مجموعة من الأدوات و الوسائل المحفزة التي تشجع على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات كالرسوم الجمركية والإعانات، وتغيير سعر الصرف الوسائل المقيدة التي تمنع أو تحد من قيام بعض العمليات المتبادلة.

1-الأساليب السعرية:

- الرسوم الجمركية: هي ضريبة تفرضها الدولة على سلعة ما التي تعبر الحدود الوطنية دخولا أو خروجا، وغالبا ما تفرض على الواردات أما الصادرات تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة بهدف المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ، ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الخارجية ، أو الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها للأسواق الأجنبية.

كما توجد في كل دولة تعريفة جمركية خاصة، وهي قائمة لكل سلعة مع مختلف الرسوم التي تفرض عليها وهنا يمكن تمييز نوعين من التعريفات ، هما: التعريفة الاتفاقية القائمة على أساس تعاقد دولي ، وتعريفة فرضية ناشئة على إرادات داخلية للدولة،

- الإعانات (دعم): تشكل الإعانات عددا من الإجراءات الهادفة إلى تيسير الأمر على المصدرين (وأحيانا على المستوردين إذا أرادت الدولة أن تمكنهم من بيع سلعة في الداخل بأسعار تقل على أسعار الشراء في الخارج) تشجيعا لهم على دخول الأسواق العالمية ولذا فهي تسمى في الغالب "إعانات التصدير" ويمكن التفريق بين نوعين من الإعانات:

✓**الإعانة المباشرة** :تتمثل في تقديم مبالغ مالية للمنتجين المصدرين، وهي الشكل الأبسط و الأكثر انتشارا، تستخدم خاصة في دعم السلع الزراعية غير أن هذه السياسة تسبب تدابير مضادة من قبل الدول الأخرى وتؤدي إلى زعزعة التجارة الدولية[1].

✓**الإعانات الغير مباشر**: تتمثل في بعض الامتيازات الممنوحة للمشاريع المنتجة للقدرة المالية ، مثل الإعفاءات الضريبية، أو تخفيض الضرائب، والإعفاءات من الضرائب على الأرباح، وتقديم التسهيلات الائتمانية.

- تغيير سعر الصرف: يقصد به كل تغيير أو تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية، مقوما بالوحدة النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء قد تقوم به أي دولة لأسباب أو أهداف عديدة ، أما رفع سعر العملة الوطنية فهو الإجراءات التي ناذرا ما تقدم عليه الدولة بصورة طوعية، حيث تقدم الدولة على تخفيض سعر العملة لمعالجة الخلل في الميزان التجاري، لان التخفيض يحفز التصدير و يقيد الاستيراد، كما انه يحد من خروج رؤوس الأموال ويشجع تدفقاتها إلى الخارج كما يرمي تخفيض العملة زيادة بعض فئات المنتجين وتخفيض مديونيتهم.

[1] محمد دياب مرجع سابق ، ص ص 323-324.

2-الأساليب الكمية

– نظام الحظر: وهو منع سلعة معينة من دخول الدولة أو خروجها منها، وهو يعتبر إجراء استثنائيا يطبق في الوقت الحاضر على بعض المواد الممنوع كالمخدرات ، و المطبوعات المعادية لنظام الدولة ، أو المسيئة للأخلاق أو بعض السلع التي قد تجد الدولة خطرا في دخولها إليها أو الخروج منها.

– نظام الحصص: هو نظام الذي تحدد فيه الدولة الكميات أو القيم المصرح باستيرادها من السلع خلال فترة معينة، وقد يطبق نظام الحصص على الصادرات في الحالات التالية:

الفترة الزمنية المقررة التي يسري فيها نظام الحصص أي تتفاوت مدة هذه الفترة بحسب نوع السلعة الخاضعة للحصة ما إذا كانت السلعة سريعة التلف أو لا [1].

أما عن طريق تقدير الحصص: يختلف الأمر هنا حسب الأحوال، أو الغرض من تطبيق الحصص، وعادة، تستند الدولة في تحديد حجم الحصة في متوسط الكميات المستوردة منها في فترات سابقة.

أما عن كيفية توزيع الحصص: قد تحدد الدولة حصة كلية تسمح باستيرادها دون تمييز بين مستورد وأخر في دولة وأخرى:

– نظام تراخيص الاستيراد: تفرض الدولة في بعض الحالات تراخيص مسبقة فلا تسمح للتجار باستيراد سلعة من السلع الأجنبية إلا إذا حصل مسبقا على إذن من السلطة ، فتحدد الدول مقدارا للسلعة المستوردة عن طريق التراخيص الممنوحة للتجار، و قد تستعمل أيضا لحماية الأسواق المحلية من سلع بعض الدول ويكون ذلك برفض طلب الترخيص.

3-الأساليب التنظيمية

-المعاهدات التجارية: تعقد المعاهدات التجارية بين الدول عن طريق وزارة الخارجية لكل دولة ويكون الغرض منها تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل نوعين من الأمور ، أمور سياسية مثل

[1]، محمد دياب: ، مرجع سابق ، ص 328.

تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لممارسة مختلف النشاطات وأمور يغلب عليها النشاط الاقتصادي مثل تنظيم الرسوم الجمركية و تأسيس المشروعات و مكاتب التمثيل التجاري، وتراعي المعاهدات التجارية المبادئ التالية :

- المساواة: حيث تتعهد الدولة بالمساواة في معاملتها بين مواطنيها و مواطني الدول الأخرى من حيث الحقوق و المنتجات.
- مبدأ المعاملة بالمثل: حيث تعامل الدول منتجات الدولة المتعاهد معها معاملة مماثلة.
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وهو الأكثر شهرة ويتلخص أن تتعهد الدولة بمنح دولة أخرى أي ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دول ثالثة.

– الاتفاقات التجارية: تتميز عن المعاهدة بأنها تعقد لفترة قصيرة (سنة عادة) وتتناول أمورا معينة ومحدد بالتفصيل أكثر مما نجده في المعاهدات التجارية التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين وتتضمن الاتفاقات التجارية العناصر التالية:

*إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.

*تعهد كل من الدولتين عدم إقامة العوائق أمام المبادلات المفروضة.

*تحديد الإجراءات والمستندات التي تتطلبها العملية التبادلية.

*تحديد مدة الاتفاق وكيفية التصديق عليه.

–اتفاقات الدفع: وهو اتفاق ينظم كيفية أداء الحقوق والديون الناجمة عن العلاقات التجارية والمالية بين الدولتين و قد يكون ملحقا باتفاق تجاري وقد لا يكون غالبا ما يتضمن العناصر التالية: تحديد العملة لتسوية المعاملات التجارية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات التي تدخل ضمن نطاق اتفاق الدفع.
–الحماية الإدارية : تلجأ إليها الدولة لوضع العوائق أمام سلع الأجنبية وحماية السلع الوطنية بطرق مختلفة كخلق تعقيدات على التعريفة الجمركية والتشدد في تطبيق اللوائح الصحية مثل إبقاء الحيوانات الحية فترة

طويلة في الحجر الصحي للتأكد من خلوها من الأمراض، كما تقوم بمقاطعة المنتجات الأجنبية إذ تقوم بحملة إعلانية لتشجيع المواطنين على مقاطعة لعض منتجات دول أخرى[1].

المبحث الثالث: نظريات التجارية الدولية.

على امتداد قرنين من الزمن ضلت النظرية الميركانتيلية تهمين على الممارسة الاقتصادية في العالم حيث شملت شبكة معقدة من التدابير والإجراءات المقيدة للتجارة العالمية، حيث اقترنت بتركيز كبير على المصالح الشخصية بين التجار والمعنيين الذين سعوا أي حماية أنفسهم من المنافسة الأجنبية إلى أثبت أدم سميث بطلاتها مع تطور الرأسمالية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

يعتبر ادم سميث و دافيد ريكاردو من السابقين الذين وضحوا اتجاه التجارة الدولية وانتقالها عبر الدول.

نظرية الميزة المطلقة "أدم سميث" : إن هذه النظرية يطلق عليها كذلك نظرية الكلفة المطلقة الإنتاجية للوحدة السلعية المنتجة مقارنة مع البلدان الأخرى المراد التبادل معها، أي إن الكلفة الإنتاجية المنخفضة بصورة مطلقة مع البلدان الأخرى تجعل لها صفة التمييز الإيجابي و المحرك الأساسي لعمليات التبادل التجاري بين بلدان العالم[2].

حيث يفترض آدم سميث وجود دولتين فقط و سلعتين فقط، كما اعتبر عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي المهم الذي يعتبر محور العملية الإنتاجية، إذن فتكلفة الإنتاج يتحدد بمقدار ساعات العمل المبذولة.

[1] محمد دياب ، مرجع سابق، ص337.

[2] محمد أحمد الدوري : دراسات في التجارة الخارجية، دار شموع الثقافة، الاردن،ط1، 2007 ، ص33.

كما أنه يجب أن يكون السوق في منافسة تامة داخل كل دولة و عليه فإن سعر السلع التبادلي سيكون واحدا في كل سوق و يتحدد بفعل قوي العرض و الطلب كذلك حرية انتقال عنصر العمل بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وعدم انتقاله إلى الدول الأخرى .[1]

جدول رقم (2-1)مثال توضيحي عن كلفة إنتاج سلعة بين بلدين.

	كلفة الإنتاج / ساعة العمل		
الدولة	سلعة أ	سلعة ب	المجموع
ليبيا	10	20	30 ساعة
تونس	20	15	35 ساعة

المصدر: محمد أحمد الدوري: دراسات في التجارة الخارجية، دار شموع الثقافة، ط 1، 2007 ، ص33

يوضح الجدول ما يلي :

إن إنتاج ليبيا من السلعة (ا) يساوي 10 ساعات عمل اما تونس 20 ساعة عمل.

* إن إنتاج ليبيا من السلعة (أ) هو الأقل كلفة بالمطلق كما هو في تونس أما، إنتاج السلعة (ب) في تونس هو الأقل كلفة مطلقة لذلك فلمصلحة البلدين و منافعهما تجاريا هو تخصص ليبيا في إنتاج سلعة (أ) وتونس في (ب).

* إن إنتاج السلعتين في ليبيا (أ) و (ب) هما الأقل كلفة مطلقة مقارنة بتونس لذلك تتخصص ليبيا بإنتاج(أ) و تونس في إنتاج (ب).

[1] نداء محمد الصوص : التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، مصر،ط1، 2011، ص17.

أما عن السعر الذي يتم تحديده للمبادلة بين الدولتين، فيجب أن يكون في المجال بين سعري التبادل المحلي للدولتين، وهو (10÷20، 20÷15) فأي سعر في هذا المدى سيكون مقبولا لدى الدولتين.

2- نظرية الميزة النسبة "دافيد ريكاردو" : لقد أنتبه دافيد ريكاردو إلى بعض النقائص على التي أهملتها نظرية آدم سميث ،إذ لم يتناول أسباب قيام التجارة الخارجية في حالة وجود ميزة في إنتاج أي من السلعتين حيث هذه الحالة ألغت منافع التجارة الخارجية.

مثال توضيحي: يمثل الجدول تكلفة إنتاج سلعتين القمح و القطن في مصر[1].

جدول(2- 2)إنتاج القمح و القطن بين مصر و الولايات المتحدة .

سلعة / دولة	وحدة قمح	وحدة قطن
مصر	10	08
و.م.أ	05	06

المصدر: نداء محمد الصوص : التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2011، ص21.

نلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية لها ميزة مطلقة في إنتاج سلعتين، ومصر لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين، و بالتالي تبعا لنظرية الميزة المطلقة لا يمكن قيام التجارة الخارجية بين الدولتين.

حسب دافيد ريكاردو تكون التجارة الخارجية مفيدة للدولتين كون أن تفوق (و.م.أ)ليس بنفس النسبة لكلا السلعتين حيث أنها تستطيع إنتاج القمح بكلفة تعادل ½ كلفة إنتاج القطن في مصر

[1] محمد احمد الدوري: مرجع سابق، ص 36.

(10/5) بينما تنتج القطن بما يعادل 8/6 = ¾ كلفة إنتاج القطن في مصر، أي أنه يمكن القول أن و.م.أ تتمتع بميزة نسبة في إنتاج القطن.

إذا قامت مصر بإنتاج السلعتين محليا فإنها تحتاج على 10+8=18 ساعة عمل لإنتاج وحده من القمح و أخرى من القطن، والو.م.أ تحتاج إلى 5+6=11 ساعة عمل لإنتاج وحده من قمح و أخرى من قطن أما بوجود التجارة الدولية تتخصص كل من الدولتين في إنتاج السلعة ذات الميزة النسبة مصر تحتاج إلى 8x2 =16 ساعة عمل لإنتاج وحدتين من القطن، واحدة لاستهلاكها المحلي و الأخرى لمبادلتها بالقمح من الو.م.أ، و توفر من التجارة الدولية يساوي 18_16=2 ساعة عمل بينما تحتاج و.م.أ إلى 5x2=10 ساعات عمل لإنتاج وحدتين من القمح واحدة لاستهلاكها المحلي، و الأخرى لمبادلتها بالقطن من مصر و بالتالي توفر 11-10 = 1 ساعة عمل.

أما المدى الذي يتحدد فيه سعر في مصر 8/10 = تكلفة قمح/تكلفة قطن، أما و.م.أ —= 6/5 أي أن مصر مستعدة لاستبدال وحدة قمح ب 1,25 وحدة قطن بينما و.م.أ الآن تدفع وحده قمح مقابل 6/5 وحدة قطن، هذه النظرية تمثل الميل تقسيم العمل الدولي و التخصص الدولي و الميل إلى التكامل بين الدول[1].

لقد تعرضت نظرية ريكاردو لانتقادات عديدة تمحورت على النقاط التالية كون أنها أتسمت بوجود دولتين وسلعتين واعتمادها على نظرية المنفعة النسبية على نظرية العمل للقيمة، كما افترضت صعوبة انتقال عناصر الإنتاج، وأعتبر المنتقدون أنه من الأجدر الاهتمام بأسعار السلعة وليس كميتها.

3- نظرية الطلب المتبادل أو القيم الدولية: jhon.s.mipl حيث درس هذا الأخير السعر الذي يتحقق به التبادل السلعي و الذي يتحدد وفقا لقانون العرض و الطلب، و ذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد يغطي حجم واردته وأوضح أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين تعتمد ليس على تكاليف الإنتاج و نسب التبادل الوطنية فحسب، بل و على نمط الطلب و ذلك على المستوى الذي يجعل

[1] نداء محمد الصوص: مرجع سابق، ص ص 22-23.

صادرات كل بلد يغطي حجم وارداته، و أوضح أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين تعتمد ليس على تكاليف الإنتاج و نسب التبادل الوطنية فحسب، بل و على نمط الطلب ومرونته النظرية لكل من السلعتين في الدولتين اللتين يجري التبادل بينهما. و يرى "ميل" أنه كلما زادت شدة الطلب للدولة (A) على سلعة الدولة (B)، كانت نسبة التبادل في مصلحة الدولة (B)و بذلك تعود الفائدة الأكبر في تبادل بين الدولتين على الدولة الأقل طلب و الفائدة الأقل على الدولة ذات الطلب الأكبر كما أن مرونة الطلب تؤثر في حجم التبادل.[1]

4 – نظرية تكلفة الفرصة البديلة : G.HABERLER حاول الاقتصادي الألماني "هبالر" إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخليا عن نظرية العمل في تحديد القيمة، و مستخدما ما يسمى تكلفة الفرصة البديلة، إذا أن الواقع بشير إلى عكس ما تقوله نظرية العمل في تحديد القيمة فالعمل ليس هو العنصر الوحيد للإنتاج فهناك أيضا الأرض و رأس المال كما أن العمل ليس متجانسا، حيث يوجد مستويات مختلفة منه (ماهر، متوسط،...) فضلا عن ذلك من الصعب فنيا قياس كل عوامل الإنتاج كميا بوحدات العمل، من هنا اعتبر "هابلر" أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها لكنها تكون من جميع السلع الأخرى.

تتلخص الفكرة العامة في أن "إذا استطاعت دولة معنية إنتاج السلعة (س) أو السلعة (ص) فإن تكلفة إنتاج الفرصة البديلة للسلعة(س) هي عبارة عن كمية السلعة الأخرى (ص) التي يجب التنازل عنها أو التضحية بها للحصول على وحدة إضافية من السلعة (س)، و على هذا فإن معدل التبادل بين السلعتين يمكن التعبير عنه بدلالة تكلفة الفرصة البديلة لكل منها.

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية :

عرفت النظرية الكلاسيكية انتقادات في مجال تفسير دوافع التجارة الدولية ، من قبل موجة جديدة من المفسيرين ما عرفوا بالنيوكلاسيكيين.

[1] محمد دياني:مرجع سابق،ص105

1- نظرية " هكشر – أولين": وتسمى هذه النظرية باختلاف أسعار عناصر الإنتاج، أو تسمى نسب العناصر الإنتاجية أو نظرية التبادل التجاري بين المناطق أو التجارة الخارجية بين دول العالم، على ما يوجد من علاقة بين قيم السلع الداخلية والخارجية.

اهتمت هذه النظرية بالنقود و أسعار الصرف و أسعار التبادل التجاري و تفترض النظرية ما يلي:

* وجود بلدين وسلعتين وعاملين إنتاجيين هما: العمل ورأس المال المستوى الفني والتكنولوجي الإنتاجي هو واحد في البلدين.

* الإنتاج يخضع لغلة الحجم الثابتة لكلا السلعتين وفي البلدين.

* التخصص الإنتاجي غير تام في كلا البلدين.

* تساوي الأذواق في البلدين.

* وجود المنافسة التامة وكذا انتقال عوامل الإنتاج داخليا وعدم انتقالها خارجيا، لا وجود لتكاليف النقل و كذلك تعريفات جمركي، وتعتمد على ركنين أساسيين هما.

-وفرة و ندرة عوامل الإنتاج : حيث الدول أو المناطق تختلف أو تتباين فيما يتواجد فيها عنصر الأرض، العمل ،رأس المال، فمثلا البلدان أو المناطق تصدر السلع التي يستخدم في إنتاجها عنصر الإنتاج فيها بوفرة و تستورد سلعة أو السلع ذات الندرة عنصر أو عناصر الإنتاج لديها، لذلك فإن البلد الذي له وفرة من العمل تصدر سلع كثيفة العمل و تستورد السلع كثيفة رأس المال.

- سلعة الإنتاج (تناقص الكلفة وتزايد الغلة) حيث يرتبط ذلك و ينجم عن مدى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان، أو المناطق المختلفة مع التباين و الاختلاف في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان ،و كذلك في مقدار و مستوى قيمة و أسعار تلك العناصر الإنتاجية للسلع المنتجة. وأن ذلك كله يؤدي بدوره إلى التوجه نحو التوسع الإنتاجي للسلع المتخصصة في إنتاجها و بالتالي إلى مزيد من التناقص والانخفاض في التكاليف الإنتاجية للوحدات السلعية و كذلك في أسعار السلع، و هذا بدوره يؤدي إلى

تباين و اختلاف في العائد الاقتصادي والمنافع التي تعود لكلا البلدين و المناطق المتبادلة هنا مع العلم بأن التبادل التجاري قد يجعل بين بلدان قد لا تختلف كثيرا في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كلا منها[1].

2- نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج:

في عام 1948 طور العالم الاقتصادي الأمريكي P.SAMUELSONنظرية "هكشر- أولين" ، إذ تبين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدمه بكثافة، و قد أدى ذلك إلى نظرية " تعادل أثمان عناصر الإنتاج"، حيث تقول هذه النظرية أنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع و بذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظف في إنتاجها ، بمعنى آخر تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة من عناصر الإنتاج دوليا و تؤكد الفرضية أنه : في حال تجانس عناصر الإنتاج و تشابه التقنية والمنافسة الكاملة الحرة و المطلقة للسلع يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل عناصر الإنتاج الدولي، تفترض هذه النظرية قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط ، ثانيا وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع أي عدم وجود رسوم جمركية.

3- نظرية "ستولبر ساموبلسن":

حيث تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج و هي سبقت دراسة تعادل أسعار عوامل الإنتاج حيث تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في لأسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع و بالتالي على عوائد عوامل الإنتاج.

حيث أثبت النظرية أنه في حالة زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة.

[1] محمد دياب: مرجع سابق، ص 120-123.

4- لغز ليونتيف LEONTIEF PARADOX:

قام في عام 1954 باختبار نظرية "هكشير – ألين" عن طريق جداول المدخلات و المخرجات حيث توصل إلى النتيجة التالية:

تبين أن الاقتصاد الأمريكي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، تخصص بتلك الأنواع من الإنتاج التي كانت تتطلب كثافة عمل أكثر نسبيا من رأس المال.

كذلك أن الصادرات الأمريكية تتسم بكثافة عمل أكبر، وكثافة رأس مال أقل بالمقارنة مع الاستيراد، و كانت النتيجة تطوير نظرية الميزات النسبة، حيث أخذت في الحسبان الظروف والاعتبارات الإضافية ، التي تؤثر في التخصص الدولي، و من بينها:

* عدم تجانس عناصر الإنتاج خاصة اليد العاملة.

* الدور الكبير للموارد الطبيعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لدخول عملية الإنتاج (مثال الصناعات الاستخراجية).

* تأثير السياسية التجارية الخارجية للدول على التخصص الدولي.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

كون أن البحث في التجارة الدولية عميق لفهم توجهاتها ظهرت نخبة جديدة من المفسرين والمتتبعين لفهم تركيب التجارة الدولية.

1 –نظرية "ستافان ليندر": تعود هذه النظرية في تفسيرها لعملية التبادل التجاري الدولي و التي انتشرت منذ عام 1961 ويطلق عليها اسم تخصيص الموارد الاقتصادية ،حيث تستند على التحليل الديناميكي (المتحرك و المتغير) في قيام التجارة الدولية و تطورها.

التبادل التجاري يقوم بين الدول أو اقتصادات غير متجانسة في ظروفها الإنتاجية و مواردها الطبيعية.

-تستند على القدرة أو عدم القدرة على تخصيص الموارد الاقتصادية، وتأثير العرض والطلب في قيام التجارة الدولية، حيث فسر"ليندر" قيام التبادل لي نوعين من السلع هي:

سلع المنتجات الأولية أو المواد الخام يتيم تبادلها وفقا للميزة النسبية التي تتمتع بها البلدان وهو نفس تفسير نظرية "هيكشر أولين".

إن نسب عناصر الإنتاج تحدد الطلب، أي تحدد الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج و هذه الأسعار تحدد تكلفة المنتجات الأولية ،و عندما تكثر عناصر الإنتاج تكون أسعارها منخفضة و بالتالي كلفة السلع تنخفض، و في حالة قلة عناصر الإنتاج فتكون أسعارها مرتفعة.

كذلك في الحالة الأولى(وفرة عناصر الإنتاج) يتم تصدير المنتج السلعي، أما في الحالة الثانية (قلة) يتم الاستيراد السلعي.

إن كثافة التجارة أو التبادل التجاري عند "ليندر" هي مقياس لحجم التجارة بين الدول، و تقاس كثافة التجارة بميل البلاد المختلفة للاستيراد من بعضها البعض.

2 -نظرية الفجوة التكنولوجية: تستند على ما يحدثه العامل التكنولوجي الفني في توفر سلع مختلفة جديدة أو سلع مطورة و هذه السلع الجديدة أو المطورة متميزة نسبيا في كلفتها المتدنية من جانب وبمواصفاتها الاقتصادية والفنية الجيدة، و التي تغري المستهلك في اقتنائها ومن أهم ممثلي النظرية (بورنر، فيرنون، هوفباور...) حيث ركز أصحاب النظرية على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان، إن التخصص في مثل هذه الحالة يحدده تعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان مع استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج، نتيجة الفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية، فالاختلافات الدولية في مستويات التكنولوجيا تحقق اختلافا مماثلا في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي إلى قيام التجارة الدولية بين الدول عن طريق:[1]

[1] محمد دياب: مرجع سابق، ص 125.

إما زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع، و إما دخول إحدى الدول بسلع جديدة كليا ذات مستويات تكنولوجية متقدمة، تفترض النظرية تدفق المعلومات عن التجارة الدولية عبر الحدود السياسية أمرا مقيدا خاضعا للعديد من القيود والشروط.

كما أوضح" بريبيش" أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية تميل على المدى الطويل إلى غير صالح الأخيرة نتيجة لعدم التكافؤ، لذا يوصى هذا الاقتصادي بسياسة حماية التجارة لتمكينها من بناء صناعتها الوطنية.

وفي عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي "أرجيري إمانويل "مؤلفه التبادل اللامتكافئ الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة و المتخلفة موضحا أنها تتميز بعدم المساواة، يرى هذا الأخير أن التبادل اللامتكافئ ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول الفنية، حيث يساهم سكانها في استغلال الدول الفقيرة، لهدف زيادة الدخل الوطني للرأسماليين،و قد وضح "إمانويل" صورتين للتبادل الدولي:

* عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال[1] مختلفا بين دولتين، و الأجور و معدلات فائض القيمة متساوي ففي هذه الحالة يكون العمل في الدول المتقدمة أكثر إنتاجية(بسبب ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال)،لذا التبادل يكون لمصلحة ذات إنتاجية مرتفعة و بالتالي لن يكون متكافئ.

*عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين متماثلا (أي أن فنون الإنتاج على الدرجة نفسها من التطور) ولكن معدلات الأجور مختلفة(أي أن الأمر في الدول المتقدمة أعلى منه في الدول المتخلفة)في مثل هذه الحالة ستحصل الدول المتخلفة عن طريق التبادل التجاري على أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة.

[1] التركيب العضوي :هو عبارة عن نسبة رأس المال الثابت، أي قيمة وسائل الإنتاج وفنونه إلى رأسمال المتغير أي قيمة قوة العمل.

– قام المصري "سمير أمين" بترجمة مفعول "إمانويل" بالتبادل اللامتكافئ لأسباب تاريخية و التكوينات الاجتماعية المختلفة للدول، وهذا حسب رأيه بشكل نمط معين من التخصص و نظاما للأسعار الدولية يجعل اللاتكافؤ أبديا.

بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى تدعم عدم التكافؤ في التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، و من أهمها:

* وجود الشركات متعددة الجنسيات والشركات عابرة القومية و هي شركات احتكارية تسيطر على عمليات الإنتاج، و هذا ما يساعد على تحويل المواد من الدول المتخلفة إلى المتقدمة.

* احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمغالاة في رفع أسعارها و هذا ما يترتب عليه تبعية تكنولوجية تعمل ليس فقط على تحويل موارد الدول المتخلفة نحو الدول المتقدمة، بل على تكريس سيطرة الثانية على الأولى.

بين" بورتر" أن البلد لا يرث عناصر الإنتاج (المتغير الأول) بل أن هذه العناصر تخلق في مجرى عملية إعادة الإنتاج الموسع فيه، في حين أن ظروف الطلب (المتغير الثاني) هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة، أما المتغير الثالث الذي يحدد تطور التجارة الخارجية للشركة يتمثل في وجود بيئة إنتاجية مؤهلة، ذات كفاءة عالية و تقاليد عريقة، المتغير الرابع، هي استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة الفعالة والطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه.

– إلى جانب النظريات التي تسعى إلى تفسير عمليات التجارة الدولية ثمة اتجاه متزايد في الفكر الاقتصادي الغربي يسعى إلى تحليل طابع التجارة الدولية استنادا إلى سلوك الشركات العالمية الكبرى، كون أن 3/1 التجارة الدولية يتم عبر الأسعار التحويلية أي الأسعار المعمول بها داخل شبكة فروع الشركات الكبرى[1].

[1] محمد دياب:مرجع سابق،ص ص 131-132.

3 -التنويع الإنتاجي و التجارة الدولية نموذج "كروجمان ولانشر":حيث تختلف السلع من حيث صفتها الجوهرية أو الشكلية سواء بالجودة أو الشكل او التغليف أو اللون، الماركة، و غيرها، وللمستهلكين أذواق مختلفة.

بحث "كروجمان ولانكشر" في كيفية تحديد عدد الأنواع الأمثل الذي يجب إنتاجه من السلعة، ولذا افترضوا أن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع، أي التجانس، وتتكون من عدد غير محدود من الأنواع.

بالنسبة للتجانس افترضوا أن كل دولة تنتجها و أن هذه السلعة كثيفة العمل أما السلعة ،الثانية فهي كثيفة رأسمال و افترضوا كذلك أن هناك تطابق تكنولوجي، و أن تكاليف الإنتاج ثابتة بينما تخضع السلعة الصناعية لظروف تزايد وفرات الحجم، وبالتالي تقوم المنشآت بإنتاج أنواع كثيرة منها ولكن كل منشأة تنتج نوع واحد فقط و الدولة الكبيرة اقتصاديا ستميل إلى إنتاج عدد أكبر من أصناف السلع الصناعية، و ذلك تماشي مع الطلب والذي يقيد بارتفاع الدخول و تفاوت الأذواق، وعلى هذا التحليل ستقوم التجارة وفقا لما يلي:

السلع المتجانسة تتبع نموذج "هيكشر أولين"، أما السلع الصناعية، كونها متمايزة فإنها تناسب أذواق بعض المستهلكين في كلا الدولتين، وبالتالي تكون ذات اتجاهين (تجارة الصناعة الواحدة) أي أن الدولة سوف تصدر وتستورد نفس السلعة ولكن بأصناف مختلفة و ستكون الدولة الكثيفة رأس المال مصدرة لهذه السلعة، التجارة تعقد على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج[1].

1-نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن واقع التبادل الدولي يشير إلى عكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية وكذلك نظرية (هيكشر أولين)، حيث أن عدم التكافؤ هو السمة الأساسية البارزة لهذا التبادل حيث ظهرت كتابات عن

[1] نداء محمد الصوص: مرجع سابق ص ص 43-44.

اقتصاديين أمثال "ميردال"، "بريبيش"، "سنجر" و غيرهم أفكار محورها أن الدول المتخلفة تمثل دائما الطرف الأضعف في عملية التبادل بمعنى أن التبادل بين الدول المتقدمة و الدول النامية هو تبادل لا متكافئ.

– أوضع "ميردال" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه النفع المتبادل و الاتجاه نحو تعادل في الدخول كما تقول النظرية الكلاسيكية و نظرية "هيكشر"، و يقول أن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية أي ليس هناك توازن مستقر، يعني أن الاختلاف في أسعار عناصر الإنتاج و الدخول تؤدي في ضل تقسيم العمل الدولي، إلى المزيد من الاختلافات حيث لخص "ميردال" النتيجة المنطقية في اللامساواة بين الدول المتقدمة والمتخلفة بسبب عدم تكافؤ التبادل بينهما. عدم تماثل دول الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول نظرا لاختلاف الطرق الفنية لإنتاج السلعة المعلومة،و أن دوال الإنتاج ليست خطية و ليست متجانسة بل تخضع لقانون الغلة المتزايد مع تناقص كلفة الإنتاج.

وعند تفسير "نموذج الفجوة التكنولوجية" استخدام "بورتر" مصطلحين فجوة الطلب: و هي الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة وبداية استهلاكها في الخارج، فجوة التقليد: و هي تلك الفترة بين بداية الإنتاج في البلد وبداية إنتاجها في الخارج، أي عند ظهور السلعة المقلدة تفقد الدولة الميزة النسبة للسلعة.

كما أن "فيرنون" درس مستويات الأجور الدولية التي اعتبرها محدد كبير لطول فترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، فالتطورات التكنولوجية الممثلة في الاختراعات والابتكارات الجديدة قد تنتقل بسرعة من الدول موطن الاختراع إلى دول أخرى في حال كانت مستويات الأجور في هذه الدول أدنى مما في الدول الأولى.

نظرية دورة حياة السلعة(المنتج):

طور الاقتصادي "فينرون"، "كرافيس" و"بلز" نظرية دورة حياة المنتج ، فحركة السلعة الجديدة في السوق تجتاز ثلاث مراحل، الظهور، النمو، إشباع، الركود.

المرحلة الأولى الظهور في البلد المنتج لها حيث تتسم بما يلي:

* ارتفاع نسبي في متوسط الدخل الفردي و هذا يعني تزايد نسبي في الطلب المحلي على هذه السلعة الجديدة.

* ارتفاع كلفة العمالة للوحدة المنتجة و بالتالي ارتفاع سعر المنتج الجديد.

* ارتفاع ذوق أصحاب الدخول العالية.

المرحلة الثانية: النضج: تمكن المنتجين للسلعة الجديدة من تحقيق، تتسم بما يلي:

* أتساع السوق المحلية للسلعة الجديدة.

* تصميم السلعة الجديدة يكون أكثر قياسي في مواصفاتها الفنية وفورات الحجم أي الإنتاج الكبير لها.

المرحلة الثالثة : مرحلة السلعة المعيارية: و تتميز بما يلي:

*اكتمال المواصفات الفنية.

* تكاليف الإنتاج المنخفضة هي المحدد الرئيسي لتوطن إنتاجها و تصديرها لمختلف بلدان العالم، و تعتبر مرحلة إشباع السوق و ظهور سلع جديدة.

– إن نظرية دورة حياة السلعة و إن كانت تعكس حقائق معينة في تطور إنتاج الكثير من السلع إلا أنها لا تقدم تفسيرا شموليا لاتجاهات تطور إنتاج الكثير من السلع ذات دورة الحياة القصيرة تتطلب نفقات نقل عالية تتمايز إلى حد كبير من حيث النوعية، أو ذات دائرة المستهلكين الضيقة لا تندرج ضمن سياق نظرية دورة حياة السلعة.

4- نظرية تأثير حجم الإنتاج: من أنصار المقاربة "بيرتيل أولين" ثم" ديرزية" ،"كروغمان" يتخلص جوهر هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تنبع فائدتها من التوفير في الإنتاج الكبير، فالتجارة الدولية تتيح توسع سوق التصريف، وتكوين السوق المتكاملة الواحدة الأكثر

اتساعا من سوق أي دولة بمفردها مهما كان حجمها. أما الدول ذات السوق غير كبيرة فتركز على إنتاج السلع التي لا تتطلب ميزات خاصة في الحجم أي السلع الفريدة التي تتمتع بطلب عال من السوق العالمية.

5-نظرية المنافسة: قام الاقتصادي الأمريكي M.PORTER بمحاولة ناجحة لإظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة فهو يرصد أربع متغيرات تؤثر في التجارة الخارجية المعاصرة للبلدان الصناعية المتطورة الكبرى: عناصر الإنتاج، ظروف الطلب، وضع الفروع القريبة (التابعة) وتقدم الخدمات الضرورية، استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة[1].

[1] محمد دياب: مرجع سابق، ص ص 128-129.

خلاصة الفصل:

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد من البلدان وبحكم أهميتها في اقتصاديات الدول وكذا في المبادلات التجارية. لقد مرت بعدة تطورات بدءا من الأفكار البدائية للتجاريين مرورا بالمدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الحديثة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا.

إن تطور المبادلات الدولية تعد كمؤشر أساسي لزيادة ونمو الإنتاج العالمي، وتعد واحدة من أهم معالم ومظاهر العولمة التي أخذت تفرض سيطرتها ونفوذها تدريجيا على الساحة الدولية.

يشهد القرن الحالي نمطاً جديدا من التعاملات الاقتصادية الدولية تتمثل في ظهور اتجاه ينادي بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبلها بين الدول ويسعى هذا الاتجاه إلى زيادة التعاون الاقتصادي بين دول العالم من هذا المنطلق استمدت فكرة التكتلات الاقتصادية شرعيتها ومبرراتها.

الفصل الثالث:

أثر التكتلات على التجارة الدولية وتطبيقها على الاتحاد الأوروبي

مقدمة

تعتبر تجربة التكتل والاندماج الأوروبي من أهم تجارب التكامل لاقتصادي في العالم، بسبب النجاح الكبير الذي حققته خاصة على الصعيد الاقتصادي ، وترتبط دول الاتحاد بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية وتاريخية وسياسية خاصة ومميزة ما أهلها لتشكيل تكتل إقليمي ومنظومة أوروبية موحدة تنافس التكتلات الدولية الأخرى .

ونظرا لما يكتسي التكتل الاقتصادي من اثار إيجابية على التجارة الدولية ، وما للمجالين(تجارة-تكتل) من نقاط مشتركة ،كالتخصص وتقسيم العمل وفتح السوق بالإضافة إلى اثر التكتل على تحرير التجارة خاصة البينية منها دفع العديد من الباحثين في دراسة هذه العلاقة.

هذا ما سوف نحاول دراسته في هذا الفصل أي اثر التكتلات على التجارة الدولية مع اخذ دول الاتحاد الأوروبي كمثال.

المبحث الأول : آثار التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة الدولية .

تؤثر التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة الدولية حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضائها، عن طريق رفع الحواجز الجمركية وتوسيع السوق بينما تتحكم في تجارتها مع الخارج.

المطلب الأول : تأثير التكتلات الإقليمية على التجارة الدولية.

يمكن إيجاز اثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-1):أثار التكتل الاقتصادي على التجارة الدولية.[1]

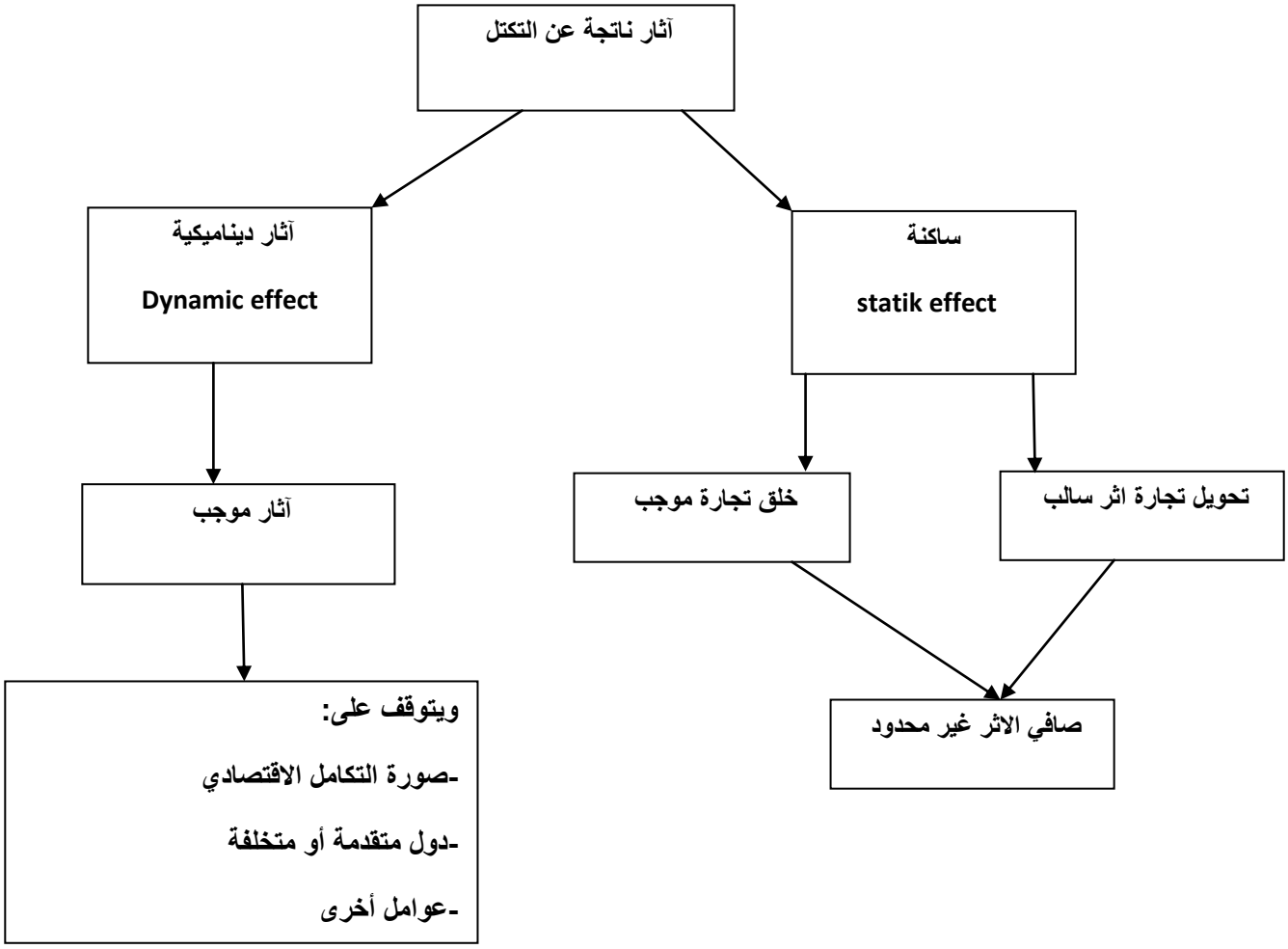

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات مشاركة الدولة، الدار الجامعية،الأردن،2006، ص23

[1] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات مشاركة الدولة، الدار الجامعية،الأردن،2006، ص23

1- **فالأثر الساكن للتكتل الاقتصادي:** ينطوي على المعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء و الدول غير عضو، ويمكن أن يؤدي إلى تغيير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير عضو ، ويحدث الأثر الساكن ما يسمى بأثر خلق التجارة، وهو أثر ايجابي أما الأثر الثاني فيسمى تحويل التجارة فله أثر سلبي، ما يجعل الأثر الصافي الناتج عنها غامضا [1].

- أثر خلق التجارة : وهو يعني ازدياد الطلب على الواردات نتيجة التخفيضات الجمركية بهوية مشابهة، فترتفع الكمية المباعة اثر انخفاض الأسعار وهو أثر ايجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية، و يحدث عندما يتم نقل سلعة معين من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل ، وهدا الانتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص المواد نتيجة لحرية التجار.
- أثر تحويل التجارة: أي تحويل الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات تكلفة منخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين أعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية إذ يحدّ منها . إنّ هذا الأثر يحدث عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذو تكلفة اقل إلى عضو في التكتل ذو التكلفة المرتفعة، وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة و ما ينتج عنها من إعادة تخصيص وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي اثر خلق التجارة و الأثر الخاص بتحويل التجارة يعتبر غير واضح ، حيث انه قد يكون سالبا أو موجبا وهو ما يتوقف على العديد من العوامل التي تحدد مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها إلى حدّ كبير وهذه العوامل و الخصائص هي على النحو التالي :

-تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل ، حيث تشكل عاملا مهما في تعظيم المنافع التي يحصل عليها وبشكل أفضل مما لو كان التشابه هو الذي يميز هذه الهياكل الإنتاجية ، ذلك لأنّ التكامل

[1] عبد المطلب عبد الحميد :مرجع سابق ص 23 .

ينطوي على وجود اختلال بين الميزات النسبية للدول الأعضاء ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات البينية على حساب الدول الأخرى خارج التكامل[1].

- حتى لا يكون تحويل التجارة من دول التكتل أعلى من نمو التجارة داخله، ينبغي أن تتقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء في التكتل مع هياكل أسعار شركائها التجاريين الرئيسيين ، ذلك لأن تفوق أثر التحويل يفض إلى خسارة في كفاءة تخصيص الموارد ، نظرا لتحويل الاستيراد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة إلى خارج نطاق التكتل إلى المنتجين في الدول الأعضاء الذي حصلوا علي ميزاتهم النسبية نتيجة للإعفاءات الجمركية و ليس نتيجة تكلفة إنتاجهم المنخفضة.

- إن تقارب مستوى الأداء و الاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل يمثل عاملا مهما في تكافئ المكاسب والتكاليف بين الأعضاء، و يقلل من استقطاب المنافع إلى دولة واحدة، أو عدد من الدول الأعضاء على حساب الآخرين إلا أن هذا لا يمنع من إقامة تكتل بين دول تتباين مستويات أدائها الاقتصادية، طالما كن بإمكانها التوصل إلى اتفاق حول السياسات التي تساعد على تحقيق التقارب المنشود مع أسلوب عملي لتقييم المنافع وتحمل الأعباء فيما بينها.

02 الأثر الديناميكي : وهو يشير إلى العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الاقتصادي ، سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل و هذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت حيث يؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين دول الأعضاء ، وتخفيض درجة الاحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق و زيادة فرص الاستثمار و التوظيف و التمتع بوفرة الإنتاج الكبير وزيادة معدلات التبادل الدولي و التبادل الدولي البيني بين الدول الأعضاء و خلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية ، و في النهاية زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

كما ينجم عن لأثر الديناميكية اقتصاديات النطاق الكبير، وزيادة المنافسة وإتباع أساليب التكنولوجية الحديثة، التي تؤدي إلى انتقال خارج منحنى ميكانيزمات الإنتاج وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية للدول الداخلة في التجارة ، هذه المكاسب تعهدها التكتلات الاقتصادية وتحث عليها ولكن على المستوى الإقليمي و ليس

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص24.

العالمي ،وكلما ازدادت المزايا الناجمة من قيام التكتلات الاقتصادية في مجال المنافسة واتساع الأسواق فإنها تبعد الخسائر الناجمة عن قيامها، في مجال تخصيص الموارد فإن المصلحة النهائية هي رفاهية المستهلكين، أما عن الأثر الاقتصادي للمكاسب الاستثنائية من حرية التجارة : تتمثل في زيادة التخصص الكفء للموارد ، وتتأثر سلبا بقيام التكتلات الاقتصادية وذلك عن طريق تحويلها للتجارة مع الدول الخارجية، عن نطاق التكتل التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج هذه السلعة، إلى دول أخرى لا تتمتع بمزايا نسبية في هذا الإنتاج، .

المطلب الثاني: آلية عمل آثار تحويل التجارة

غالبا ما يتم تقسيم التكتل الدولي على أساس مدى مساهمته في خلق التجارة أو مساهمته في تحويل التجارة وبالتالي فإن التكتل يعتبر مفيدا إذا ما كان الأثر الصافي لصلح خلق التجارة ،و سنعرض فيما يلي مثالا يوضح آلية عمل هذه النوعية من الآثار المفيدة و المفسرة وذلك بالاعتماد على العروض التالية :

1- تحليل توازن جزئي (أي تأثير تحرير التجارة على صناعة معينة) ثم الانتقال لشمول بقية القطاعات.

2- افتراض وجود ثلاث دول(A),(B),(C) تتمتع كل دولة بطلب و عرض على سلع متجانسة في الصناعة المعينة.

3- تشكل الدولتان (A),(B)منطقة التجارة الحرة (مع الملاحظ أن خلق وتحويل التجارة ممكن أن يتحقق بغض النظر عن إذا كان شكل التكتل الإقليمي هو ترتيبات تفضيلية ، أو منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركي ولتسهيل الفكرة، فإنه سيشار لشكل التكتل الإقليمي على أنه منطقة تجارة حرة.

4- سيتم التركيز على الدولة (A) باعتباره عضو في منطقة التجارة الحرة وسيفرض بأنها دولة صغيرة أي أنها اخذ للسعر الدولي[1]

5- سنفرض بأن الدولتين (B),(C) هما دولتين كبيرتين أي أن بإمكان الدولة (A) التصدير و الاستيراد بالكميات التي ترغبها الدولتين (B),(C) ومنهما بالأسعار السائدة في الدولة الأخيرة.

[1] الكواز احمد: مرجع سابق، ص11.

6- في حالة افتراض بأن الدولة (A) تتاجر بحرية مع الدولتين (B),(C) فإن الدولة A ترغب باستيراد السلعة محل الاتجار، و نفترض أن الدولة (A) لا تتاجر بحرية في البداية، أي أن الدولة (A) تفرض تعريفة جمركية محدد على الواردات من الدولتين (B)و(C).

7- أخيرا سنفرض أولا لحال التوازن في ظل وجود تعريفة جمركية ثم نحسب السعر و آثار على الرفاه الاقتصادي المتوقع حدوثها في ظل إقامة منطقة تجارة حرة بين الدولتين (A) و (B) مع احتفاظ الدول (A) بنفس التعريفة الجمركية (قبل منطقة التجارة الحرة) مع الدولة (C) الغير عضة في منطقة التجارة الحرة.

حالة تحويل التجارة يعتبر ضار: و يوضح الشكل أدناه منحنى الطلب و العرض للدولة (A) وتمثل (pB)و (pC) أسعار العرض المرتبطة بحرية التجارة مع الدولتين (B),(C) تبعا، و لا بد من ملاحظ أن الدولة (C) يفترض أنها أفضل بعرض المنتج بسعر أقل من الدولة (B) وهنا لا بد من ملاحظة أيضا بأنه حتى تكون هذا الافتراض واقعيا، يجب وجود تعريفة جمركية في الدولة(B) أو شكل آخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة (C) وخلاف ذلك فإن كافة التجهيزات السلعية في الدولة (B) سيتمّ استيرادها من الدولة (C).

شكل رقم (2-2): تحويل التجارة

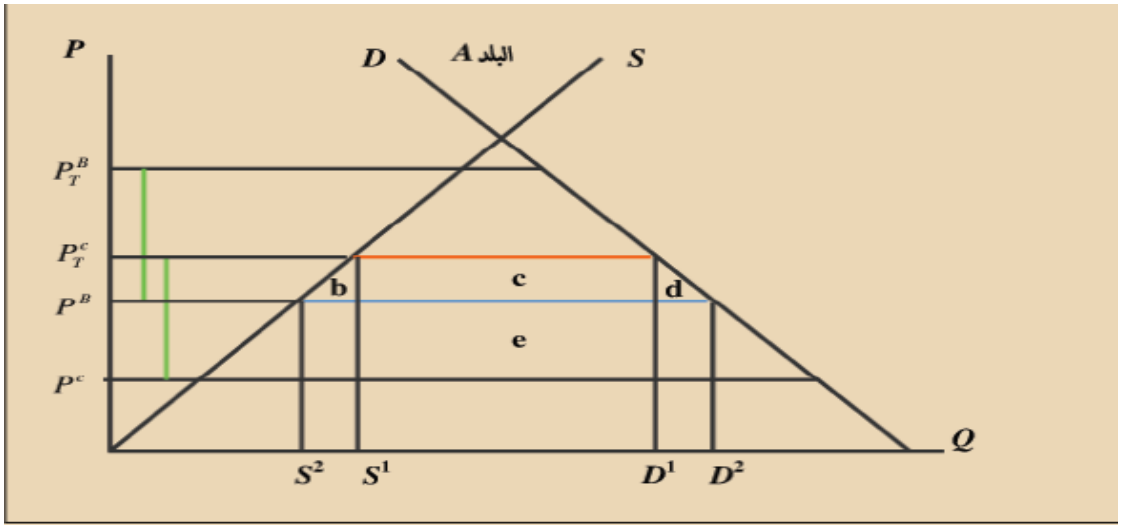

المصدر: الكواز احمد ،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد81، مارس2009، ص11.

- نفترض أن للدولة (A) تعريفة جمركية محددة $t^b=t^c=t^*$ تطبق على الواردات من الدولتين (B),(C) و أن هذه التعريفة ترفع من أسعار العرض و الطلب المحلية إلى (P_t^B)و (P_t^c) تبعا ، و أن حجم التعريفة مشار إليه بالخطوط الخضراء التي توضح أنّ

$$t^* = P_t^B - P^B = P_t^c - P^C$$

- طالما يعتبر في ظل تعريفة، منتج الدولة (C)أرخص من الدولة (A) ستستورد المنتج من (C)،و لا تتاجر مع الدول (B).

- يوضح الخط الأحمر (المسافة بين S^t-D^*)الواردات، كما توضح المسافة (C+E) عوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول في منطقة الجارة الحرة (معدل التعريفة الجمركية x الكمية المستوردة)[1].

- لنفرض ان الدولتين (A) و (B) اتفقتا على انشاء منطقة تجارة حرة تزيل التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة (B) .

- يترتب على ذلك :

- $t^p=0$
- إلا أن مستوى (t^c) يبقى عند (t^c)
- تعادل أسعار المنتجات المحلية في الدولتين (B), (C) تبعا ل P^CوPB
- طالما $P^B<P^c_1$ فإن الدولة (A) ستستورد احتياجاتها من المنتج من الدولة (B) بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة و سوف لن تستورد أي شيء من الدولة (C)
- عند السعر المحلي أقل من P^B سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق (D^2-S^2)
- طالما أن السعر غير المشوه (سعر التجارة الحرة) في الدولة (C) يقل عن السعر في الدولة (B) يقال بناءا على ذلك ، أنه تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج أقل كفاءة، يلخص الجدول الآثار على الرفاه الاقتصادية .

[1] الكواز احمد:مرجع سابق ،ص 10.

جدول رقم 3-1 : ملخص آثار على الرفاه الاقتصادي العام حالة تحويل التجارة

	البلد A
فائض المستهلك	+(a+b+c+d)
فائض المنتج	- a
العوائد الحكومية	-(c+e)
الرفاه الاقتصادي العام	+(b+d)-e

المصدر: الكواز احمد ،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد81، مارس2009، ص12.

المطلب الثالث: آلية خلق التجارة

نعني بخلق التجارة إنشاء منطقة التجارة الحرة توجد فرقا تجارية خارجية ما كان أن توجد بدون المنطقة، وكنتيجة لذلك يظهر منتج أكثر كفاءة، وعليه فان مستورد الرفاه الاقتصادي العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف، ويوضح الشكل حالة خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة التجارة الحرة من خلال منحنيات العرض و الطلب للدولة (A)

شكل رقم 3-3 اثر خلق التجارة

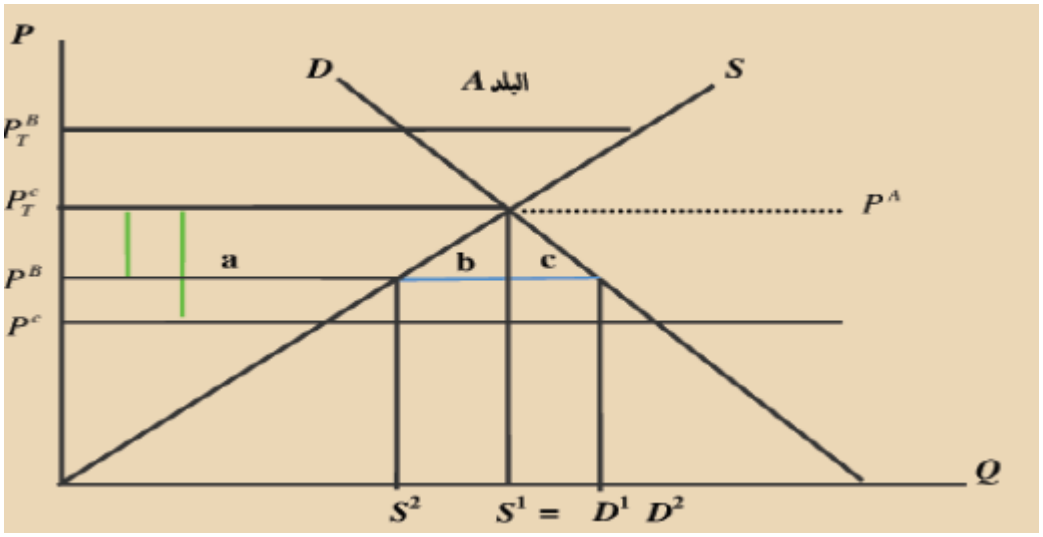

المصدر: الكواز احمد ،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، العدد81، مارس2009، ص12.

الأسعار P^Bو P^c أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين (B)و (C) تبعا و لابد من ملاحظة أنه يفترض بأن الدولة(c) قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر أقل من الدولة (B) حتى يكون العرض واقعيا فإنه لابد للدولة (B) أن تفرض تعريفة جمركية أو أي شكل آخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة (C) و إلا فإن الدولة (B) ستستورد كافة احتياجاتها من الدولة (C)

كما افترضنا سابقا فإن الدولة (A) لديها تعريفة جمركية محدد مفروضة على الواردات من الدولتين (B)و (C)

$t^B=t^c=t^*$

- وتؤدي هذه التعريفة إلى رفع أسعار العرض المحلية إلى (P_t^B)و (P_t^c) تبعا، وتعكس الخطوط الخضراء حجم التعريفّة :

$$t^* = P_t^B - P^B = P_t^c - P^C$$

و طالما أن السعر قبل التعريفة في الدولة . (A) أي (P^A) أقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفة (PtB) و (P_t^c) فإن المنتج لن يستورد، وبدلا من ذلك فإن الدولة (A) ستوفر طلبها المحلي اعتمادا $(S_1=P_1)$و في هذه الحالة تعتبر التعريفات الجمركية غير مسموح بها.

ولنفترض الآن أن الدولتين (A) و (B) قد أقامتا منطقة تجارة حرة وأن الدولة (A) أزالت التعريفة الجمركية المفروضة على وارداتها من الدولة (B) في هذه الحالة $\mathbf{T^B= 0}$

إلا أن(t^c) ستتسم عند (t^*) و عليه فان مستويات الأسعار المحلية للسلع في الدولتين (B)و (C) تعادلان (P^B) و(P_t^B) على التوالي وطالما $P^B<P^1$ فإن الدولة (A)ستستورد المنتج من الدولة (B) بعد قيام منطقة التجارة الحرة و عند سعر محلي أقل من (P^B) سترتفع الواردات إلى الخط الازرق (S^2-D^2) .

وبناء على ذلك فإنه طالما أن هناك حرية تجارية في ظل منطقة التجارة الحرة (لم تكن موجودة سابقا) فمعنى ذلك أن هناك خلقا للتجارة ، يوضح الجدول التالي ملخصا لأهم الآثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة[1].

جدول رقم (3-2): آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة

المستفيد	**البلد A**
فائض المستهلك	+(a+b+c)
فائض المنتج	-a
عوائد الحكومة	0
الرفاه الاقتصادي العام	+(b+c)

المصدر: الكواز احمد ،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، العدد81، مارس2009، ص12.

- المستهلكون في الدولة (A) : إن انخفاض أسعار السلع المستوردة و سلع إحلال الواردات سيرفع من فائض المستهلكين.
- المنتجون في الدولة (A): يعاني المنتجون في الدولة المستورة خسائر كنتيجة لمنطقة التجارة الحرة، ويعود ذلك إلى انخفاض الأسعار منتجاتهم، يخفض هذا من الفائض كما يساهم هذا الانخفاض بالسعر في تدني إنتاج المشروعات القائمة (وقد تضطر بعض المشروعات للخروج من السوق) وتقليص العمالة والإرباح ومدفوعات التكاليف الثابتة .
- الدولة: طالما أنه لا توجد تعريفة جمركية أصلا، وأن المنتج لم يكن مستوردا لذلك فإنه لا توجد عوائد من التعريفة الجمركية بالأصل وبالتالي فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة سوف لن يساهم في تعزيز أي خسائر بالعوائد الحكومية.

[1] الكواز احمد: مرجع سابق، ص10.

- بالنسبة للرفاه الاقتصادي العام : هذا الرفاه هو ناتج جمع مكاسب وخسائر فائض المستهلك، وفائض المنتج في وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين:
  - مكاسب موجبة في كفاءة الإنتاج (B).
  - مكاسب موجبة في كفاءة الاستهلاك (C)

معنى ذلك أنه في حالة بروز خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة التجارة الحرة ، فإنه يجب أن تؤدي إلى مكاسب صافية في الرفاه الاقتصادي العام .

نتيجة: حتى يكون التكتل الاقتصادي الإقليمي مبررا لابد أن يكون الأثر الصافي لخلق التجارة الخارجية وتحويلها أثر موجب على لرفاه العام

المبحث الثاني: التحاد الأوروبي النشأة و التطور

مر الاتحاد الأوروبي على كل مراحل التكتل الاقتصادي اذ يعتبر اليوم تجربة يقتدي بها في مجال التكامل الاقتصادي، وهذا لتحقيق مساعي تنافسية دولية وزعامة سياسية أمام تنامي التكتلات الإقليمية .

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

خرجت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم تراكتوس Tractatusكتبها في عام 1464 ملك "بوهيميا بوديبرد" Podiebrad ، بعد11 عاما من سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك ، من اجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية.

وطالب الملك "البوهيمي" بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء . واقترح بعد ذلك، القس "دو سان بيار" - Pierre Saintالمفوض الفرنسي الذي كان له دور كبير في وضع معاهدة "اوترخت" Utrecht 1713-

1715 التي وضعت حدا لحرب الانفصال الاسبانية، اقترح مشروعا لإقامة سلام دائم في أوروبا ومشروعا لإقامة سلام دائم بين الملوك المسيحيين[1]."

في عام 1926 عقد المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي شارك فيه 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية. ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا. حيث في عام 1950 تم إنشاء المجلس الأوروبي الذي فتح الطرق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، حيث يعتبر جان موني Jean Monnetرئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي ،الذي اعتبر أن إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي سيساهم في حل مشاكل التنمية ورفع مستوى المعيشة في أوروبا.[2]

وقعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس في 18-04-1950 ، ضمت فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ ، وعقد مؤتمر ميسين عام 1955 الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما في 25-02-1957 الذي انشأ الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بين ست دول أوروبية بعد توقيع إيطاليا عليها بعد وانضمامها إليها.

توسعت العضوية بعد ذلك، إذ دخلتها بريطانيا و الدانمارك وأيرلندا عام 1972 التي كانت تشكل فيما بينها منطقة حرة للتبادل التجاري الأوروبي ،وانضمت اليونان في عام1981 و كذلك إسبانيا والبرتغال عام 1986 ، و بعد نهاية الحرب الباردة انضمت ألمانيا الشرقية . وفي عام 1992 وقعت اتفاقية ماستريخت التي أطلق عليها اتفاقية الاتحاد الأوروبيEuropean Union وأصبحت المجموعة الأوروبية تضم في عضويتها 12 دولة حتى عام 1995 ، عندما انضمت إليها ثلاث دول هي السويد والنمسا وفنلندا أين أصبحت تضم 15 دولة ، وفي 2004 انضمت 10 دول هي: سلوفاكيا والتشك وبولندا والمجر وهنغاريا وسلوفانيا وأستونيا وليتوانيا وقبرص و مالطا ، وفي 2007 انضمت بولغاريا ورومانيا، وكورواتيا 2013.

[1] MICHEL BIALES :Essentiel sur l'eco,omie,BERTI EDITIONALGER,2006,E4,P298.

[2] محمد عمر مصطفى:التكتلات القتصادية الاقليمية،طيبة للنشر و التوزيع،مصر،2014،ط1،ص61

وتعد معاهدة "ماسترخت" أهم الاتفاقيات الأوروبية ، بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية ، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية الذي كان موجود من قبل أين ركزت على ثلاث مجالات هي : الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا ، وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية ، و في مجالات السياسة الخارجية والأمنية.

فعلى صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية، تم الاتفاق عمى ما يلي:

. إنشاء **منطقة تجارية أوروبية حرة**، تضم جميع أوروبا من دون استثناء، وتشجيع التجارة الحرة بين تلك الدول، من خلال إزالة القيود التجارية على المنتجات.

.المشاركة في تنمية و ازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية، كضرائب لاسترد ونظام الحصص.

– إنشاء بنك موحد لتمويل الاستثمار والتنمية و لتوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة بين الدول الأعضاء.[1]

وعلى صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية، فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات، ومجالات الأمن والقضاء، وإبراز الهوية الأوروبية والثقافة الأوروبية المشتركة، وحرية تنقل الأفراد.

وفي المجال الخارجي ، ركز الجزء الخامس من معاهدة "ماستريخت" ، على قضايا السياسة الخارجية والأمنية ، ومنها:

* صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

*صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له.

* الدفاع عن أمن الاتحاد و الدول الأعضاء مما يعني أن يكون الدفاع خارجي وأمني وداخلي.

[1] محمد عمر مصطفى: مرجع سابق،ص62.

* حفظ الأمن والسلم الدوليين حسب ميثاق الأم المتحدة.

* تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.

* تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان.

العملة الأوروبية الموحدة: كان وزير المالية الألماني بيير وارنر ، قد اقترح عام1969 ، إنشاء وحدة نقدية أوروبية وقدم تقريرا سمي باسمه (تقرير وارنر) عام 1971 ، دعا فيه إلى إلغاء كافة العوائق على التجارة وتدفق رؤوس الأموال، ودعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وفي عام 1999 وافقت 11 دولة من دول الاتحاد (فرنسا ، ألمانيا، إيطاليا ، هولندا ،النمسا ، بلجيكا ، إسبانيا ، البرتغال إيرلندا ، فنلندا ، ولوكسمبورغ) من أ صل 15 دولة ، على اعتماد اليورو رسميا . وأعلنت بريطانيا والدانمارك والسويد ، عن تأجيل دخولها لنادي اليورو وفي اليوم الأول من عام 2002 بدأ التعامل بالأورو، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار بنسبة 30 %في الأسواق الأوروبية ، بعد عام واحد على تطبيق العمل بالعملة الأوروبية الموحدة ، إلا أنه لم يكن أحد يتوقع أن الأوروبيين قادرون على تطبيق سياسة البنك المركزي الأوروبي الموحد ويتخلصون بعد عقد من الزمن من عملاتهم الوطنية ويتعاملون مع عملة أوروبية واحدة هي الاورو بهذا الشكل.

ولا شك أن الاورو قد نجح ، كعملة أوروبية ، في منافسة الدولار الأمريكي في العام الأول على البدء باستعماله . ومع أنه بدأ متعثرا عند البدء بتداوله في مطلع عام 2002، وخسر حوالي 30, 75 %من قيمته أمام الدولار ،ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تقوية الاورو أيضا تزايد الفارق في العائدات على الودائع لصالح الاورو ، بعد خفض الاحتياطي الفدرالي الأميركي نسبة الفائدة على الدولار الأمريكي ويلاحظ أف زيادة الفارق بين نسب الفائدة على العملتين الأوروبية والأميركية قد تسبب في إضعاف الدولار وتقوية الاورو . إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن قوة الاورو نابع من ضعف الدولار الأمريكي وليس من قوته .

إلا أنه في عام 2003 ، بدأ يوجه الاقتصاد الأوروبي بعض الصعوبات مما أثر على تراجع قوة الاورو الذي وصل إلى أدنى مستوى له منذ أربعة أشهر في مقابل الدولار .

المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

لعبت مؤسسات الاتحاد دورا مهما في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، وأصبحت تشكل نواة لنظام سياسي ديمقراطي، تتكامل فيه السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع محاولات الفصل بينها لتحقيق الرقابة المتبادلة ومن أهم تلك المؤسسات:

-المجلس الأوروبي : يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد ، وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء في الاتحاد الذي يجتمع ثلاث مرات سنويا ، حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة ديسمبر في العاصمة الفرنسية عام 1974إلا انه عدل عام 1985 ، وأصبحت اجتماعات المجلس تنعقد مرتين في السنة بدلا من ثلاثة . ومهمة المجلس وضع السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين دوله في المجالات المختلفة .ويترأس المجلس إحدى دول الاتحاد لمدة ستة شهور .

-مجلس الاتحاد الأوروبي :هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب التخصصات المختلفة (الخارجية والدفاعية والزراعية....الخ) ومقره في العاصمة البلجيكية بروكسل ووظيفته إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عف الاتحاد .وتتغير رئاسة الاتحاد بشكل دوري كل ستة أشهر . ويتكون من 87عضوا ، وتتخذ قراراته بأغلبية 62 صوتا .وبالنسبة للدول الأعضاء ، فإنها لا تكون لها أصوات متساوية ، لأن لكل دولة عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها . وتم الاتفاق على أن يكون لألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا عشرة أصوات لكل منها ، ولإسبانيا ثمانية أصوات ، وبلجيكا وهولندا والبرتغال واليونان خمسة أصوات لكل منها ، والنمسا والسويد أربعة أصوات ، والدانمرك وإيرلندا وفنلندا ثلاثة أصوات ، وللوكسمبورغ صوتان .

-المفوضية الأوروبية :تعتبر التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي على أساس أنها تمثل إطارا عاما يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية، وليس عن مصالح الدول الأوروبية .ويبلغ عدد أعضاء المفوضية 20 عضوا ، بواقع اثنين لكل دولة كبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا) وعضو واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد .ويتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، إلا أنه لا يتم الموافقة على تعيينهم إلا بعد موافقة البرلمان الأوروبي وتضم المفوضية 24 دائرة مختلفة ، ويعمل فيها 21 ألف موظف ، منهم 17 ألف في دولة المقر

بلجيكا . وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعيا . ووظيفة المفوضية هو إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع عن مصالح الاتحاد[1]

–البرلمان الأوروبي :يعتبر الواجهة الديمقراطية للاتحاد، ومع أن سلطاته اقل من سلطات البرلمانات الوطنية، إلا أنه يمثل السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم 625 عضوا، ويشرف البرلمان على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية . ويخضع رئيس المفوضية وأعضاؤها لتقيم البرلمان عند تعيينهم في مناصبهم كما يستشير المجلس الوزاري الأوروبي البرلمان في بعض القضايا المهمة وفي إقرار الميزانية وبعد اتفاقية "ماستريخت" ، توسعت وظيفة البرلمان الأوروبي ، حيث أعطيت له صلاحية إنشاء لجان التحقيق في حالات سوء الإدارة أو انتهاك قوانين الاتحاد.

–دستور الاتحادي : تعتبر المؤسسات الموجودة في الاتحاد مؤقتة لحين صدور جديد للاتحاد .ولهذا فقد تم تشكيل فريق أوروبي برئاسة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان Giscard d'Estaing Valéry لإعداد الدستور الجديد للاتحاد لمناقشته وعرضه على الأعضاء وتوصلت اللجنة الأوروبية المكلفة بصياغة الدستور المؤقت والمكونة من 105 عضو ، إلى وضع المسودة الأولية لأحكام الدستور الأوروبي ، بعد 16شهرا .

حيث نصت وثيقة الدستور على شروط العضوية في الاتحاد وهي:

. وجود نظام ديمقراطي.

.احترام حقوق الإنسان والقانون.

.حماية الأقليات الوطنية .

.وجود مستوى معين للتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة.

.التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية.

[1] سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق، ص 177

.القدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

كما نص الدستور لأول مرة أنه من حق أي دولة من الدول الأعضاء الانسحاب.

المطلب الثالث: تطور التجارة الأوروبية

كان نمو التجارة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى حد كبير نتيجة للتغيرات البنيوية و المؤسساتية و الإصلاحات، التي جرت بمعظمها تاريخيا في أوروبا الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن ثلثي نمو مجمل التجارة الدولية خلال النصف الأول من القرن العشرين، جرى في أوروبا الغربية بالذات، وقد حدث القسم الأكبر من التغيرات بفضل نمو التجارة بين البلدان الأوروبية نفسها، وأخذت تلعب دورا كبيرا في هذا المجال، التجارة على مستوى الشركات، حيث كانت التجارة تحصل في أطر المجمعات الصناعية التي كانت فروعها تتواجد في مختلف البلدان الأوروبية.

واجه تطور التجارة الأوروبية منذ الخمسينات الكثير من المشكلات البنيوية، التي ظلت قائمة منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، منذ ثلاثينات القرن المنصرم، والتي عملت البلدان الأوروبية على معالجتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي عام 1935 كانت التجارة بين البلدان الأوروبية تشكل 57 % من مجمل تجارتها الخارجية، و بلغت هذه النسبة 53% في عام 1952، غير أنها ارتفعت إلى 70% في عام 1973، و ذلك نتيجة لتطور العملية التكاملية بين هذه البلدان.

لقد تمثلت عملية التكامل في أوروبا في إزالة العوائق من أمام التجارة بين البلدان الأوروبية، و في إجراء تحولات بنيوية جذرية فيها، و في البداية بذلت البلدان الأوروبية جهودا لإنشاء آلية فاعلة لإدارة العملية التكاملية، بين بلدان فرقتها حرب مريرة طويلة الأمد، و اكتسبت أهمية فائقة في هذا المجال، خطط وبرامج إزالة آثار الحرب و إعادة الإعمار والمساعدات التي لعبت دورا كبيرا في تحقيق التغيرات المؤسساتية (بما في ذلك الدور الأساسي لخطة مارشال)، وجرى في المراحل الأولى من عملية إنهاض بلدان أوروبا الغربية، خلق الشروط المؤسساتية للتكامل العتيد، بما في ذلك تقليص الحواجز التجارية ضمن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، و كذلك عبر اتحاد المدفوعات الأوروبي (1951-1961)، وقد ساهمت هاتان المؤسستان في إزالة الشروط التجارية التمييزية بين بلدان أوروبا الغربية ، و عملت في الاتجاه نفسه الجولات التجارية في إطار "الغات"، ثم

تمثلت المراحل التالية البالغة الأهمية للتحولات البنيوية، في إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957، التي ضمت ست دول أوروبية، هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا و لوكسمبورغ، وكذلك في تعزيز دور المجموعة في صندوق النقد الدولي من خلال زيادة حصصها في الصندوق، وكذلك تحير التجارة داخل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي.

بعد ثلاث سنوات من قيامها (أي في عام 1960) بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية العمل بنجاح ملحوظ، حيث ألغت التعريفات الجمركية و غيرها من القيود التجارية في التبادل التجاري بين بلدان المجموعة، وبعد ذلك بعام واحد (في عام 1961)، أقدمت الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة (European Free Trade Association -EFTA)، التي كانت تضم 12 بلدا أوروبيا على رأسها بريطانيا، على إزالة 20 % من التعريفات في التجارة المتبادلة بين البلدان المنتمية إليها، و بدأ آنذاك تنافس حام بين هاتين المنظمتين الأوروبيتين، اللتين قدمتا للأوروبيين خيارين مختلفين للتكامل، غير أن الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة خسرت السباق، فأخذت البلدان المشاركة فيها تتركها الواحدة تلو الأخرى وتطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكانت بريطانيا نفسها بين أول طلبي الانضمام، ومنذ عام 1995 لم يبق في الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة سوى أربع دول هي النرويج وسويسرا وأيسلندا وليختينشتاين، و توجد بين الاتحاد الأوروبي (وريث المجموعة الاقتصادية الأوروبية) و الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة اليوم مجموعة كاملة من الاتفاقات التجارية الجدية.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، تحولت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى حلقة هامة في التجارة الأوروبية، وقد سدت السلع والمواد الأولية التي تصدرها هذه البلدان ثغرات محددة في التجارة الأوروبية، وهي تشمل المنتجات الزراعية والسلع الصناعية، بما في ذلك الملبوسات وصفائح المعادن الحديدية والمنتجات الكيميائية والأحذية والمصنوعات الخشبية و غيرها، ونظرا للأجور المنخفضة نسبيا وسهولة الوصول أسواق البلدان المتطورة، وكذلك للتساهل النسبي في بعض دول أوروبا الشرقية في ما يتعلق بالشروط البيئية، تتحول هذه الدول تدريجا إلى مراكز لإنتاج السلع الموجهة للتصدير، علما أن بولونيا و المجر، مثلا، تتحولان إلى إنتاج سلع ذات كثافة علمية عالية، بما في ذلك صناعة الآلات الخفيفة و الإلكترونيات.

يجري القسم الأكبر والأكثر ديناميكية من تجارة بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية مع البلدان المتطورة، وخصوصا مع الاتحاد الأوروبي، ففي عام 2005، كان 75 % من صادرات و واردات دول أوروبا الوسطى و الشرقية تجري مع دول الاتحاد الأوروبي وخصوصا ألمانيا.

يعتبر الاتحاد الآن أكبر قوة اقتصادية في العالم وكانت تشكل في عام 1994 ، أكبر سوق في العالم يبلغ عدد سكان 370 مليون نسمة ، أما في سنة 2015 بلغ عدد سكانه 508191116 ،على مساحة تقارب 4493712 متر مربع ، حيث وصل الناتج الداخلي الخام 18162,204 مليار دولار سنة 2015.

المبحث الثالث: تحليل اثر التكتل الاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية

بعدما تم الإحاطة بالجانب النظري للتكتل الاقتصادي وأثره على التجارة الدولية ، استدعى تطبيقه على دول الاتحاد الأوروبي لمطابقة الفكر النظري مع النتائج التطبيقية للدراسة.

المطلب الأول :الأثر الستاتيكي:

وينقسم الى اثرين هما:

1-اثر الخلق: من خلال المنحنى البياني التالي سوف نتطرق إلى تبيان اثر خلق التجارة و هذا إذ أخذنا مثال عن إنتاج و تصدير الزبدة حيث يبين الجدول التالي أهم الدول المصدرة للزبدة في العالم.

لتكن دولة (A) إنجلترا التي تستورد من الدولة (Z) التي هي نيوزيلندا التي تقترح سعر الزبدة(PZ) اقل من سعر المقترح من قبل فرنسا (F) التي تعرضه ب (PF) .

الشكل رقم3-4: يبين اثر الخلق

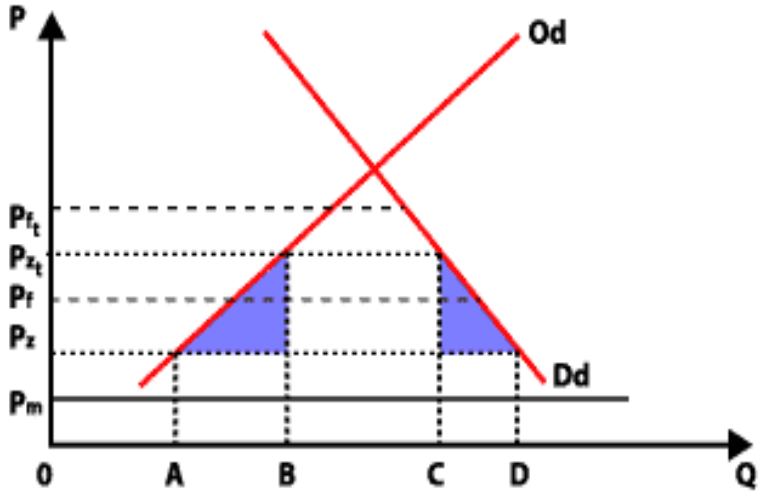

المصدر: الكواز احمد، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، العدد81، مارس2009، ص12.

إن تطبق تعريفة وحدة اقتصادية أو جمركية بين الدول الثلاثة نجد سعرين لنفس المنتج هما(PFt)و(PZt)لكن بالسعر (PFt) فرنسا لا تستطيع تصدير الجبن لإنجلترا.

لنفترض أن إنجلترا تطبق تعريفة مع نيوزلندا بالنسبة لإنجلترا سعر الزبدة المستورد من نيولاندا سوف ينخفض إلى Pz و الاستهلاك يكون عند CD و الإنتاج المحلي ينخفض عند AB و ترتفع الواردات من نيوزلندا من ABو CD

ما هو موضح في الرسم البياني باللون الأزرق يبين فعلا ما تم فقدانه عند تطبيق التعريفة الجمركية أي يبين فعلا اثر خلق التجارة بين إنجلترا ونيوزلندا عند تطبيق التعريفة .إذن فتطبيق فالوحدة الاقتصادية ترفع من الرفاهية مقارنة مع نضام الحماية التجارية وهذا من خلال الاستغلال الجيد لعوامل الإنتاج وتحقيق نضريه الميزة المطلقة.

لكن في حالة المنافسة التامة هذه الوضعية تكون اقل كفاءة من حرية التجارة كون أن السعر العالمي اقل من سعر المطبق في الوحدة الجمركية.

الجدول رقم (3–3): قائمة لأهم الدول المصدرة للزبدة بالقيمة ،مليون دولار للطن

Exportateurs	Indicateurs commerciaux								
	Valeur exportée en 2015 (milliers USD)	Balance commerciale 2015 (milliers USD)	Quantité exportée en 2015	Unité de quantité	Valeur unitaire (USD/unité)	Taux de croissance annuelle en valeur entre 2011-2015 (%)	Taux de croissance annuelle en quantité entre 2011-2015 (%)	Taux de croissance annuelle en valeur entre 2014-2015 (%)	Part dans les exportations mondiales (%)
Monde	4 650 302	-65 330	1 343 566	Tonnes	3 461	-1	5	-22	100
Nouvelle-Zélande	881 332	877 526	291 400	Tonnes	3 024	-2	3	-25	19
Pays-Bas	615 874	287 823	177 100	Tonnes	3 478	0	8	-23	13,2
Irlande	601 651	586 173	175 720	Tonnes	3 424	-2	5	-7	12,9
Allemagne	478 619	14 365	136 480	Tonnes	3 507	3	12	-21	10,3
Belgique	345 646	27 782	94 726	Tonnes	3 649	1	9	-25	7,4
France	328 766	-230 313	76 258	Tonnes	4 311	5	7	-14	7,1
Bélarus	215 117	213 943	67 169	Tonnes	3 203	3	8	-25	4,6
Danemark	208 466	146 048	37 854	Tonnes	5 507	-10	-8	-5	4,5
Finlande	127 457	125 069	38 432	Tonnes	3 316	5	19	24	2,7
Pologne	123 642	86 817	37 502	Tonnes	3 297	-4	4	-17	2,7
Royaume-Uni	91 422	-164 326	26 019	Tonnes	3 514	9	16	-21	2
Australie	86 352	32 201	23 508	Tonnes	3 673	-6	-2	-44	1,9
Etats-Unis d'Amérique	69 146	-42 861	18 295	Tonnes	3 780	-18	-16	-71	1,5
Portugal	62 713	46 763	18 725	Tonnes	3 349	-2	4	4	1,3
Uruguay	61 454	60 002	20 542	Tonnes	2 992	-3	2	-37	1,3

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

2– اثر التحويل : يظهر اثر التحويل حين تستورد إنجلترا فقط و حصريا من نيوزلندا التي تقترح اقل سعر لكن اذا اقترحنا إقامة وحدة جمركية أو اقتصادية مع فرنسا التي تقترح سعر بين السعر في إنجلترا و السعر في نيوزلندا .

في هذه الحالة قبل الوحدة وبعد التعريفة السعر هو PZT الاستهلاك هو OC الإنتاج المحلي OB و الواردات BC السعر بعد الوحدة هو PF سوف يقود إلى اثر الخلق قد سبق تباينه في المنحنى البياني السابق وعند المثلثات الزرقاء.

إذن فان التمويل بالجبن بين الشريكين لا يتم على أساس السعر الأقل إذن نقول أن هناك اثر لتحويل التجارة للمنتج الأكثر كفاءة للشريكين نيوزيلندا باتجاه فرنسا التي هي في الوحدة الجمركية أو الاقتصادية.

الشكل رقم3-5:يبين اثر التحويل

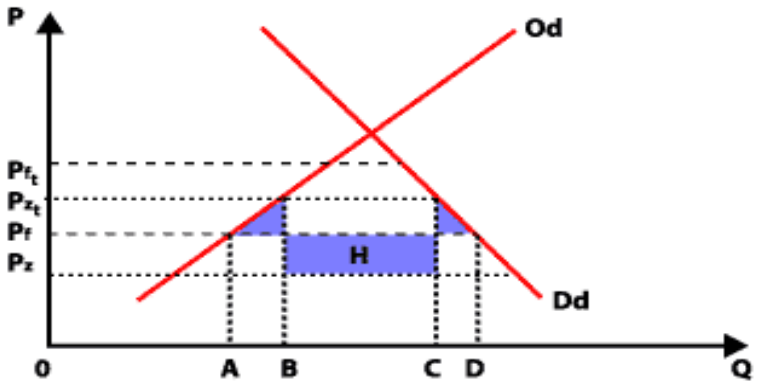

المصدر: الكواز احمد ،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، العدد81، مارس2009، ص12.

إذن المنتج المستورد BCيدفع بسعر PF بدلا من PZ وكما هو موضح في المنحنى البياني التالي فان اثر التحويل يظهر في المستطيل الأزرق H الذي يوضح خسارة الكفاءة الاقتصادية لإنجلترا وباقي الدول في الاتحاد التي تستورد من شريك ليس أكثر كفاءة.

الجدول رقم(3-4):يبين استيراد الزبدة ، انجلترا من فرنسا في إطار الاتحاد الاقتصادي بالدولار الأمريكي

Code produit	Libellé produit	le Royaume-Uni importe depuis la France		
		Valeur en 2013	Valeur en 2014	Valeur en 2015
'04051011	NATURAL BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF >= 80% BUT <= 85%, IN IMMEDIATE PACKINGS OF A NET CONTENT OF <= 1 KG (EXCL. DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	28 268	21 754	20 166
'04051019	NATURAL BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF >= 80% BUT <= 85% (EXCL. IN IMMEDIATE PACKINGS OF A NET CONTENT OF <= 1 KG, AND DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	8 753	16 830	6 215
'04051090	BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF > 85% BUT <= 95% (EXCL. DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	27	3 418	4 127
'04051050	WHEY BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF >= 80% BUT <= 85% (EXCL. DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	711	355	59
'04051030	RECOMBINED BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF >= 80% BUT <= 85% (EXCL. DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	25	31	18

المصدر:W WW.TRADE MAPE.ORG

الجدول رقم (3-5):يبين استيراد الزبدة ، إنجلترا من نيوزيلندا بالدولار الأمريكي

Code produit	Libellé produit	le Royaume-Uni importe depuis la Nouvelle-Zélande		
		Valeur en 2013	Valeur en 2014	Valeur en 2015
'04051019	NATURAL BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF >= 80% BUT <= 85% (EXCL. IN IMMEDIATE PACKINGS OF A NET CONTENT OF <= 1 KG, AND DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	11 307	43 150	3 332
'04051030	RECOMBINED BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF >= 80% BUT <= 85% (EXCL. DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	0	0	0
'04051050	WHEY BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF >= 80% BUT <= 85% (EXCL. DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	0	0	0
'04051090	BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF > 85% BUT <= 95% (EXCL. DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	5	0	0
'04051011	NATURAL BUTTER OF A FAT CONTENT, BY WEIGHT, OF >= 80% BUT <= 85%, IN IMMEDIATE PACKINGS OF A NET CONTENT OF <= 1 KG (EXCL. DEHYDRATED BUTTER AND GHEE)	0	0	0

المصدر:W WW.TRADE MAPE.ORG

من خلال الجدولين (3-4)و(3-5) نستنتج أن إنجلترا ملزمة باستيراد الزبدة من فرنسا لارتباطهما إطار اتحاد اقتصادي رغم أن نيوزيلندا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج وتصدير هذا المنتج ، حيث وصلت القيمة

المستوردة من فرنسا 20166 دولار سنة 2015 مقارنة ب 3332 دولار من نيوزيلندا ما يمثل 16%مما تستورده من فرنسا.

إن هذا الأثر يظهر في معظم التكتلات الاقتصادية خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحة عل أساس أن السعار داخل الوحدة الاقتصادية تعتبر مرتفعة بالنسبة للأسعار في باقي دول العالم، إذن فإنجلترا ملزمة باستيراد هده المنتجات بعد عضويتها في الوحدة الاقتصادية الأوروبية وتستورد بأسعار مرتفعة وتتخلى عن الأسعار التي كانت تتعامل بها قبل الانضمام، وعلى غرار إنجلترا إسبانيا والبرتغال تعانيان من نفس المشكل حيث كانتا تستوردان القمح من الولايات المتحدة الأمريكية قبل الانضمام إلى الوحدة سنة 1986 بأسعار منخفضة إلا أنهما الآن مجبرتان على التمويل من أعضاء الوحدة الاقتصادية الأوروبية بأسعار مرتفعة.

إن الدراسات التجريبية أثبتت أن أثر خلق التجاري يتفوق على أثر التحويل معنى أن نتائجها كانت إيجابية على جل الدول المتكتلة و هو الأمر الذي حرر التجارة الدولية و الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم(3 –6): نتائج دراسة التجريبية لأثر الخلق و اثر التحويل لدول الاتحاد الأوروبي

AUTEUR	ANNEE	CREATION	DETOURNEMENT
Tout produit *(en milliards d'ECU de 1986)*			
Balassa	1970	46,5	1,2
Prewo	1970	81,5	- 10,3*
Aitkein	1967	45,5	3,0
Produits manufacturés *(en milliards d'ECU de 1986)*			
Balassa	1970	46,9	0,4
Prewo	1970	74,1	- 12,8*
Truman	1968	44,2	- 4,8*
Kreinin	1969 / 70	29,9	7,6
Williamson et Bottrill	1969	51,6	0
Verdoorn et Schwartz	1968	48,5	5,3
Moyenne		*49,2*	*- 0,7*

المصدر: JEQN-LOUIS MUCCHIELLI, REVUE ECONOMIQUE , COMMERCE INTRA-BRANCHE ET INTRA PRODUIT DANS LA SPECIALISATION , 1988,N6,P1193

كذلك يمكن استنتاج اثر ستاتيكي أخر داخل الاتحاد الاقتصادي أو الجمركي يتمثل في قدرة دول الكبرى على التأثير و التحكم في الأسعار العالمية و هو ما يدفع إلى تحسين شروط التبادل على بعض المنتجات خاصة الزراعية المستوردة من طرف الكتلة الأوروبية في إطار سياسة الزراعة الموحدة فبذلك ستحفز هذه السياسة على تشجيع على رفع الإنتاج الأوروبي الذي سيؤثر في الأسعار العالمية و تخفيض من قيمتها مقارنة على ما كانت عليه و هذا ما يعتبر كعائد أو أرباح من خلال شروط التبادل مع فرض تعريفات جمركية على الدول الغير منضمة للاتحاد.

المطلب الثاني: الأثر الديناميكي

يؤدي إلى زيادة ورفع المبادلات التجارية القطاعية INTRA-BRANCHES وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول المتكتلة ، وظهور اقتصاديات الحجم داخل الاتحاد الاقتصادي لاتساع السوق من خلال التكتل وانضمام دول جديدة ما يؤدي إلى خفض تكاليف عوامل الإنتاج وتنقلها داخل دول الاتحاد دون عوائق تعريفية آو غير تعريفية ويرفع من كفاءة استغلال لهاته العوامل ما يؤدي بدوره إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

يؤدي الاتحاد الجمركي أو الاقتصادي إلى الارتفاع في المبادلات التجارية القطاعية المتقاطعة ECHANGE CROISEE لمنتجات متشابهة أو متجانسة وذات الحجم المماثل بين الدول المتكتلة، ويمكن قياس ذلك باستعمال علاقة **Grubel-Lloyd**[1]

$$GL_i = \frac{(X_i + M_i) - |X_i - M_i|}{X_i + M_i} = 1 - \frac{|X_i - M_i|}{X_i + M_i} \quad ; 0 \leq GL_i \leq 1$$

حيث:

Xi تمثل الصادرات من منتج i

M i تمثل الواردات من منتج i.

[1] **JEQN-LOUIS MUCCHIELLI, REVUE ECONOMIQUE , COMMERCE INTRA-BRANCHE ET INTRA PRODUIT DANS LA SPECIALISATION , 1988,N6,P1193**

i تمثل المعدل يكون محصور بين [0 ، 1]، حيث كلما اقتربت من الواحد يكون هناك تبادل تجاري قطاعي INTRABRANCHE وكلما اقتربت من الصفر يكون تبادل تجاري غير قطاعي INTERBRANCHE.[1]

ومع ظهور نظريات الجديدة المفسرة للتجارة الدولية خلال الثمانينيات اتضحت فكرة التبادل القطاعي البيني وهنا يمكن نوعين من المبادلات التجارية:

- تبادل قطاعي أفقي :horizontalوهنا تكون المنتجات متشابهة ولها نفس الخصائص التكنولوجية في الإنتاج وكذلك نفس دالة الإنتاج.
- تبادل قطاعي عمودي :verticalمنتجات ذات جودة عالية، تكنولوجية متطورة، يد عاملة ماهرة وهنا تجدر الإشارة إلى ظهور منتجات جديدة مقسمة إلى ثلاث مستويات من حيث الجودة (جودة عالية، متوسطة، منخفضة).

إن الدراسة التطبيقية التي أجريت على تكتل الاتحاد الأوروبي توضح أن التبادل التجاري القطاعي العمودي VERTICAL اكبر بضعفين تقريبا 43,8من التبادل الأفقي 17,2و اكبر من التبادل غير قطاعي 39. ويظهر ذلك من الجدول التالي:

[1] INTEGECO.U-BORDEAUX4.FR) COURS-MARKET

جدول رقم (3–7): نتائج الدراسة التطبيقية ل **Fontagné, Freudenberg** سنة 2000

	Intra-UE			Extra-UE			Monde		
	Intra-branche Horizontal	Intra-branche vertical	Inter-branche	Intra-branche horizontal	Intra-branche vertical	Inter-branche	Intra-branche horizontal	Intra-branche vertical	Inter-branche
France	23.1	47.2	29.7	10.3	29.1	60.6	18.5	40.7	40.8
Allemagne	18.1	49.9	31.3	5.7	33.2	61.1	13.1	42.6	44.3
Belgique-Luxemblourg	24.8	41.2	34	10.9	17.9	71.2	20.9	34.7	44.3
Angleterre	13.6	52.3	34.1	4.8	31	64.2	9.8	43	47.2
Autriche	15	42.2	42.8	8.3	25.1	66.5	12.8	36.6	50.7
Pays-Bas	16.2	43.1	40.6	3	16	80.9	11.9	34.2	53.9
Espagne	20.8	35.2	44	2.1	11.6	86.4	15.3	28.2	56.6
Italie	14.8	39.8	45.4	2.8	20.1	77.1	9.8	31.6	58.6
Suède	7.2	38.1	54.6	4.2	23.4	72.4	6.1	32.5	61.5
Danemark	9.1	35.4	55.5	4.7	16.8	78.6	7.7	29.4	62.9
Irlande	5.6	35.1	59.3	5.9	23.3	70.8	5.7	30.7	63.6
Portugal	11.5	27.1	61.1	1.1	3.8	95.1	9.4	22.5	68.1
Finlande	5.5	25.6	68.8	2.3	12.5	85.3	4.2	20.3	75.5
Grèce	2.9	11.4	85.7	1.1	6.1	92.8	2.2	9.4	88.4
UE-15	17.2	43.8	39	5.7	25.5	68.8	12.9	36.8	50.3

المصدر: **JEQN-LOUIS MUCCHIELLI, REVUE ECONOMIQUE , COMMERCE INTRA-BRANCHE ET INTRA PRODUIT DANS LA SPECIALISATION , 1988,N6,P1193**

تم تطبيق العلاقة **Grubel-Lloyd** على قطاع السيارات السياحية ذات التعريفة الجمركية رقم 8703 المتبادل بين ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي 28 لسنة 2015 ،وتظهر الصادرات و الواردات حسب الجدولين الآتيين:

جدول رقم (3–8): صادرات السيارات الألمانية باتجاه دول اروبا 28 بالمليون وارو خلال الفترة 2011-2015

Importateurs	Valeur exportée en 2011	Valeur exportée en 2012	Valeur exportée en 2013	Valeur exportée en 2014	Valeur exportée en 2015
Monde	110 773 853	114 184 603	111 869 983	120 599 338	137 560 790
l'Union européenne (UE 28) Aggregation	54 424 668	49 616 076	47 984 828	54 640 020	65 238 384

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم(3 –9): واردات السيارات الألمانية من دول أوروبا 28 بالمليون وارو خلال الفترة 2011-2015

Exportateurs	Valeur importée en 2011	Valeur importée en 2012	Valeur importée en 2013	Valeur importée en 2014	Valeur importée en 2015
Monde	31 512 380	32 828 891	30 933 930	35 015 521	41 024 935
l'Union européenne (UE 28) Aggregation	22 118 162	23 144 665	22 807 887	26 769 396	29 088 305

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

التطبيق العددي:

$$[1-(29088305-65238384)/(29088305+ 65238384)] = 0,61$$

إن النسبة تؤول إلى 1 وهذا يدل عل وجود تبادل تجاري قطاعي متشابه INTRA BRANCHEبين ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2015 .

وإذا أردنا معرفة خصائص المبادلات التجارية القطاعية لألمانيا مع دول التحاد الأوروبي في مجال تجارة السيارات، تم استعمال علاقة حاصل قسمة القيمة الوحدوية المستوردة من السيارات على قيمة وحدة مصدرة حيث إذا كانت النتيجة اقل من 15 % فان نوع التبادل يكون قطاعي وأفقي والعكس[1].

[1] INTEGECO.U-BORDEAUX4.FR) COURS-MARKET

جدول رقم(3–10): القيمة الوحدوية للسيارات المصدرة من ألمانيا خلال 2011–2015 بالاورو/طن

Bilatéral 6 digits	Importateurs	2011	2012	2013	2014	2015	Valeur exportée en 2015, milliers de Euro	Quantité exportée en 2015, Tonnes
		Valeur unitaire, Euro/Tonnes	Valeur unitaire, Euro/Tonnes	Valeur unitaire, Euro/Tonnes	Valeur unitaire, Euro/Tonnes	Valeur unitaire, Euro/Tonnes		
	Monde	14 137	14 599	14 369	14 750	16 072	137 560 789,51	8 558 899
	l'Union européenne (UE 28) Aggregation	13 382	13 485	13 116	13 324	14 404	65 238 383,61	4 529 173

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم (3–11): القيمة الوحدوية للسيارات المصدرة من المانيا خلال 2011–2015 بالاورو/طن

Bilatéral 6 digits	Exportateurs	2011	2012	2013		2014	2015	Valeur importée en 2015, milliers de Euro	Quantité importée en 2015, Tonnes
		Valeur unitaire, Euro/Tonnes	Valeur unitaire, Euro/Tonnes	Valeur unitaire	Unité	Valeur unitaire, Euro/Tonnes	Valeur unitaire, Euro/Tonnes		
	Monde	10 197	10 635	10 614	Euro/Tonnes	10 751	11 655	41 024 935,48	3 519 816
	l'Union européenne (UE 28) Aggregation	10 142	10 461	10 590	Euro/Tonnes	10 703	11 198	29 088 305,49	2 597 701

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

بتقسيم الواردات على الصادرات نحصل على القيم التالية:

جدول رقم(3–12): يبين حاصل قسمة قيمة وحدة مستوردة على وحدة مصدرة نسبة مئوية

2011	2012	2013	2014	2015
75	77	80	80.03	77

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدولين(3 -11)و(3-12)

من خلال النتائج المحصل عليها والتي كانت اكبر من 15 %يمكن القول أن ألمانيا تتميز بتصدير سيارات متميزة من حيث الجودة وخصائص تكنولوجية متطورة في لإنتاج ،وفي نفس الوقت فان هاته الصادرات ارتفعت من 2011 إلى 2014 لتنخفض سنة 2015 بنسبة 3 %، من جهتها دول الاتحاد

الأوروبي وارداتها من قطاع السيارات ارتفعت نسبيا ، أي هناك توجه للمستهلك الأوروبي نحو اقتناء سيارات ذات جودة عالية.

يمكن استخلاص حركة التجارة الدولية في إطار التكتل من خلال عرض الجداول (3-13)، (3-14) ،(3-15)،(3-16)،(3-17)،(3-18) ،(3-19)،(3-20)يظهر الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي من الفترة 2011الى 2015 ، فائضا تجاريا بالنسبة للبضائع والخدمات وهذا خاصة بعد توسع في التكتل سنة 2004 أين انضمت 10 دول جديدة حيث كانت الحسابات كلها موجبة ماعدا سنة 2011.

بالنسبة للصادرات الدول الأعضاء فسجلت ارتفاعا سنويا ماعدا سنة 2008 كذالك بالنسبة للواردات أين كانت حسابات الصادرات سالبة وهذا راجع اللازمة المالية العالمية، لتنتعش بعد ذالك في 2009.

ما يمكن ملاحظته سنتي 2001-2002 كانت حسابات الواردات سالبة لجل دول الاتحاد الأوروبي لتتحسن ابتداء من 2003 و2004 بعد انضمام الدول العشر الجديدة.

كما يبين الجدولان (3-19)،(3-20) تطور نصيب صادرات و الواردات الاتحاد الأوروبي من المعاملات العالمية أين بلغت قدر نصيبها سنة 2015، 33 %،اما الواردات 31.6 %

جدول رقم(3-13): ميزان التجاري لتجارة البضائع لدول الاتحاد الأوروبي

Partenaires	Balance en valeur en 2011	Balance en valeur en 2012	Balance en valeur en 2013	Balance en valeur en 2014	Balance en valeur en 2015	valeur exportée en 2015	valeur importée en 2015
Monde	-154 883 502	-107 628 007	-15 660 205	-31 917 185	-135 796 862	14 711 136 744	14 846 933 606
l'Union européenne (UE 28) Aggregation	-118 985 457	-28 862 241	130 522 093	93 521 920	153 351 677	4 851 541 845	4 698 190 167

المصدر:W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم(3-14): ميزان التجاري لتجارة الخدمات لدول الاتحاد الأوروبي

Partenaires	Balance en valeur en 2011	Balance en valeur en 2012	Balance en valeur en 2013	Balance en valeur en 2014	Balance en valeur en 2015	valeur exportée en 2015	valeur importée en 2015
l'Union européenne (UE 28) Aggregation	212 909 461	241 187 244	255 455 382	266 061 112	275 885 631	1 825 756 407	1 549 870 775

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم (3-15) صادرات دول الاتحاد الأوروبي 2001-2015 بالأورو

Importateurs	Valeur importée en 2001	Valeur importée en 2002	Valeur importée en 2003	Valeur importée en 2004	Valeur importée en 2005	Valeur importée en 2006	Valeur importée en 2007	Valeur importée en 2008	Valeur importée en 2009	Valeur importée en 2010	Valeur importée en 2011	Valeur importée en 2012	Valeur importée en 2013	Valeur importée en 2014	Valeur importée en 2015
Monde	7 054 049 773	6 963 908 759	6 787 886 572	7 544 591 225	8 518 034 295	9 748 401 777	10 280 506 656	11 113 886 498	9 035 965 619	11 528 924 833	13 238 830 840	14 462 628 495	14 263 742 107	14 315 364 969	14 846 933 606
Union européenne (UE 28) Agrégation	2 726 544 483	2 703 859 462	2 720 707 704	3 002 407 065	3 274 623 928	3 752 079 599	4 015 226 317	4 206 398 516	3 336 211 266	3 954 798 945	4 492 428 708	4 545 511 664	4 440 304 889	4 592 333 894	4 698 190 167

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم (3-16) واردات دول الاتحاد الاوروبي 2001-2015 بالأورو

Exportateurs	Valeur exportée en 2001	Valeur exportée en 2002	Valeur exportée en 2003	Valeur exportée en 2004	Valeur exportée en 2005	Valeur exportée en 2006	Valeur exportée en 2007	Valeur exportée en 2008	Valeur exportée en 2009	Valeur exportée en 2010	Valeur exportée en 2011	Valeur exportée en 2012	Valeur exportée en 2013	Valeur exportée en 2014	Valeur exportée en 2015
Monde	6 819 607 004	6 769 893 596	6 592 672 578	7 305 973 773	8 304 494 558	9 514 339 667	10 046 945 430	10 855 699 444	8 828 991 572	11 340 155 051	13 083 947 338	14 355 000 468	14 248 081 903	14 283 387 724	14 711 136 744
Union européenne (UE	2 706 903 092	2 743 826 494	2 721 924 493	2 968 651 253	3 201 220 614	3 606 066 603	3 843 830 876	3 973 474 635	3 236 749 252	3 824 454 671	4 373 443 251	4 516 649 423	4 570 826 992	4 625 855 814	4 851 541 645

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم (3-17) نسبة نمو الواردات البينية لدول الاتحاد الأوروبي فترة 2011 - 2015

Allemagne	-4	3	9	8	17	5	6	-18	19	13	0	-1	2	4									
Royaume-Uni	-2	-4	8	5	15	1	-3	-17	19	9	4	-8	6	9									
France	-2	0	9	9	10	6	6	-18	16	15	1	-2	-1	1									
Pays-Bas	-6	1	10	9	14	8	9	-19	21	29	7	-3	0	3									
Italie	-1	1	9	8	14	6	2	-22	23	9	-5	-5	-1	3									
Belgique	5	-1	11	11	10	7	5	-20	16	14	2	0	1	0									
Espagne	1	5	13	12	13	9	0	-28	15	10	-3	-1	6	4									
Pologne	4	3	19	15	23	20	19	-25	22	15	2	1	8	4									
Autriche	-2	5	11	8	11	6	4	-18	16	21	1	-1	-1	2									
Suède	0	5	9	10	13	10	3	-25	30	13	1	-6	1	2									
République tchèque	25	-11	18	15	21	15	13	-22	26	14	0	-1	7	7									
Hongrie	6	6	15	9	16	13	7	-25	19	11	1	1	4	5									
Danemark	5	-5	8	9	15	6	4	-22	9	11	3	3	3	3									
Irlande	-4	-14	6	13	8	4	-9	-22	2	6	3	0	8	25									
Slovaquie	7	14	19	16	30	21	14	-20	23	14	9	2	0	8									
Roumanie	9	12	24	24	25	25	11	-31	20	18	-1	1	6	8									
Portugal	-4	-2	32	-6	10	7	7	-20	14	2	-5	1	3	2									
Finlande	-5	4	11	15	18	8	5	-30	19	16	-2	-1	-1	-6									
Grèce	4	20	7	4	15	9	16	-20	-2	-4	2	-5	2	-9									
Bulgarie	4	14	21	25	27	18	15	-33	14	22	9	1	1	1									
Lituanie	15	6	15	27	22	16	19	-38	34	30	10	5	1	-4									
Slovénie	2	6	15	12	16	17	7	-26	17	12	-2	0	2	3									
Croatie	11	11	6	12	15	10	11	-27	-1	8	0	2	3	8									

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم (3-18) نسبة نمو الصادرات البينية لدول الاتحاد الأوربي فترة 2011 -2015

Allemagne	-4	3	9	8	17	5	6	-18	19	13	0	-1	2	4	-4	3	9	8	17	5	6	-18	19	13	0	-1	2	4	-4	3
Royaume-Uni	-2	-4	8	5	15	1	-3	-17	19	9	4	-8	6	9	-2	-4	8	5	15	1	-3	-17	19	9	4	-8	6	9	-2	-4
France	-2	0	9	9	10	6	6	-18	16	15	1	-2	-1	1	-2	0	9	9	10	6	6	-18	16	15	1	-2	-1	1	-2	0
Pays-Bas	-6	1	10	9	14	8	9	-19	21	29	7	-3	0	3	-6	1	10	9	14	8	9	-19	21	29	7	-3	0	3	-6	1
Italie	-1	1	9	8	14	6	2	-22	23	9	-5	-5	-1	3	-1	1	9	8	14	6	2	-22	23	9	-5	-5	-1	3	-1	1
Belgique	5	-1	11	11	10	7	5	-20	16	14	2	0	1	0	5	-1	11	11	10	7	5	-20	16	14	2	0	1	0	5	-1
Espagne	1	5	13	12	13	9	0	-28	15	10	-3	-1	6	4	1	5	13	12	13	9	0	-28	15	10	-3	-1	6	4	1	5
Pologne	4	3	19	15	23	20	19	-25	22	15	2	1	8	4	4	3	19	15	23	20	19	-25	22	15	2	1	8	4	4	3
Autriche	-2	5	11	8	11	6	4	-18	16	21	1	-1	2	2	-2	5	11	8	11	6	4	-18	16	21	1	-1	2	2	-2	5
Suède	0	5	9	10	13	10	3	-25	30	13	1	-6	1	2	0	5	9	10	13	10	3	-25	30	13	1	-6	1	2	0	5
République tchèque	25	-11	18	15	21	15	13	-22	26	14	0	-1	7	7	25	-11	18	15	21	15	13	-22	26	14	0	-1	7	7	25	-11
Hongrie	6	6	15	9	16	13	7	-25	19	11	1	1	4	5	6	6	15	9	16	13	7	-25	19	11	1	1	4	5	6	6
Danemark	5	-5	8	9	15	6	4	-22	9	11	3	3	3	3	5	-5	8	9	15	6	4	-22	9	11	3	3	3	3	5	-5
Irlande	-4	-14	6	13	8	4	-9	-22	2	6	3	0	8	25	-4	-14	6	13	8	4	-9	-22	2	6	3	0	8	25	-4	-14
Slovaquie	7	14	19	16	30	21	14	-20	23	14	9	2	0	8	7	14	19	16	30	21	14	-20	23	14	9	2	0	8	7	14
Roumanie	9	12	24	24	25	25	11	-31	20	18	-1	1	6	8	9	12	24	24	25	25	11	-31	20	18	-1	1	6	8	9	12
Portugal	-4	-2	32	-6	10	7	7	-20	14	2	-5	1	3	2	-4	-2	32	-6	10	7	7	-20	14	2	-5	1	3	2	-4	-2
Finlande	-5	4	11	15	18	8	5	-30	19	16	-2	-1	-1	-6	-5	4	11	15	18	8	5	-30	19	16	-2	-1	-1	-6	-5	4
Croatie	0	5	18	9	17	9	6	-22	18	8	0	-1	9	12	0	5	18	9	17	9	6	-22	18	8	0	-1	9	12	0	5
Luxembourg	-1	-3	11	4	11	5	0	-24	16	12	-9	-2	7	2	-1	-3	11	4	11	5	0	-24	16	12	-9	-2	7	2	-1	-3
Lettonie	8	6	38	21	10	23	10	-18	30	29	15	2	2	1	8	6	38	21	10	23	10	-18	30	29	15	2	2	1	8	6
Malte	3	-3	-3	-8	16	2	-11	-21	71	13	5	-17	-19	5	3	-3	-3	-8	16	2	-11	-21	71	13	5	-17	-19	5	3	-3
Chypre	-20	-8	15	32	-9	-4	7	-17	17	15	4	12	-10	22	-20	-8	15	32	-9	-4	7	-17	17	15	4	12	-10	22	-20	-8
Hongrie	7	5	17	12	18	17	7	-19	21	12	0	1	4	7	7	5	17	12	18	17	7	-19	21	12	0	1	4	7	7	5
Danemark	4	-3	5	9	10	3	6	-16	10	11	2	1	0	2	4	-3	5	9	10	3	6	-16	10	11	2	1	0	2	4	-3
Slovaquie	9	26	16	14	30	28	13	-16	21	17	10	3	1	5	9	26	16	14	30	28	13	-16	21	17	10	3	1	5	9	26
Roumanie	16	6	21	18	16	14	15	-13	28	22	-1	10	6	4	16	6	21	18	16	14	15	-13	28	22	-1	10	6	4	16	6
Finlande	-5	-1	6	7	17	6	1	-32	17	7	0	-1	0	-4	-5	-1	6	7	17	6	1	-32	17	7	0	-1	0	-4	-5	-1
Portugal	2	3	27	-13	15	7	2	-18	17	15	6	5	2	4	2	3	27	-13	15	7	2	-18	17	15	6	5	2	4	2	3
Grèce	-6	10	2	14	19	3	23	-18	20	15	14	0	-1	-6	-6	10	2	14	19	3	23	-18	20	15	14	0	-1	-6	-6	10
Slovénie	6	3	13	13	16	3	-19	15	13	1	2	7	4	5	6	3	13	13	16	3	-19	15	13	1	2	7	4	5	6	3
Bulgarie	7	10	20	18	28	13	-23	31	30	3	7	0	5	6	7	10	20	18	28	13	-23	31	30	3	7	0	5	6	7	10
Lituanie	13	9	18	30	16	11	29	-27	33	29	14	6	-1	-8	13	9	18	30	16	11	29	-27	33	29	14	6	-1	-8	13	9
Estonie	3	8	6	26	21	7	-20	29	35	14	8	-3	-4	-5	3	8	6	26	21	7	-20	29	35	14	8	-3	-4	-5	3	8

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم (3-19) نصيب واردات الاتحاد العالمية نسبة مئوية

Importateurs	Part en valeur dans les importations du monde, % en 2011	Part en valeur dans les importations du monde, % en 2012	Part en valeur dans les importations du monde, % en 2013	Part en valeur dans les importations du monde, % en 2014	Part en valeur dans les importations du monde, % en 2015
Monde	100	100	100	100	100
l'Union européenne (UE 28) Agregation	33,9	31,4	31,1	31,7	31,6

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

جدول رقم (3-20) نصيب صادرات الاتحاد العالمية نسبة مئوية

Exportateurs	Part en valeur dans les exportations du monde, % en 2011	Part en valeur dans les exportations du monde, % en 2012	Part en valeur dans les exportations du monde, % en 2013	Part en valeur dans les exportations du monde, % en 2014	Part en valeur dans les exportations du monde, % en 2015
Monde	100	100	100	100	100
l'Union européenne (UE 28) Agregation	33,4	31,5	32,1	32,4	33

المصدر: W WW.TRADE MAPE.ORG

المطلب الثالث: تحديات دول الاتحاد الأوروبي

عانت دول الاتحاد الأوروبي مع العالم أجمع ثقل الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي، منذ الأزمة الكبرى في عام 2008 ، إلا أن الاتحاد وعملته الرسمية قد صمدا طيلة هذه المدة بكل عقباتها وكانت نتائجها متفاوتة عل دول الاتحاد الأوروبي .

وتعتبر أزمة الاورو علي رأس التحديات، حيث إن تسع دول فقط من أصل 28 دولة – أعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تتخذ الاورو عملة رسمية لها، ألا وهي بريطانيا، والسويد، والدنمارك، وكرواتيا، وبلغاريا، والمجر، وبولندا، والتشيك، ورومانيا. أما بقية الدول الأعضاء في الاتحاد، فعاشت تحت أزمة كبري، سببها انخفاض قيمة العملة في السوق العالمية، بالإضافة إلي اضطرارها -خاصة ألمانيا– إلي ضخ مبالغ ضخمة نقدية، ومساعدات نوعية لدول الجنوب .وأصبح الطرح الخاص بالانسحاب من منطقة اليورو يتردد في الدوائر الأوروبية، سواء من طرف الداعمين أو المدعومين بشأن دول عدة، أبرزها اليونان. حيث إن اليونان قد عجزت عن سداد قسط الدين المستحق لشركائها الأوروبيين في نهاية ماي 2015، والبالغ قدره 300 مليون يورو. ورغم أن المانحين قد عقدوا جلسات مفاوضات عدة مع الحكومة اليونانية من أجل الاتفاق علي مخرج من الأزمة.

وبشكل عام، لا يمكن إنكار أن فرض سياسة التقشف علي الحكومات الأوروبية، التي اضطرت إلي الاستدانة من الاتحاد، وعلي رأسها اليونان وإسبانيا، قد ألقي بظلاله علي ثقة تلك الشعوب بالمشروع الأوروبي بأكمله.

وتأتي أزمة الهوية في أوروبا لتطرح أسئلة من نوع آخر حول مدي استعداد الأوروبيين، ليس لمشاركة المصير مع أوروبيين آخرين ينتمون لدول وطنية مختلفة عنهم فحسب، بل عن مدي استعداد المواطن الأوروبي لقبول المهاجرين من آسيا، وإفريقيا، والشرق الأوسط ممن دفعتهم الظروف الطاحنة في بلادهم إلي اللجوء أو الهجرة شمالا، بحثا عن فرص في القارة العجوز. وبينما تبدو قضية الهجرة كقضية ثانوية تتعلق ببضعة آلاف من المهاجرين الفقراء، أو اللاجئين الهاربين من صراعات محلية دامية، فإنها أدت إلي طرح أسئلة أعمق وأخطر، من

أهمها الطرح البريطاني الحالي بشأن حرمان المهاجرين إلي بريطانيا من المزايا الاجتماعية، ومن حرية التنقل والعمل في الاتحاد الأوروبي.

كذلك مسألة بقاء أو الانسلاخ بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي حيث أظهر استطلاع للرأي – أُجري في بريطانيا في فبراير 2015 أن 51 %ممن استطلع رأيهم يفضلون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي برمته وهو نفس الوضع بالنرويج.

بالإضافة إلى ضيق المساحة مقارنة بعدد السكان والافتقار إلى بعض المواد الأولية (الطاقة).

– شيخوخة المجتمع الأوروبي: يعرف الاتحاد الأوروبي مشكل ارتفاع نسبة الشيوخ 20

فالمائة بفعل الخسائر البشرية الناتجة عن الحروب وضعف التزايد الطبيعي .

-الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين الدول الأعضاء.

-عدم احترام مبدأ الأفضلية في المبادلات لبعض الأعضاء.

-مشكلة المياه الإقليمية في الصيد البحري.

-المنافسة الخارجية خاصة الو م أ واليابان.

أما عن التحديات الراهنة لدول الاتحاد الأوروبي تتمثل في الصمود في وجه المنافسة الخارجية خاصة مع ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة ،استمرار المساعي لضم كل دول الاتحاد للعملة الموحدة رغم رفض البعض منها .

خلاصة الفصل

يمكن القول أن تجربة الاتحاد الأوروبي فريدة من نوعها كون أنها في مرحلة الاتحاد لاقتصادي الذي تسعى إليه الكثير من الدول، وتسعى في أفاقها إلى تحفيز بعض الدول إلى الانضمام للاتحاد النقدي، وهذا لتشكيا قوه نقدية ومالية منافسة للخارج، وكذا زيادة التوسيع في حجم السوق أمام التجارة البينية والخارجية، وتشجيع تداول الاستثمارات الأجنبية البينية لتحقيق معدلات النمو وتحقيق طموح الشعب الأوروبي وزيادة الرفاهية العامة.

إلا أن هذا التكتل ورغم النتائج الإيجابية المحققة على الصعيد لاقتصادي والسياسي والاجتماعي فتتخلله بعض المشاكل التي قد تزعزع كيانه وقوته أمام منافسة الدول المتكتلة إقليميا التي بدأت تظهر عليها بوادر صناعة القرار، هذا بالإضافة إلى موقع الاتحاد وقربه من القارتين الأسيوية والإفريقية ما وضعه وجهة لشعوب الباحثة عن الاستقرار الأمر الذي بدا يقلق صناع القرار، كذلك عدم تعافي بعض الدول من الأزمة المالية الأخيرة وهو ما يؤثر على قوة وصلابة الاتحاد.

خاتمة

لقد سعت الدراسة إلى محاولة فهم العلاقة القائمة بين التكتل الاقتصادي وأثره على حركة التجارة الدولية مبينة ذلك على دول التحاد الأوروبي موضوع الدراسة وكانت نتائج المستخلصة كما يلي :

- يمكن التكتل الاقتصادي الدول بالاستغلال الأمثل لمزاياه النسبية، ما يدعم مساهمتها في الرفاه العام على الاقتصاد ككل وتحسين قدرتها على المنافسة، كذلك يسمح باقتسام المعارف والخبرات بين الدول المتكتلة ما يحفز على تنشيط الوتيرة الإنتاجية للاقتصاد ككل، وبالتالي زيادة المبادلات التجارية الدولية خاصة البينية منه.
- إن التجارة الدولية تتجه نحو البينية أي وسط الدول المتكتلة وهذا لزيادة التكتلات الدولية وظهور ما يسمى باقتصاديات المشاركة الدولية إلى جانب المنظمات الإقليمية الجهوية كالأبيك، ما يجعل التجارة الدولية منحصرة بين هاته الدول.
- يعتبر تكتل الاتحاد الأوروبي تجربة ناجحة في التكامل الاقتصادي لما حققته من نتائج إيجابية مست جميع الجوانب خاصة التجارية منها ،أين استفادت من نصيب هام من تجارتها البينية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي ،بفضل الاستغلال الأمثل للموارد والمنافسة الإيجابية لهياكلها الإنتاجية فيما بين الدول المتكتلة داخل الاتحاد الاقتصادي.
- إن المنافسة الدولية وظهور اقتصاديات ناشئة سيدفع بالمزيد نحو تشكيل تكتلات جهوية للاستفادة من مزايا التكتل كرفع الحواجز أمام تدفق عوامل الإنتاج وبالتالي الاستغلال الأمثل لها ما يبعث بتحريك التجارة الدولية.

على الدول النامية عامة والجزائر خاصة السعي لتفعيل مثل هذه التكتلات لاستغلال ما تسخر به من موارد طبيعية هامة، والتقليل من التبعية الخارجية، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة والمستقبل في الالفية الثالثة، دار النشر النيل العربية، ط1، 2003.
2. نزيه عبد المقصود مبروك ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2006.
3. شريف علي الصوص: التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.
4. زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، ط 1.
5. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
6. محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعة، 2007.
7. إسماعيل معراف: التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .
8. سامي عفيفي حاتم: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
9. إسماعيل معراف :التكتلات الإقليمية في إطار العولمة ،ديوان المطبوعات الجامعية،2012،
10. محمد دياب :التجارة الدولة في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ،بيروت، ط 1 ، سنة 2010 .
11. محمد أحمد السيرتي :اقتصاد التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق، رؤية للنشر، مصر، ط1، 2011.
12. جمال حويدان الجمل :التجارة الدولة ، مركز الكتاب الاكاديمي ،الاردن، ط1 ، سنة 2010.
13. كاظم عياد الجاسم :جغرافية التجارة الدولية، ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،الاردن، ط1، 2015.
14. يوسف مسعداوي :دراسات في التجارة الدولية ، دار هومه للطباعة و النشر ، مصر،ط1 ،سنة 2010 .
15. محمد أحمد الدوري : دراسات في التجارة الخارجية، دار شموع الثقافة، الاردن،ط1، 2007 .
16. نداء محمد الصوص : التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، مصر،ط1، 2011،
17. محمد عمر مصطفى: التكتلات الاقتصادية الإقليمية، طيبة للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2014.

ب-الرسائل الجامعية و البحوث:

18. عائشة خلوفي، تأثير التكتلات لاقتصادية على حركة التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف،2012.

19. شحاب نوال، اثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2010، جامعة الجزائر.

ج–الملتقيات

20. الكواز احمد ،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد81، مارس2009.

21. بوكساني رشيد، مجلة دراسات اقتصادية ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد الرابع، 2004.

ثانيا /المصادر باللغة الفرنسية

A-Ouvrage :

22. Michel Biales : Essentiel sur l'économie, Berti édition. Alger, 2006, E4, P298.

B-Revues :

23. Jeqn-Louis Mucchielli, Revue Economique, Commerce Intra-Branche Et Intra Produit Dans La Specialisation, 1988, N6, P1193.

C-Sites Internet :

24. Integeco.U-Bordeaux4.Fr) Cours-Market.

. www.hamdoucheriad.yolasite.com